

«الزعزعة البناءة»، «الفوضى الخلاقة»، «السوق الحر»

تعددت المسميات والهدف واحد

تفتت عرقي طائفي للمنطقة بهدف إعادة اقتسامها!

ص 2



ص 2: المحافظون الجدد يوجهون أنظارهم نحو سورية

ص 4: الأمريكان وأخوان مصر... علاقة متجددة

ص 8-9: ندوة الفساد: الفاسدون الكبار هم الطابور الخامس!

ص 10: النقابيون و«اقتصاد السوق الاجتماعي»

ص 12: الليبراليون في سورية..

بين الضوء الأحمر سياسياً
والأخضر اقتصادياً

ص 11: الازدحام بين الفساد

وغياب التخطيط الاستراتيجي

ص 13: سوق الألمنيوم: نزاع بين

الصناعيين والمستوردين

ص 15: وماذا بعد التوصيات

ص 6: بصدد ما ينشر في

الفضاء الإلكتروني حول
اللجنة الوطنية لوحدة

الشيوعيين السوريين

ص 14: منظمة الجزيرة

تكرم شيوعيينها القدامى

ص 3: لبنان الطوائف.. ديمقراطية

الزعماء و«العرايين» الجدد!

ص 4: مخططات الولايات المتحدة

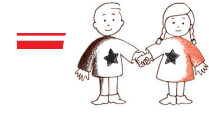
تمر عبر مصر

ص 5: مستضعفو إيران يريدون

العيش الكريم

ص 7: السعي إلى تحقيق

الديمقراطية بالقوة الأمريكية



الافتتاحية

حول مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي

أحسن المصطلحات والشعارات لاتعني شيئاً، إذا لم تؤكد الممارسة مصداقيتها. فالاقتصاد السوري كان يوصف خلال عقود، في النصوص القانونية وفي الوثائق الرسمية على أنه اشتراكي، بينما كان في واقع الحال رأسمالياً مشوهاً ومتخلفاً، إذن فقرة النص أو المفهوم تأتي من الواقع وليس العكس.

واليوم في إطار الصراع الجاري مع قوى السوق الكبرى التي تريد سوق فوضى تسميها «بالحرّة»، يأتي مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ليفتح إمكانيّة، مجرد إمكانيّة، للقوى المناهضة لأخطار السوق الحرّة، كي تمنع حدوث كارثة إذا أحسنت تنظيم قواها وعبأت قوى المجتمع معرفياً وسياسياً في الاتجاه الصحيح.

وبعبارة أدق، إن مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي، ليس تعويذة قادرة بلمسة ساحر على إيقاف قوى السوق الكبرى المنفلتة والمتوحشة والمرتبطة بقوى السوق العالمية، فالشكل النهائي والملموس له ستحدده على الأرض محصلة صراع القوى الاجتماعية المختلفة، والذي يجري في بيئة إقليمية وعالمية غير ملائمة مؤقتاً للقوى النظيفّة في جهاز الدولة والمجتمع.

لذلك فإن وضوح صياغة المفاهيم، وإيجاد أشكالها التطبيقية على الأرض سيرتدي أهمية كبيرة بالنسبة لمآل الصراع الجاري في البلاد حول آفاق التطور اللاحق.

من هنا تأتي أهمية الإجابة الدقيقة والواضحة عن الأسئلة التالية:

١. ماهي علاقة اقتصاد السوق، حتى لو كان اجتماعياً، بأشكال الملكية المختلفة (خاص، دولة... الخ)؟

يحاول البعض أن يتصل من هذا الموضوع، كي يبقى الطابع الاجتماعي لاقتصاد السوق معوماً والمقصود بالاجتماعي هو مصالح أية فئة اجتماعية يجب أن يخدم في ظل وجود مصالح متناقضة في المجتمع مستحيلة التوافق فيما بينها؟ أي بكلام آخر كيف يجري توزيع الدخل الوطني في المجتمع، وفي نهاية المطاف ماهي العلاقة بين الأجور والأسعار؟

لذلك يبقى الكلام عن اقتصاد السوق الاجتماعي بلا معنى، إذا لم يلامس أشكال الملكية التي تؤثر على طريقة توزيع الدخل، من هنا يصبح واضحاً أن أي تراجع لدور الدولة وأشكال ملكيتها هو خطوة إلى الوراء موضوعياً فيما يخص العدالة الاجتماعية، حتى لو كان هذا الدور من خلال ما ينتج من قيمة مضافة يجري حتى الآن ليس لصالح الجماهير الشعبية، فهذا الدور هو شرط ضروري للعدالة الاجتماعية ولكنه غير كاف إذا لم يرافقه ضرب لمواقع الفساد يسمح بإعادة توزيع عادلة، وغني عن البيان أن التراجع عن هذا الشرط الضروري يطيل المسافة نحو العدالة الاجتماعية.

٢. ماهي علاقة اقتصاد السوق الاجتماعي بدرجة التحكم أو العفوية في الاقتصاد؟

من المعروف أن الاقتصاد السوري الآن هو في أحسن الأحوال اقتصاد سوق مشوه، وهذا يعني أن درجة التحكم فيه منخفضة بغض النظر عن الإعلانات المختلفة حول دور الدولة المركزي سابقاً، وهذا يعني أن درجة عفوية فعل قوانين السوق عالية، والسير إلى الأمام يتطلب تخفيف التشوه وصولاً إلى إزالته لزيادته، مما يتطلب زيادة درجة التحكم الواعي الذي يتطلب دوراً جديداً للدولة، كما يتطلب تخفيض مساحة عفوية فعل قوانين السوق التي تنعش وتقوي قوى السوق الكبرى، وهذا إن حصل سينعكس إيجابياً على وتأثر النمو التي تتطلب موارد يجب توجيهها نحوه بشكل واع، كما يتطلب تغيير معادلة الأجور والأرباح بشكل واع وعقلاني نحو تحقيق العدالة الاجتماعية مع كل ما يتطلبه ذلك من تحكم بالأسعار والضرائب والاستثمار وإزالة الفساد.

٣. ما محتوى اقتصاد السوق الاجتماعي بعلاقة الاقتصادية والاجتماعي؟

حتى الآن يحمل البعض انخفاض الفعالية الاقتصادية لنشاط الدولة لأعبائها الاجتماعية، والواقع أن العبء الاجتماعي هو دور واجب للدولة لمبرر لوجودها دونه في العالم المعاصر، ولكن السؤال: كيف يجب ممارسة هذا الدور؟

إن رفع الفعالية الاقتصادية على مستوى المنشأة عبر القضاء على النهب والفساد والهدر، سيؤمن تلك الفوائض الضرورية لممارسة الدولة لدورها الاجتماعي في التعليم والصحة والثقافة.. الخ.. التي هي مجالات للاستثمار البعيد المدى وليست استهلاكاً لا تقوى الدولة عليه. وخلاصة القول إن قوى السوق الكبرى تريد تخفيض دور الدولة الاقتصادي، وبالتالي الاجتماعي، لتصبح لا دولة، كي تبني دولتها الحامية لانفلات قوى النهب والفساد ولكن هذه المرة بشكل مقوّن ومشروع حقوقياً.

٤. وأخيراً: ماوضع قوة العمل في السوق الاجتماعي؟

من المعروف أن مكونات السوق هي البضائع والرساميل وقوة العمل، وأنصار السوق الحرّة يريدون تحرير سوق البضائع والرساميل، وإبقاء سوق قوة العمل مقيدة بالمعنى الاقتصادي حيث: تثبيت الأجور، وبالمعنى السياسي: حيث منع أية مطالبية بالحقوق بأي شكل كان. إن اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يجرى البضائع والرساميل من كل قيد ويبقي قوة العمل مقيدة هو اقتصاد سوق أكثر تشوهاً من الذي عرفناه، وهو ينقلنا عملياً إلى دكتاتورية الرساميل، لذلك يصبح تحرير قوة العمل أجراً وحقوقاً هو الشرط الضروري لاقتصاد سوق اجتماعي متوازن.

إن صياغة مفهوم وطني خالص لاقتصاد السوق الاجتماعي في ظروف سورية اليوم، يفترض ضرب مواقع الفساد وآلياته، وهو شرط ضروري للحفاظ على كرامة الوطن والمواطن، وهذه العملية تتطلب تعاون كل القوى الوطنية النظيفّة في المجتمع وفي جهاز الدولة عبر حوار وطني واسع، يسمح بالوصول إلى الصيغ المثلى المستقاة من أرضنا، والتي ستلعب دوراً هاماً في تعزيز الوحدة الوطنية من أجل الحفاظ على السيادة الوطنية.

النظام المصري تحت الضغط والتهديد...

مخططات الولايات المتحدة تمر عبر مصر

تعتبر مصر بالنسبة للكثير من الدوائر الغربية المدخل الرئيس للتغيرات الحاصلة على الساحة العربية، وقد اتضح هذا داخل خطاب الإدارة الأمريكية واتضح بشكل أكبر في حراك الآلة الإعلامية المرتبطة بها.

وكان من أوائل من أكد على ذلك رئيسة سلك الديبلوماسية الأمريكية كونداليزا رايس. ومع مرور الوقت يتضح بشكل أوثق أن الإدارة الأمريكية لديها خطتها المنفصلة لإدارة التغيرات داخل مصر، وبالفعل اتخذت مجموعة من الخطوات لإحداث التغيير المنشود في بنيتها النظام المصري، ولكن المشكلة تمثلت في كيفية إحداث هذا التغيير. فداخل الإدارة الأمريكية نفسها برز تياران التيار التقليدي الذي اصطنع بمفاهيم الغطرسة والقوة الأمريكية الأحادية، ويطلب بتدخل مباشر وقوي وسريع لإحداث المطلوب أمريكا، ويرى أن الولايات المتحدة قادرة على احتواء أي آثار سلبية تنجم عن هذا التدخل. والثاني: تيار الواقعية السياسية، يلتقي مع الأول في حتمية التغيير، ولكن ضمن آلية مختلفة يعتمد التأكد من موازين القوى في الداخل المصري، والتمهل في إحداث المطلوب والاستفادة من تجربة العراق في النظر إلى المال، وتعد وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس من أبرز وجوه هذا الاتجاه.

كيف ترى الولايات المتحدة الأمريكية قوى التغيير:

تقف في مصر ثلاث قوى حقيقة وهي النظام الحاكم - الاتجاهات الإسلامية وحركات التغيير الجديدة - والجيش المصري. أما القوى الباقية فتقع بسبب آلية سير الحياة السياسية في مصر طوال عقود على الهامش وليس لها دور فاعل وحقيقي.

القوة الأولى غير مرغوب في استمرارها والأخيرة لا تصلح بطبيعة الحال، والثانية وهي الإخوان وهو سيناريو محضوف بالمخاطر، ولا يرغب النظام بطبيعة الحال في أن تذهب مقاليد السلطة لتيار ديني، والإدارة الأمريكية ما زالت تنتظر بعين الارتياح إلى الإخوان، ومالت إلى من ينادون بالحذر لمنع الإخوان المسلمين من الوصول للسلطة. هذا الوضع الداخلي نراه قد صب في اتجاه التغيير الطي، انتظارا أو إعدادا وصنعا لأخر يصلح لتولى الدور الهام وأداء الأدوار المطلوبة بدقة بعيدا عن سيناريو المخاطر المتمثل في تصعيد الإخوان.

حماس ولعبة مصر

وبالإضافة إلى غياب القوى الفاعلة في المجتمع المصري المؤهلة لتولى زمام البلد، هناك بعد خارجي، حيث اكتسب الإدارة المصرية مصدر قوة وهو مساعدة القاهرة لها في الملف الفلسطيني. فالنظام المصري يقود مبادرة وحملة تسعى لتقويض النجاحات السياسية التي حققتها حماس من وراء الكواليس.

وتأتي هذه السياسة كجزء ضمن إستراتيجية لضمان تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وضمان فوز حركة فتح في الانتخابات التشريعية التي أجلت إلى شهر يناير القادم، وبتركز

أقنعة البرجوازية المصرية... إذا لم تسح فاجتمع في «شبرد»

حركة "كفاية" حلقة طبيعية في تطور البرجوازية المصرية

قد يبدو غريبا أمام من اعتاد على تسطيح المفاهيم السياسية المتبع في الصحف والمطبوعات كافة وغياب وخفوت أصوات أصحاب التحليل الطبقي للأحداث . سيبدو غريبا أمامه وصف حركة "كفاية" بالبرجوازية حيث سيهز أكتافه على الفور ويرد مبتسما ولكن من بين قادتها ماركسيون.

وقفت من اعتاد ومارس المنهج الماركسي المادي الجدلي مسجد مسألة تمثيل حركة "كفاية" للبرجوازية مسألة بديهية فالحركة تقف عند حدود الديمقراطية البرجوازية في مطالبها ولا تتعداها وليس معنى أن في قياداتها من يعتبر نفسه ماركسيا أن يكون حاملا لفكر الطبقة العاملة بل حتى ليس معنى أن يكون الإنسان عاملا أو من أصل عمالي أن يحمل فكرا عماليا طبقيا سليما .

فالسبب ليس تعبيرا مباشرا عن الوضع الاقتصادي (الاجتماعي الاقتصادي) بل هي تعبیر مركب عنه .

وكون حركة "كفاية" برجوازية لا يعنى الحكم بخيانتها وعمالتها ولا يعنى أيضا سبة في جبينها فلا يمكن أن نلومها على كونها ليست عمالية بل لنوم أنفسنا على أننا لم نبن حركتنا العمالية الثورية المستقلة . غير أن انتساب حركة "كفاية" للبرجوازية يعنى أنها محدودة بحدود تلك الطبقة وفكرها المشوه ومؤمنة بديمقراطيتها المنقوصة...

مظاهرات الرعاع ونبذ القادة

واستكمالاً لمنطق الوصاية والتسطيح السياسي يتم تصدير رؤية الحركة واختزالها للنضال السياسي إلى كل التيارات الأخرى فأصبح من المعتاد أن تسمع الشباب المتحمس يلو كلمات مثل " المهم الشارع ، الحركة كل شيء " وهو ماجر البعض إلى احتقار كامل للعمل التثقيفي ونفور من

طالبت بمطالبتها نفسها ووصل عدد الموقعين على بيانها التأسيسي إلى أكثر من ألف شخص في أكتوبر الماضي أي قبل ظهور حركة "كفاية" على الساحة بشهر على الأقل .

ولكن بعد أول مظاهرة مشتركة للحركتين في ديسمبر الماضي - الأمر الذي ينسأه عن عمد أو عن جهل الكثيرين - مع نجم "كفاية" وتم تصويرها وتقدمها في وسائل الإعلام المرئية والورقية على أنها هي الحركة الوحيدة على الساحة وهكذا تمت صناعة سمعة إعلامية لحركة وتقديمها على أنها هي المناضل الطبيعي المدافع عن حقوق الشعب المصري حتى قبل أن تمد جذورا محدودة داخل طبقات هذا الشعب .

وهكذا حدث تناسي وتجاهل مرعب لكافة القوى الأخرى من أحزاب وحركات وتيارات في أغلب أجهزة الإعلام العربية والغربية على حد سواء الأمر الذي ظهر جليا إبان عملية الاستفتاء على تعديل الدستور فمن بين كل القوى التي اتخذت قرار مقاطعة هذا الاستفتاء المعيب وهي تضم قطاعا عريضا من التيارات السياسية الموجودة على الساحة بدءا من حركة الإخوان المسلمين وصولا إلى الحزب الشيوعي المصري.

من بين كل هذه التيارات والأحزاب لم تتذكر قناة المحور في برامجها الحوارية عن مقاطعة الاستفتاء والتي جاءت منحاذاة اشد الانحياز لوجهة نظر الحزب الوطني وحكومته لم تتذكر القناة سوى "جورج اسحق" المنسق العام لحركة "كفاية" ليتحدث عن موقف المقاطعين وبالرغم من وجود ممثلي الأحزاب الشرعية المصرية في لقطات قصيرة داخل فقرات البرنامج لم تستضف القناة سوى منسق حركة "كفاية" الذي ظهر بأداء هزيل للغاية وبدا مرتبكا أمام أسئلة ممثل الحزب الوطني الذي كان يحاوره الأمر الذي شوه صورة مقاطعي الاستفتاء وقت في عضد من يريد تأييدهم من المشاهدين .

الأمريكان وأخوان مصر... علاقة متجددة

حقائق جديدة تتكشف عن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهاب والأصوليين حول العالم وتأتي هذه الحقائق من خلال كتاب قام بتأليفه المعلق السياسي الأمريكي روبرت دريفوس مثيرا جدلا وأسعا حول سياسات الولايات المتحدة الخارجية، ويأتي كتابه الجديد " Devil's Game: How the United States Helped Unleash Fundamentalist Islam" أو "لعبة الشيطان: كيف أطلقت الولايات المتحدة العنان للإسلام الأصولي". ليحكى المزيد عن هذه العلاقة المشبوهة .

يذكر الكتاب مجموعة كبيرة من الأحداث



والأسباب الحقيقية خلف ذلك هي ابتزاز النظام للحصول على مزيد من التنازلات في مجالات الإصلاح المطلوبة أمريكا، وضمان استمرار النظام فيما تعهد به في الصفقة. بالإضافة إلى ضمان ولاء المعارضة وعدم إشعارها أنها كانت 'ضحية' صفقة عقدتها الإدارة الأمريكية مع الحكومة، وهو ما من شأنه أن يجعل حاجزا بين تلك القيادات والخطط المستقبلية الأمريكية.

واليوم قد بات معروفاً أن الولايات المتحدة لا تعنيها الديمقراطية ولا الإصلاح ومهما الأول تحقيق مصالحها. فالأنظمة كانت مدعومة من الولايات المتحدة إلى وقت قريب، إن ما تريده الولايات المتحدة هو بحث عن أمنها ومصالحها الاقتصادية الذي تعد مصر لا عبا دفاعيا من الدرجة الأولى والأبن بات حسب مخططات رايس ربما يكون حصان طروادة للتغير في المنطقة ..

في الضفة الأخرى

إلا أن ما تغفله أمريكا في معادلتها ضمن رؤيتها للتغيير في المنطقة هو الشعوب، فزوبعة الإصلاح السياسي التي أطلقتها، ونظرياتها حول الفوضى الخلاقة سلاح ذو حدين..

ففي الوقت الذي تعلن فيه الولايات المتحدة



وهكذا يناضل الرعاع ليحتسى القادة نبذ النصر . فالتاريخ لازال يذكر أن أوسمة الجنرالات أتت دائما عبر دماء الفلاحين .

الليبرالية الجديدة وحركة "كفاية"

تلتقي حركة "كفاية" بصفتها تعبيرا عن مجمل فكر البرجوازية المصرية مع ببقاوات الليبرالية الجديدة داخل النظام المصري وخارجه في نقطة رئيسية هي رغبتها الدائمة في التحدث بعيدا عن أي أيديولوجيات ومحاولتها الدؤوب ابتدال المعاني السياسية بإعطائها معاني بعيدة كل البعد عن معانيها العلمية السليمة ومن بين هذه المعاني التي تم تشويهها مصطلح (التعاون) ففي رد على سؤال لإحدى الصحف عن تعاون بين الحركة وبين أطراف داخل النظام المصري أجاب القادة الأشاوس انه لا اتصال بين الحركة وبين أي أطراف في النظام الحاكم وهكذا بجرة قلم وبطقة حنك يتم اختزال التعاون إلى مجرد اتصالات مشتركة مع أطراف في نظام الحكم .

أن نظام الحكم المصري يعاني صراعا سياسيا بين تيارين برجوازين داخل أروقة النظام أولهما البرجوازية الليبرالية الحاكمة بتشأتها العسكرية وثانيهما البرجوازية التكنوقراطية الشابة ممثلة في لجنة السياسات، والفرق الجوهرى بين التيارين هو موقف كل منهما من الديمقراطية، فبينما يرى البيروقراط ان الديمقراطية لابد أن تتم تحت وصاية مباشرة من التنظيم الديناصورى الأوحد يفضل التكنوقراط الوصاية غير المباشرة عن طريق ديمقراطية منزوعة الأنياب خالية من الدم غير أنها تمكنهم من تخفيف حدة الصراع الطبقي وإطالة عمر استغلالهم للطبقات الفقيرة.

إن الديمقراطية التي تريدها البرجوازية بكافة أجنحتها ومن ضمنها حركة "كفاية" هي ديمقراطية الانتخابات وليست ديمقراطية الحريات، ديمقراطية الأحزاب المؤدبة وليست ديمقراطية الطبقات الشرسة، ديمقراطية منظمات المجتمع المدني ذات الراتحة العطرة وليست ديمقراطية نقابات العمال ذات رائحة البديل الزرقاء المختلطة بالعرق وزيت المكن.

وهكذا تصب حركة "كفاية" في مصلحة الليبراليين الجدد داخل أروقة النظام عن وعى أو عن جهل دون الحاجة إلى وجود اتصال مباشر بينهما .

■ نبييل ربيع

والتيارات الإسلامية والمنهجية القائمة في هذه العلاقات ويأتي المؤلف ليشرح: الأسباب التي شجعت الولايات المتحدة الأمريكية وساعدت في تمويل وانتشار الحركات الإسلامية.

والأساس الذي اعتمده المؤلف يقوم على أبحاث واسعة ومقابلات أجريت مع شخصيات من وكالة المخابرات المركزية "سى آى إي" وزارتي الدفاع والخارجية، حتى يصل إلى حقيقة مفادها أن العلاقة السرية التي كانت قائمة بين الحركات الإسلامية والولايات المتحدة كانت كفيلا بحدوث الانفجار الإرهابي الآن في العالم".

ويضرب بحث المؤلف والمؤرخ عميقا في التاريخ فتصل علاقة الإدارة الأمريكية إلى بدايات الخمسينات والدعم المباشر لجماعة الإخوان المصرية، بالإضافة إلى "الجهاديين" في أفغانستان وبعض البلدان العربية. ■ ■

لبنان الطوائف.. ديمقراطية الزعماء و«العرايين» الجدد

سعد الحريري خلف أبيه ونجحت الماكينة... ما إن انتهت الانتخابات حتى توالت رسائل الدعم من. وفي حضور عدد من الوزراء السابقين تعلن مجموعة من النواب ولاءها للسيد الجديد، وليلتقي بعد ذلك مع الرئيس جاك شيراك، ومن ثم جورج بوش بحضور الأمير عبد الله ولي العهد السعودي.

الآن وبعد كل التغييرات التي حصلت في لبنان أعلن الجميع: لقد قلب لبنان صفحة الانقسامات، تسارعت الأحداث بشكل بات من المتعذر معه إدراك ما يحدث.. هل جاء سعد الحريري نتيجة لثورة الأرز، هذا الشخص الذي لم يسمع به أحد من قبل..

ثورة الأرز

ثورة الأرز، المماثلة لثورة البرتغالية في اوكرانيا أو لثورة الورد في جورجيا، روجتها كثيرا وسائل الاعلام الوطنية والدولية. لكن كالعادة هي تكاد تمحو التاريخ الخاص بهذا البلد، وعدم فهمه إلا عبر قراءة تبسيطية متمثلة في الحرب بين الخير والشّر، بين الديمقراطية والتوتاليتارية. ولا شك في أن غالبية الشعب كانت قد ضاقت ذرعا من تدخلات دمشق. والأخطاء التي ارتكبت، بالرغم من الدور الذي لعبته سورية في وضع حد للحرب الأهلية ومن أجل مساعدة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لكن هل الثورة هي التي حققت كل ذلك... هل ما يعرض على شاشات التلفاز كان الحقيقة: اليوم باتت الأمور أوضح بعد أن انفضح الدخان.

الزعامات والقبليات

يصدم المتابع والخبير في الوضع اللبناني بالواقع الجديد»: فزعماء الحرب الأهلية، الذين تعاون معظمهم مع سورية قبل أن ينقلب عليها، برزوا في مواجهة الأحداث، ففي الأشهر الأخيرة لم تبرز شخصية سياسية جديدة، وظل آل الجميل وجبلاط والحريري وفرنجية وشمعون الخ. يمسكون بخيوط اللعبة، ولم يتقدم أي منهم بأدنى اقتراح من أجل إصلاح نظام سياسي قائم على الطائفية والعشائرية والفساد. وشعارهم الوحيد، "سورية مسؤولة عن كل المساوي في لبنان"، يتغذى من شائعات أبعد ما تكون عن التصديق،؟، والنتيجة أن أحد لا يتساءل عن المبالغ التي

نهبها المسؤولون اللبنانيون. فكيف حصلت زيادة الدين العام في ظل حكومة الحريري الأولى بين ١٩٩٢ و١٩٩٨ من ٢ الى ١٨ مليار دولار؟ ويتناسى الجميع أن لبنان ينتظم على أساس طائفي، يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. وينص الدستور الذي فرضته باريس: "بصفة انتقالية ومن أجل تأمين العدالة والوفاق تتمثل الطوائف بالتساوي في الوظائف العامة وفي تشكيل الوزارات". وفي الواقع أن هذا النظام، الذي جرى التأكيد عليه عند الاستقلال في العام ١٩٤٢، قد ضمن السيطرة السياسية للطائفة المارونية. حيث تم الاتفاق شفهيًا على أن يكون رئيس الجمهورية مارونيا، ورئيس الوزراء سنيا ورئيس مجلس النواب شيعيا. ووزعت مقاعد النواب على قاعدة معادلة لهذا التوزيع: ٦٠ في المئة لمختلف الطوائف المسيحية مقابل ٤٠ في المئة للطوائف الإسلامية.

وفي اتفاق الطائف عدلت هذه النسب لتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وقد بات هؤلاء يمثلون غالبية سكانية تقدر بأكثر من ٦٠ في المئة. هذا الاتفاق الذي وضع حدا، تحت رعاية سورية، للحرب الأهلية، وينص على "أن إلغاء الطائفية السياسية كهدف وطني أساسي يتطلب إنجازا عملاً منهجياً وعلى مراحل".

إلا أن الإصلاحات السياسية جمدت، فالحرب الأهلية الطويلة والعنيفة التي كان الهدف الأساسي منها التخلص من الطائفية السياسية، أفضت إلى نتائج معاكسة، فوحشية النزاع أجبرت كل فرد على اللجوء إلى جماعته. فالانتماءات العشائرية أو الدينية كانت تحمي أكثر من الاصطفافات الايديولوجية.

ويضاف إلى ذلك العفو الذي منح بعد العام



١٩٨٩ الى قادة الميليشيات لم يساعد المجتمع في إعادة النظر في تاريخه، وعزز الفكرة القائلة بأن حرب لبنان كانت "حرب الآخرين". ليتوقع النظام السياسي في طائفة أكثر.

الطائفية تتجدد

وفيما تضعف الأحزاب اليسارية المتعددة الطوائف، فان معظم الأحزاب الأخرى تنتظم أكثر من أي وقت مضى على أساس طائفي. وفي هذا النظام يخلف الأبناء الآباء، وتطغى العلاقات العشائرية على أشكال التضامن السياسية. فالزعامات المارونية التقليدية التي همشت وانقسمت بعد اتفاق الطائف وجدت دورها محجوباً بدور البطريرك مار نصر الله بطرس صفير، الذي استقبل في واشنطن وباريس كرمثل للطائفة المارونية. فهو طرف أساسي في كل المفاوضات الجارية. وهو مع مجلس المطارنة الموارنة، يدين القانون لأن المسيحيين "ينتخبون ١٤ نائباً فقط فيما النواب الخمسون الآخرون ينتخبهم المسلمون بسبب نظام اللوائح. وبذلك يرى البطريرك صغيراً أنه يفترض بلبنان أن ينشئ هيئات ناخبة منفصلة، بصوت فيها الموارنة للموارنة، والدروز للدروز والخ. هل هذا هو شكل الديمقراطية الجديدة.

ساحة الحرية الفارغة

شكلت ساحة الشهداء، رمز ثورة الأرز، نقطة التقاء لمجمل التحركات الداعية الى انسحاب القوات السورية. لكن مع انسحاب القوات السورية، لم يعد المكان يجتذب الكثير من الناس. وتخلّى بضع مئات من الشباب، عن العلم اللبناني ليحملوا علم القوات اللبنانية مطالبين بإطلاق سراح "شهيد الحرية"، سمير جعجع الذي لم يتردد أحد النواب الأميركيين في تشبيهه بالسيد

نلسون مانديلا. لتقام احتفالات في المناطق المارونية للمطالبة بإطلاق سراحه.

وللتذكير فسمير جعجع مسؤول عن اغتيال رئيس الوزراء السابق رشيد كرامي والعديد من منافسيه على الساحة المسيحية وخصوصاً داني شمعون، وطوني فرنجية وزوجته وابنته البالغة من العمر ثلاث سنوات. وكان جعجع الاستثناء الوحيد من قانون العفو للعديد من الأسباب. لكن جعجع ليس كغيره من المجرمين فقد شجع، مع بشير الجميل، القوات الإسرائيلية على اجتياح البلاد بقيادة شارون وزير الدفاع آنذاك. وقدم مساعدات كبيرة بدأت بقطع المياه والكهرباء. وأعربوا عن استعدادهم للذهاب أبعد من ذلك بكثير.

لينتخب بشير الجميل، في ظل الدبابات الإسرائيلية، رئيساً للبلاد ليخلفه شقيقه أمين بعد اغتيال الأول في ظل الدبابات الإسرائيلية. دون أن يهتم المجتمع الدولي لديمقراطية تلك الانتخابات يضاف إلى ذلك مجازر صبرا وشاتيلا حيث قتل بكل فظاعة آلاف الفلسطينيين من نساء وأولاد وعجزة. فهل من المستغرب أن يتسبب إطلاق سراحه المرتقب بارتعاد المخيمات الفلسطينية؟

يوضح الانقسام القائم حالياً حول قانون الانتخابات، أن غياب مشروع واضح لعملية إصلاحية في البلاد قد طبع التحركات الكبيرة، ويسعى كل فريق للحفاظ على مصالح "طائفته". وقد رفضت كل القوى اعتماد النسبية ولو جزئياً من أجل فتح ثغرة في النظام، باستثناء حزبي "أمل" وحزب الله.

واليوم تتسع الهوة بين الطوائف أكثر من أي وقت مضى ومشاهد الآلة الإعلامية المحكومة غربياً والتي تسوق ذلك تعمق هذه الانقسامات، وسياسة الولايات المتحدة في هذه البلاد، القائمة على التقسيمات الإثنية الدينية (تدكي المخاوف، وعن هذه المخاوف عبر أحد المثقفين: إن لبنان الطائفي التركيبية يمثل نموذجا تريد الولايات المتحدة تطبيقه في المنطقة كلها لتقسيمها وإضعافها".

ويوضح إجد المراقبين في تحليله لسير الأحداث أن هناك فرقا ابتهجت لرؤية الجميع يرفعون العلم اللبناني خلال المظاهرات. لكن الذين نشروا هذه الأعلام سوف يطالبون بحصتهم في الحكم. وعندما يكون أفق العمل غير قائم على المواطنة وإنما على نظام مؤسس على التوازن الطائفي، فإنه من الطبيعي أن تطالب الطوائف الأكثر عدداً، بحصة أكبر. وانتهاء الصراع الطائفي لا يلوح في الأفق المنظور".

أعالي النهر بحوالي ١٥٠ دولارا ويحملون قواربهم التي يسع بعضها لـ ٢٠٠ طن تقريبا ثم يتجهون به الى الجنوب عبر شط العرب ومنه الى البحر في رحلة تصل مسافتها الى ١٠٠ كيلومتر وهناك بعض العقبات التي تواجه الصيادين مثل الشرطة التي يطالب بعض أفرادها بالحصول على «المعلوم» من أجل السماح للقوارب بإكمال رحلتها.

بعد ان تصل الى شط العرب يصبح الجانب الشرقي لإيران والجانب الغربي للعراق في نقطة واحدة. وإذا ما سعت الشرطة لملاحقة أي قارب فكل ما يعمله القبطان هو دخول خط الوسط الى الجانب الإيراني.

في هذه المنطقة يوجد بعض المخاطر حيث يوجد القراصنة الذين يصعدون الى ظهور المراكب ويستولون على اية مبالغ نقدية متوافرة فيها. بعض القوارب تحاول تأمين الحماية لنفسها من خلال الدخول تحت «حماية» بعض القبائل التي تتخرط في اعمال السلب والنهب.

بعض المهريين الذين يرغبون في تجنب مثل هذه المخاطر يمكنهم شراء المنتجات البترولية بمبلغ ٢٥٠ دولارا للطن في الفاو. وبمجرد ان تصل القوارب الى البحر تصعب ثمن حولتها ٢٥٠ دولارا للطن وهذا يوفر آلاف الدولارات لرحلة قد تستغرق ١٠ أيام. يدرك الصيادون أنهم يؤذون بعملهم هذا الاقتصاد الوطني ويقول احدهم «ان هذا هو مصدر الدخل الجيد الوحيد هنا. اننا بحاجة للمال من أجل توفير لقمة العيش لأسرنا».

لا تزال تعتبر نفسها عمليا في حالة حرب، بينما ترى معظم الدول الأوروبية أن تلك الجرائم يجب أن يعاقب مرتكبوها سواء من القيادات العسكرية التي أصدرت أوامر القتل الجماعي أو التي تفاضت عن تلك الأعمال أو الجنود الذين نفذوا الأوامر، وأن تتم محاكمتهم كمجرمي حرب. وأشار المصدر إلى أن منظمات حقوقية طالبت مؤخرا بزيارة العراق وبالتحديد المناطق الحدودية، فيما يشبه تقصي الحقائق لجمع المعلومات حول القتل الجماعي، إلا أن أمريكا ترحب في قبول الزيارات تحت زعم وجود مخاطر على حياة أعضاء المنظمات الحقوقية. ورجح المصدر أن تقوم أمريكا بنقل بقايا رفات القتلى في المجازر والمقابر الجماعية من منطقة إلى أخرى لطمس المعالم أو أية معلومات يمكن التوصل إليها

شريط إخباري



وطنيو بورسعيد في مواجهة القنصل الإسرائيلي

توعد القنصل التجاري الإسرائيلي خلال لقاء مع عدد من رجال الأعمال ببورسعيد بأن يقطع رأس الفرغلي سياسيا وهذا يعني إسقاطه سياسيا في الانتخابات البرلمانية المقبلة.. وجاء ذلك خلال تصريحات للفرغلي أكد فيها بأن القنصل الإسرائيلي بعث إليه برسائل تحمل هذا المضمون عن طريق، هؤلاء التجار الذين جاؤوا لطلب المساعدة بالانضمام إلى إتفاقية الكويز ليكونوا مستفيدين منها.

إلا أن هذه الطلبات لم تكن لتمر دون تأكيد القنصل على ضرورة تكاتف كل الجهود في مزيد من التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل لمحاربة البدرى فرغلي في الانتخابات المقبلة وإسقاطه. وقد كشف نائب التجمع أن أحد اليهود ويدعى (بجير) استطاع شراء مصنع ببورسعيد للملابس الجاهزة أنشئ على أرض معركة (بورسعيد التاريخية) وكان لافتا للانتباه أنه احتفل العام الماضي بذكرى إنصاف إسرائيل في ٥ تموز رغم معارضة شديدة قادها فرغلي وآخرون.

وردًا على رسائل التوعيد هذه قرر البدرى فرغلي من جانبه أن يعيد طرح إستجواب قديم سبق أن تقدم به للبرلمان منذ سنوات يناقش خطورة قناة البحر الميت على قناة السويس والمزعم البدء في حفرها خلال الشهور القليلة القادمة بالتعاون بين إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية.. الجديد في الاستجواب أنه سيقدم إلى الشعب.

وحذر فرغلي أنه رغم التصريحات التي تهون من تأثير القناة الجديدة فالمؤكد أن كارثة ستحدث، فقناة السويس سوف تتحول إلى مجرد بحيرة لصيد الاسماك وستفقد دورها السياسي والاستراتيجي، مما سينعكس على مصر بأضرار بالغة وإفراز محافظات كاملة للبطالة.

مظاهرات ضد شارون

دعت نحو عشرين منظمة الى التظاهر في باريس ضد السياسة الاسرائيلية ازاء الفلسطينيين، بمناسبة زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون.

جاء في بيان مشترك أن منظمي المظاهرة، ومن بينهم الحركة المناهضة للعنصرية ومن أجل الصداقة بين الشعوب وجمعية التضامن الفرنسية الفلسطينية وحركة الخضمر والحزب الشيوعي الفرنسي، دعو إلى التظاهر من أجل التفكيك الكامل للجدار العازل الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية والقدس وللمطالبة بانهاة احتلال الأراضي الفلسطينية.

وتطالب هذه المنظمات «بالافراج عن المعتقلين السياسيين في إسرائيل». كما دعت السلطات الفرنسية والأوروبية إلى أن «تطلب من حكومة شارون احترام قرارات محكمة العدل الدولية وأن تلتزم باتخاذ عقوبات في حق هذه الحكومة لرفضها المتواصل لهذه القرارات».

واعتبر المنظمون زيارة شارون «انتهاكا للقانون الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية، واهانة لضحايا الاحتلال واللاجئين» الفلسطينيين.

العراق ربيع الصحافة موت الصحافيين

أطلقت منظمة «مراسلون بلا حدود» بيانا عبرت فيه عن اسفها لحلول «ربيع اسود للصحافة في العراق» حيث قتل ١٢ صحافيا منذ مطلع نيسان ٢٠٠٥ وطالبت بـتحقيقات معمقة» لتوضيح ظروف هذه المآسي.

وذكر البيان بأن «ربيع ٢٠٠٥ كان داميا. لقد قتل ١٢ صحافيا وعاملا في وسائل الإعلام منذ ١ نيسان. يجب القيام بتحقيقات معمقة من السلطات العراقية والأميركية لتتوضح سريعا ظروف هذه المآسي». بالإضافة إلى مطالبة البيان الجيش الاميركي، المسؤول عن عدة اخطاء اودت بحياة صحافيين، باتخاذ عقوبات بحق العسكريين المسؤولين عن هذه الاعمال.

حلفاء الامريكيين في العراق

يتقتضون اطفال المدارس بقتل المسيحيين؟؟!!

لم يعد مستغربا، أن تقوم الأطراف الإسلامية الحليفة للولايات المتحدة والتي تشارك في السلطة الحالية، بممارسة سياستها التكفيرية والطائفية من خلال مؤسسات ثقافية مدعومة بصورة رسمية من أمريكا نفسها. فلو اخذنا مجلة (الفرات) كنموذج بسيط من بين آلاف النماذج الشائعة والمهيمنة على الوضع الثقافي الرسمي، فإنها تدعو اطفال المدارس بصورة مباشرة ومبتذلة الى تكفير الآخر، بل بلغ بها الابتغال ان تسمي المسيحيين وتعتبرهم من الكفرة، وتحكم عليهم بالهلاك في حالة رفضهم اعتناق الاسلام!! توزع هذه المجلة على المدارس بصورة شبه اجبارية، وتعرف نفسها ب (مجلة الجيل الجديد) وهي مؤسسة يرعاها المجلس الاعلى للثورة الاسلامية.

تتشر هذه المجلة بشكل مستمر موضوعات وقصص متلاعبة بنصوص دينية إسلامية تحرض بشكل كبير على العنف، وعلى كره الآخر، وليس من منطلق المقاومة أو رفض الإحتلال بل من موقف يعتمد على تكفير الآخر الذي لا ينتمي إلى هذه الجماعة، وتقف جميع الهيئات التربوية والإجتماعية في ضد جماعت هذه الظاهرة المتزايدة في ظل نفوذ الهيئات والتحالفات السياسية التي تعقد تحالفات مع قوات الاحتلال وبالتالي تستطيع أن تمرر الأفكار التكفيرية التي تريد .

من بيع التمور إلى تهريب النفط



وهكذا والديالك . على أية حال هناك كميات كبيرة من الوقود «تحتفي» من محطات الوقود أو من الخزانات التابعة للدولة.

احدى المقاطعات التي تقع شمال مدينة البصرة خسرت حوالي ٩٠٪ من مخصصاتها من البترول في فبراير واتضح لاحقا ان ذلك تم على يد بعض المسؤولين المحليين الذين يعملون مع وحدة القوات البريطانية المسؤولة عن المنطقة.

يقول الصيادون أنهم يشترون طن الوقود من

منذ الوقت الذي بدأ فيه الحصار الاقتصادي على العراق، شجع النظام العراقي السابق عمليات تهريب الغازولين الى خارج العراق كوسيلة للالتفاف على العقوبات الدولية وكان يقدم علاوات جيدة للصيادين من أجل تشجيعهم على التحول لهذا النوع من النشاط حيث كانت تحمل مركبهم بالمنتجات البترولية وتبحر عبر شط العرب ومنها الى المياه الدولية لتتوجه بعدها إلى موانئ الإمارات العربية المتحدة أو ما بعدها.

في هذه الايام ادى استيراد السيارات الجديدة واستخدام الغازولين لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية إلى حدوث ارتفاع حاد في الطلب على هذه المادة في الوقت الذي تتراجع فيه قدرات المصافي على توفيرها بسبب الهجمات التي تشنها المقاومة، وبسبب انقطاع التيار الكهربائي عنها مما يتسبب بتوقفها عن العمل لساعات طويلة.

ذكرت وزارة البترول العراقية في الشهر الماضي انها تدفع ما يقارب ٢٠٠ مليون دولار شهريا لاستيراد المنتجات البترولية التي سرعان ما يتم تهريبها إلى خارج البلاد . وبالرغم من ملاحقة السلطات لقوارب

الصيد وتقليل المعونات التي تدفع لها . الا انها تبدي ترددا في معالجة موضوع دعم المنتجات البترولية التي تباع بأسعار زهيدة للغاية حيث يصل سعر الوقود الى اقل من ٢ سنت اميركي للتر الواحد .

من أجل الحصول على المنتجات البترولية يقوم سائقو السيارات بتعبئة خزانات سياراتهم والذهاب حول الزاوية لأمتار قليلة حيث يتم افراج تلك الخزانات ثم يعاد ملؤها من جديد

المقابر تقع في مناطق صحراوية. وأكد المصدر أن عمليات إعدام جماعية دون محاكمات تمت مؤخرا لعشرات من السنة من بينهم أحداث.

وأشار تقرير منفصل إلى أن معظم الذين قتلوا من المدنيين وليسوا من حملة السلاح أو من عناصر المقاومة العراقية. وقال المصدر إن عمليات ترحيل سرية لعشرات المعتقلين العراقيين تمت منذ فبراير الماضي، وذلك بغية تفرغ السجون من التكدس، حيث نقلوا لجهات غير

مواد كيمياوية لالتهام جثث العراقيين !!

معلومة، فيما يرجح أنهم قتلوا في عمليات إعدام جماعية بالرصاص للتخلص منهم دون محاكمة. وطلبت جمعيات أوروبية معنية بحقوق

الإنسان الاستعانة بتقارير لخبراء في الناتو لفضح عمليات القتل الجماعي والمقابر الجماعية التي ترتكبها القوات الأمريكية، فيما تصف القيادات العسكرية الأمريكية في العراق "وفقا للمصدر" تلك الجرائم بأنها تجاوزات عسكرية يمكن أن تحدث في أي حرب، ووفقا للمصدر فإن واشنطن

أكد مصدر عسكري من حلف الناتو عن تردد معلومات عسكرية في أروقة الحلف حول حدوث عشرات المذابح الجماعية للعراقيين على أيدي القوات الأمريكية بعد انتهاء عمليات الفلوجة. حيث قامت القوات الأمريكية بدفن القتلى في مقابر جماعية ووضع مواد من الجير الحي" ومواد كيمياوية أخرى مع الجثث لضمان سرعة تاكلها واختفاء الأثار الدالة على أعداد القتلى بقدر الإمكان. وحسب المصدر فإن تلك

«الزراعة البنائة»، «الفوضى الخلاقة»، «السوق الحر»... تعددت المسميات والهدف واحد: تفتت عرقي طائفي للمنطقة بهدف إعادة اقتسامها

في عددها لشهر تموز ٢٠٠٥ نشرت مجلة لوموند دبلوماسيتيك الفرنسية مقالاً تحت عنوان «الزراعة البنائة» المرادفة فيما يبدو لسياسة «الفوضى الخلاقة» - بقلم وليد شرارة الذي ألف مع فرديريك دومون كتاب «حزب الله حزب إسلامي وقومي» في عام ٢٠٠٤. وتأتي أهمية المقال المترجم فيما يلي من أنه يوضح نظرياً وبالوقائع سياسة الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط التي كلمة السرفيها هي التخريب يلبع ورقة الطائفية، وورقة المطالبة الديمقراطية وحقوق الإنسان، «...» أي المطالب ذاتها التي لا ينبغي أن تمر عبر بوابات الإمبريالية الدولية. «...»

● المترجم

نشوء «الإرهاب» يورد شارانسكي مثال فلسطين. ففي رأيه أن ما يسميه بالعنف المسلح ضد إسرائيل والعمليات الانتحارية نشأ من خلال غسل الأدمغة الذي اشتركت فيه أجهزة الإعلام والمدارس والسلطة الفلسطينية «...». ومن جهة أخرى ورغم تأكيده شمولية الطموح إلى الديمقراطية يتبنى شارانسكي عدداً من المقولات التي طرحها القائلون بأطروحة التناقض الجذري بين الإسلام والديمقراطية (رفض المسلمين فصل الدين عن الدولة، عبادة العنف والحرب، تدني وضع المرأة، الخ) «...» وإلى جانب شارانسكي، فإن بول مارك غريشت المنظر المنتمي للمحافظين الجدد المختص بشؤون العراق والباحث في المعهد الأمريكي للمشروعات أشار إلى أن إدارة بوش قبلت مشروعه «الشرق الأوسط الكبير» ٢ بالاعتماد جزئياً على أبحاث المؤرخين المتنفذين، من أمثال برنار لويس من جامعة برنستون وفؤاد عجمي من جامعة جونز هوبكنز؛ الموالين جذرياً لإسرائيل. «...»

قصف تمهيدي بالمصطلحات

تم تقديم مصطلح «الشرق الأوسط» منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩١ بديلاً عن «العالم العربي» بإيحاء من برنار لويس، ثم بعد أربعة عشر عاماً قام روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بتزديد ذلك ناصحاً في رسالة موجهة إلى كارن هفنز نائبة وزير الخارجية لشؤون السياسة العامة بإزالة «تعبيري «العالم العربي» و«العالم الإسلامي» من قاموس الدبلوماسية الأمريكية، وبالمدافع قدر الإمكان عن المقاربة الخاصة بكل بلد». «...»

أما فؤاد عجمي المعتمد العربي لأنصار الليكود والمحافظين الجدد في واشنطن فهو الناطق الرئيسي بفكرة التحليل الانتقاسمي للواقع العربي. ففي مقالة صدرت له مؤخراً حول التطورات في لبنان يقول المذكور إن «بلد الأرز كان بجوهرة دوما وطننا

مسيحياً» ويضيف «إن العديد من اللبنانيين على قناعة بأن عدم القدرة على فهمهم (من جانب العرب) يعود إلى كون هذا البلد مسيحي بالدرجة الأولى، مع وجود طوائف هرطقة أخرى تعيش فيه، وإن ثمة جزء كبير من الحقيقة في تلك المحملة»^٦

الضغوط درجات...

و«الثورات» بألوان الطيف

إن استراتيجية الولايات المتحدة ليست حتماً ترجمة آلية لتلك الآراء. ثمة عوامل أخرى عديدة تدخل في صياغتها ولكن باعتبار بوش ومعاونيه فإن تلك المفاهيم تقدم له رؤية شمولية وخطوط توجيه. السيد روبرت ساتلوف يسمي تلك الاستراتيجية بالزراعة البنائة ويرى أن البحث عن الاستقرار كان «تاريخياً» الصفة النوعية الملازمة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط «...». جورج بوش كان أول رئيس يعتبر أن الاستقرار بحد ذاته هو عائق أمام تقدم المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط «...» فلقد استخدمت الولايات المتحدة طائفة من الإجراءات القسرية وغير القسرية، بدءاً من استعمال القوة العسكرية لتغيير الأنظمة في أفغانستان والعراق، مروراً بسياسة العصا والجزرة «...» لعزل ياسر عرفات ودعم قيام قيادة فلسطينية جديدة، وحتى التشجيع المذهب لمصر والسعودية على السير في طريق الإصلاح. وبكلمات أخرى فإن أسلوب التشدد مخصص لأعداء الولايات المتحدة والأسلوب اللين مخصص لحلفائها. وفي الإطار الإقليمي الحالي فإن مواجهة النفوذ الإيراني يشكل أولوية للولايات المتحدة وذلك لجعل طهران أكثر هشاشة أمام الضغوط الدولية الهادفة إلى جرّها نحو التخلي عن برنامجها النووي، أو على الأقل للحد من قدراتها على الرد في حال الهجوم على منشاتها. هذه المواجهة تقتضي إجبار سورية، آخر حليف لإيران في الشرق الأوسط، على قطع علاقاتها مع حليفها وعلى تجريد حزب الله من سلاحه. وأمام الرفض السوري الناجم بشكل رئيسي عن عدم وجود مقابل جدي - مثل استئناف المفاوضات الإسرائيلية السورية حول الجولان، تمكنت واشنطن بالتعاون مع باريس من استصدار القرار ١٥٥٩ من مجلس الأمن في ٢٠٠٤. (ثم توالت التطورات المعروفة التي كان أبرزها قيام تظاهرات حاشدة في لبنان على أساس طائفي).

«...» إن هذه التطورات بعد «الثورات الملوثة» في صربيا وجورجيا وأوكرانيا توضح نموذجاً جديداً

للتدخل الدولي يصفه جيل دورونوسورويداً استراتيجية الزراعة الديمقراطية^٧

وتتألف هذه من الاعتماد على قطاعات من المجتمع المدني مطالبة بالتغيير، ودعم عملهم بتعبئة أجهزة الإعلام المحلية والدولية لصالحهم، واختراع بطل يوحد الاحتجاج، وتعزيز الضغط الدولي على السلطات القائمة. غير أن تطبيق هذه الاستراتيجية في لبنان زاد من حدة الطائفية وحرص مكوناتها في البلاد الواحدة ضد الأخرى.

أولويات الضغط على سورية...

وفي البلدان الأخرى في المنطقة التي تشكل هدفاً للزراعة البنائة، يندرج استخدام الطائفية على جدول الأعمال. ففي سورية قررت الولايات المتحدة التشجيع على تغيير النظام، إذ كما يطرح ساتلوف «ليس لها مصلحة في بقاء النظام السوري (الذي يعاني) من تصدعات في بنائه يمكن أن تتحول بسرعة إلى شروخ ثم على هزة أرضية»^٨ ويقول أيضاً، إنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تركز على ثلاث أولويات:

جمع أكبر قدر من المعلومات عن المحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية و«الأخلاقية» الداخلية في سورية، شن حملة حول موضوعات مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون، عدم تقديم مخرج لنجاة أمام النظام السوري إلا إذا كان الرئيس الأسد مستعداً للذهاب إلى إسرائيل في إطار مبادرة سلام، أو إذا طرد جميع المنظمات المعادية لإسرائيل من الأراضي السورية وتخلّى علناً عن العنف أي الكفاح المسلح أو المقاومة الوطنية باللغتين^٩.

زعزعة مهما كانت المخاطر (٩٩١)

«إذا أردت فكرة عن مفهومي للسياسة الخارجية، اقرأ كتاب ناتان شارانسكي، إنه يساعدك على فهم الكثير من القرارات التي اتخذت أو سوف تتخذ» إلى جانب هذا التصريح في واشنطن تايمز اعترف جورج بوش في نيويورك تايمز أن الكتاب المذكور يؤلف جوهراً رئاسته^{١٠}.

الكتاب «دفاعاً عن الديمقراطية» الذي وضعه المنشق السوفييتي السابق الذي هاجر إلى إسرائيل، وكان وزيراً لفترة يطرح نفسه كمرافعة «من أجل الديمقراطية الملحة للعالم العربي، الشرط الذي لا غنى عنه من أجل توقيع سلام شامل في الشرق الأوسط، ومن أجل الأمن في العالم»^{١١}. وللوصول إلى ذلك الهدف لا تتردد الولايات المتحدة في زعزعة الوضع القائم في الشرق الأوسط منذ عقود «مهما كانت المخاطر المحتملة» حسب تعبير وزير الخارجية كوندوليزا رايس.

هذه الرؤية تتبنى بمجملها طروحات أحد المستشرقين الذي ينعت العالم العربي بمجموعة من الأقيليات الدينية والعرقية غير القادرة على العيش معاً في كيانات من الدول القومية. غير أن الحلول المقترحة لتحقيق الديمقراطية ومصالح الولايات المتحدة في الوقت، «...» نفسه تعتمد على تفجير الانقسامات الاجتماعية (الطائفية والقبلية والعرقية) في إطار استراتيجية «الزراعة البنائة».

ومن خلال وصف العالم العربي بـ«الرجل المريض في القرن الواحد والعشرين» يكشف مستشارو بوش عن رغبتهم في رؤية مصير مشابه للرجل المريض في القرن التاسع عشر، أي الإمبراطورية العثمانية التي تم تقسيمها بعد الحرب العالمية الأولى. «...»

وحسب المنشق والباحث السياسي السابق، فإن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ليسا حتماً دون هدف، وتوضيح الدور الغالب للعوامل الذاتية في



الطائفي والسياسي في العراق

وفي العراق أثارت إعادة بناء النظام السياسي على أساس التمثيل الطائفي والعرقي تحت الإشراف الأمريكي التوترات بين مختلف مكونات المجتمع. وإن إجراء الانتخابات التشريعية رغم المقاطعة الواسعة لها «...» لا يعني مجرد الاستعجال الأمريكي بمنح البلاد حكومة تمثيلية نسبياً وإنما هو مرتبط باستراتيجية طائفية، «...» تفسر تصاعد المقاومة ضد الأمريكيين وتزايد أعمال العنف (بين مكونات الشعب العراقي الواحد) بما ينذر بحرب أهلية دموية.

إن الولايات المتحدة برغبتها في لعب ورقة الطائفية بغية إضعاف الدول والقوى المناهضة لهيمنتها وعبر طرح ذاتها مثيراً للحروب الأهلية منخفضة الحدة وحكما فيها في أن معا، ينتهي بها الأمر إلى إطلاق ديناميكيات اندفاعية من الصعب السيطرة عليها.

■ عن الفرنسية-محمد الجندبي...مقتطفات

- ١ انظر صحيفة «ذا إنديبندينت»، لندن ٦ شباط ٢٠٠٥
- ٢ ناتان شارانسكي «دفاعاً عن الديمقراطية، قدرة الحرية في التغلب على الطغيان والإرهاب»، بوبليك أفيرز، نيويورك ٢٠٠٤
- ٣ راجع غيلبرت أشقر «القناع الجديد للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط»، لوموند دبلوماسيتيك، نيسان ٢٠٠٤
- ٤ ربول مارك غريشت «الصراع على الشرق الأوسط»، ويكلي ستاندارد، واشنطن، ٢ كانون الثاني ٢٠٠٥
- ٥ روبرت ساتلوف، «مذكرة إلى كارن ب هفنز»، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٨ آذار ٢٠٠٥
- ٦ فؤاد عجمي، «خريف الأوتوقراطيين»، فورن أفيرز، نيويورك، أيار - حزيران ٢٠٠٥
- ٧ ليبراسيون، ١٠ آذار ٢٠٠٥
- ٨ روبرت ساتلوف، المصدر السابق.

المحافظون الجدد يوجهون أنظارهم نحو سورية

كانت إيران هي الدولة الثانية على لائحة تسوق المحافظين الجدد. ولكن الإيرانيين أثبتوا أنهم بالغو الدهاء! فبدلاً من تزويد دباباتهم بالبنزين واستعراض كتابتهم الحربية في ساحة الشهداء، قرروا تطوير برنامج " طاقة نووية من أجل السلام". وما المانع؟ فهذه العبارة بالذات مكنت الرئيس الأمريكي إيزنهاور من جعل أمريكا مركزاً رئيسياً للطاقة الذرية على سطح هذا الكوكب. والأكثر من ذلك هو أنه لا يخفى على إيران أن أمريكا تهدد وتتوعد في وجه كوريا الشمالية، لكنها حتى الآن لم تتمكن من قصف ولا حتى منزل واحد فيها، ولم تستطع أن تهز ولو شعرة من رأس كيم يونغ ايل.

وبما أن الإسرائيليين أنفسهم متسوقون أذكياً فقد قرروا اليوم ترك مسألة المساومة لأمريكا.

المحافظون الجدد ينادون اليوم بالحرب على سوريا، فهم يزعمون بأن هناك ضرورة لغزو سوريا لأنها تحفي أسلحة الدمار الشامل المزمومة الخاصة بصدام حسين، ويقولون بأن الزرقاوي وأسامة بن لادن موجودون في سوريا لأنهم غير موجودين في إيران ويقومون بإرسال أتباعهم إلى العراق، كما أنهم يتهمون سوريا بالقيام مؤخراً بإرسال عملاء سريين إلى لبنان لتنفيذ عمليات اغتيال.

في إيطاليا عندما أطلق عناصر الريد بريديج النار على الكاتب وأستاذ القانون ماركو بياجي، هل سارع المحافظون الجدد وأقرانهم الإسرائيليون إلى حث القوات الأمريكية العسكرية لحماية الحدود الإيطالية؟ وهل قامت المباحث الفيدرالية بسبر موقع الجريمة الملتح بالدماء؟ وما الثمن الذي يمكن جنيه من وراء الإمساك بقتلة بياجي؟ لا بد وأنه ثمن زهيد.

هل تظنون أن شن حرب من أجل "سبع دول في الشرق الأوسط في خمس سنوات" يهدف فقط إلى محاربة الإرهاب؟

حاذر عزيزي المشتري أن تبتاع شيئاً لا يمكنك تسديده ثمنه.

■ سارة والين
كاتبة أمريكية - أراب نيوز

هل تظنون أن شن حرب من أجل "سبع دول في الشرق الأوسط في خمس سنوات" يهدف فقط إلى محاربة الإرهاب؟ مع الارتضاع المطرد في عدد القتلى الأمريكيين والضحايا العراقيين وصلت صعوبة الأمر بالنسبة لأمريكا أنها لم تعد قادرة حتى أن ترمش بعينيها، وكل ذلك ثمن ماذا؟ إنه ثمن "الحرية". ولكن عادة عندما تدفع ثمناً غالياً كهذا، لا بد وأن تكون قد ابتعت شيئاً تريه للأخرين. فما الذي تحمله أمريكا في حقيبة تسوقها؟

لقد كان النفط أو على الأقل عقد صفقات النفط أساسية هو الوعد الذي قطعه المحافظون الجدد بادئ الأمر. ولكن اليوم أصبح النفط الرخيص مجرد حلم كاذب. وعملياً، يجري تفجير جميع الأنابيب والمتعهدون لا يحاولون بناء أو إعادة بناء أي شيء، بل هم بدلا من ذلك يفتدون الأموال على تسليح وتدعيم المرتزقة لحماية حراس الحرية.

ما الذي ابتاعته الولايات المتحدة من العراق؟ هل هو قطعة من الأرض؟ لا، فما هي الأرض التي تسيطر عليها أمريكا فعلياً؟ إنها لا تستطيع حتى السيطرة على الطريق المؤدية إلى مطار بغداد!

وكيف نستطيع تنمية قطعة الأرض الجديدة التي ابتعناها؟ اليوم يخبرنا المحافظون الجدد وأقرانهم الإسرائيليون المنتفدون بأن العراق سيكون قاعدة رائعة تنطلق منها خطة البنتاغون، التي وصفها الجنرال الأمريكي والمرشح للانتخابات الرئاسية السابق ويسلي كلارك بقوله "سبع دول شرق أوسطية بخمس سنوات". ولكن لا تتسوا إحضار لائحة التسوق! هذا ما يردده الشركاء الإسرائيليون على مسامع المحافظين الجدد وهم يتقاطرون إلى مجلس النواب الأمريكي. حسناً لنر: لدينا أفغانستان والعراق. هاتان الدولتان سقطتا، أو تقريباً سقطتا باعتبار أن أفغانستان ما تزال حتى الآن في حال احتياج. وما يزال هناك خمس دول شرق أوسطية أخرى يجب غزوها.

الولايات المتحدة تهيب سيناريو عراقياً لسورية يبدأ بحظر الطيران



أما بالنسبة إلى لبنان، الذي عانى كثيراً من الفوضى والفساد، فإن وجود نظام مدعوم من الولايات المتحدة في سورية قد يؤدي إلى قلب التوازنات الحساسة في السلطة القائمة في لبنان وسيزيد الوضع سوءاً وخاصة مع رفض قبول حملة أمريكية لتجديد حزب الله.

وفوق ذلك كله فإن الحملة الأمريكية للإطاحة بالنظام السوري ستكون مجرد حماقة، والسبب أنه -خاصة بعد غزو العراق- أصبحت دفعة الموافقة الأمريكية تعتبر شيئاً قاتلاً بالنسبة لأحزاب المعارضة في الشرق الأوسط. وهكذا فإن الولايات المتحدة تواجه وضعاً متناقضاً: فلكي تشجع الإصلاح يجب ألا تبدو وكأنها هي التي تدعمه.

في ظل هذه الظروف تبدو الدعوات الفاترة لـ "حوار بناء مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي" الصادرة من المؤتمر العاشر لحزب البعث بعيدة عن الواقع إلى حد كبير. لكن الكثير من المراقبين والمحللين يقولون أن القيادة تقذف ببعض الفئات إلى المجتمع الدولي لتزى ما إذا رضي به، وفي حال لم يرض ستقذف له بالمزيد وهكذا. لكن الكثيرين في دمشق يخشون أن ينفذ صبر الولايات المتحدة قبل أن ينفذ الفئات من يد القيادة السورية.

■ فيري بيدرمان-
مراسل فايننشال تايمز

وفيما يلي مقاطع من مقالة لفيري بيدرمان، مراسل فايننشال تايمز في الولايات المتحدة.

من المؤسف أن إدارة بوش ما تزال مصرة على نشر فكرتها عن الديمقراطية في المنطقة دون أن يمنعها من ذلك الفوضى في العراق، وهي تعتبر سورية هدفها المحتمل الأقرب. أخبرني محلل واسع الإطلاع في دمشق أن الولايات المتحدة تهيب "سيناريو عراقي" للبلد، بما في ذلك تطبيق منطقة حظر الطيران على شمال شرق البلاد. هذه الإشاعات عن خطط الولايات المتحدة سوف تؤدي غالباً إلى إفساح الإصلاح أو إبطائه أو إيقافه تماماً، والأسوأ من ذلك أنها قد تؤدي إلى إدخال سورية ولبنان في حالة من الفوضى والعنف، حسب المبدأ ذاته.

في لبنان أثبتت الآمال العريضة حول ثورة الأرز أنها مجرد سراب. فبعد انسحاب القوات السورية بقيت البلاد تعاني من دورة الانتخابات المعقدة وغير الديمقراطية. في الدورتين الأولىين في بيروت والجنوب كانت النتائج معدة سلفاً بواسطة اتفاقات بين القوى السياسية الرئيسية، الأمر الذي أثار استياء الكثير من الناخبين. أما الدورتان التاليتان فقد أدتا إلى انقسام المعارضة حيث لا أحد يملك برنامجاً ليصوت عليه الناخبون، والأحزاب نادرة الوجود. العديد من اللبنانيين الشباب الذين شاركوا في التظاهرات احتجاجاً على اغتيال الحريري شعروا بالاشمئزاز من نتائج الدورتين الأولىين وقالوا أن هذا ليس هو التغيير الذي كانوا يسعون إليه.

يقول المحلل في دمشق أنه في حال خرج الوضع في المناطق الشمالية الشرقية السورية عن نطاق السيطرة فإن الولايات المتحدة سوف تقترض حظر طيران على تلك المنطقة كما فعلت في حرب الخليج الأولى ١٩٩٠ في شمال العراق وجنوبه. كما أن الولايات المتحدة تحاول أن توحّد صفوف المعارضة المنقسمة عن طريق تشجيع (بعض الأحزاب الكردية) والإخوان المسلمين والليبراليين لكي يعملوا معاً، ومن المفترض أن هذا التحالف سوف يغطي الحاجة إلى بديل للسلطة القائمة.

نهوضاً أيها البائسون، ولنواصل الكفاح!

جنود آيون في العراق

لم أدر بعد أن أحيل إلي هذا الخبر متأخراً لتحريره، ما إذا كنت أتابع أحد المسلسلات على كوكب الأكوام في محطة «سبيس تون» التي فرضت علي ابنتي الصغيرة متابعتها خلال وجودي في المنزل أو قبل أن تنام، أم تراني أتهمك على جنود الاحتلال الأمريكي للعراق، أم أحسد الأمريكيين على التطور الذي يتمتعون به رغم اعتراض علي سبل توظيفه، أم أرثي لحال أوضاعنا التكنولوجية والمعرفية والسياسية والمعيشية... إلى آخر القائمة!

الخبر يقول إنه في محاولة منه للحد من خسائره البشرية المتصاعدة في العراق لجأ جيش الاحتلال الأمريكي للتكنولوجيا، واستعد لإرسال ثمانية عشر «جندياً آلياً» إلى العراق، ابتداءً من شهر آذار أو نيسان، للمشاركة في الحرب والاحتلال هناك.

وعلى الرغم من أننا لم نسمع عن إنجازاته وبطولاته «التحريرية الديمقراطية»، على حساب المزيد من دماء العراقيين إلا أن هذا الجندي الآلي SWORDS أو (نظام اكتشاف التعرف على الأسلحة الخاصة ومرافقتها) هو أول رجل آلي يشارك في المعارك، وتقول الأنباء الواردة من الولايات المتحدة إنه بعد بضع سنوات يتوقع أن تقوم شركات سلاح أمريكية كبرى مثل لوكهيد مارتن وجنرال ديناميكس بتصنيع رجل آلي أكبر حجماً وأكثر تطوراً.

مع ذلك، فالأمر لا يتعلّق برجال آليين قتلة ومستقلين، مثلما نرى في أفلام الخيال العلمي. فهذا الجندي الآلي لا يطلق النار إلا حين يضغط «الإنسان» الذي يشغله على زرّ بعد تعيين هدف بفضل أجهزة التصوير المزود بها الرجل الآلي. والفارق الوحيد هو أن هذا الآلي لا يحمل سلاحه على مستوى كتفه، ومع ذلك فإن بعض هؤلاء الجنود يستطيع إطلاق ما يصل إلى ٧٥٠ رصاصة من عيار ٥.٥٦ مم في الدقيقة، وبعضها الآخر يطلق ما بين ٧٠٠ و ١٠٠٠ رصاصة من عيار ٧.٦٢ مم في الدقيقة.

كان هذا النمط من الآلات مستخدماً منذ العام ٢٠٠٠، لكن فقط لإبطال القنابل الموضوعة على جوانب الطرق. لكن في العراق طلب جنود آثار قلعهم موت العديد من رفاقهم، أن توضع أسلحة على رجال آليين، ولم يقتض الأمر سوى ستة أشهر ونحو مليوني دولار لإدخال الأسلحة إلى تجهيزات الرجل الآلي الذي تكلف صناعة الواحد منه مائتي ألف دولار.

ويقول مدير الشركة الصانعة إنه سيكون بمقدور الجندي «اليشري» الذي يستطيع إصابة هدف بحجم كرة سلة على بعد ٣٠٠ متر، إصابة هدف بحجم قطعة نفوذ عبر توجيهه للرجل الآلي عن بعد.

المفارقة هي أن تصنيع هؤلاء الآليين جرى قبل أن تتفاقم في وجه الإدارة الأمريكية ووزارة حربها أزمة التجنيد ومصاعب العثور على متطوعين جدد رغم جزالة رفع العلاوات من باب تشجيع الشباب الأمريكيين وأهلهم إلى أربعين ألف دولار وتخفيض شروط القبول بما فيها عدم الحصول حتى على شهادة إتمام التعليم الثانوي، وهو ما قد يعني اضطراب واشنطن إلى أتمتة حروبها إلى أقصى حد ممكن مع ما يتضمنه ذلك من مشاكل تقنية وكلف مادية لا يعلم من سيسدد فواتيرها.

أما ما استوقفتني في الخبر فهو أنه يحلو للسلاطات العسكرية الأمريكية أن تقارن بين الجنود الآليين، التي يبلغ طولها متراً واحداً، وبين جنودها من لحم ودم، فهؤلاء لا يحتاجون لا للتدريب ولا للغذاء ولا للباس، كما يمكن وضعهم في مخازن بين حربيين، وهم لا يشتكون أبداً، وليس هناك رسائل ينبغي كتابتها لأسرهم إذا ما فاضت روحهم في ميادين القتال. وربما الأهم أنهم لا يشكون فراراً ولا يتورطون في فضائح جنسية أو أخلاقية مباشرة تزيد من إحراج الإدارة الأمريكية وتخبثها وحلولها المبتكرة.

وعلى سيرة الحلول المبتكرة ربما يجدر بإدارة بوش أن توعد باختراع آلات شفط كبيرة كفيلا بإخراجها مما بات يسميه الأمريكيون أنفسهم بالمستنقع العراقي... أما نحن «بدون تشابه» فلننتظر معجزة ما عليها توصل خطوط الهاتف على سبيل المثال لا الحصر إلى كل الأحياء الشعبية في دمشق وضواحيها بحيث يتمكن بعض المهتمين من أمثالي في القرن الحادي والعشرين من الإشتراك في الإنترنت والإطلاع على المستجدات أولاً بأول، دون الاضطرار إلى تحمل منية أحد.

عبادة بوظو
o.bozo@kassioun.org

ويراحون باسم الحرّيات، وضمن العقلية ذاتها، يقوم البنيان الأوروبي على الأساس نفسه وعلى حساب الشعوب.

فمنذ خمسة وعشرين عاماً انهار مستوى معيشة الأسر التي يعتبر الأجر دخلها الوحيد، فقد انحدر إلى مستواه في الخمسينيات. هذا ما كشفته دراسة أجرتها مؤسسة CERC (معرفة العمالة والدخول والكلف)، وهي حلقة من الباحثين المستقلين: تشير هذه الدراسة إلى أن هذا التراجع تسارع بدءاً من العام ١٩٨٢. وقد أصبح سريعاً جداً في النصف الأول من التسعينيات، ثم هدأ قليلاً بدءاً من العام ١٩٩٧، وهو عام إعادة إقلاع النمو، قبل أن يعود في العام ٢٠٠٢ وحتى اليوم. ومن هنا استنتجت هذه المؤسسة: «اليوم، أصبحت مكائبة أسر المستخدمين والعاطلين عن العمل على سلم مستويات المعيشة تقارن بمثيلاتها في الخمسينيات.» يا له من تقدّم ديموقراطي وتطوراً!

أين هي حرّيات العاطلين عن العمل والمحرومين من المأوى والعجائز والصغار الذين يموتون من بؤس حياتهم مع سياسة التقييد الإرادي التي ينتهجونها؟

فأض من البضائع وحد أقصى من البؤس. هذا هو الحسّ السليم لأولئك الذين انتخبناهم. لا مكان للإنساني. في فرنسا، تبلغ نسبة العاطلين عن العمل من العمّال الذين تتجاوز أعمارهم الخمسين عاماً، ٦٧ بالمائة، والعديد منهم معدمون. في المدن الكبيرة والأرياف، يرشح البؤس في كل مكان. على الدولة اتّخاذ إجراءات لتمويل الشق الاجتماعي، مثلما فعلت في العام ١٩٤٥. وعلى المضاربين أن يدفعوا. ولنتردّد أتباع المال: جوسبان، ودوفيلبان، وهولاند، وكون بنديت، وساركوزي، ورافاران، ولانغ، وفاببوس، ومامير، وديلور، وديستان...

بعد انحدار الشعب إلى العدم، فلتنبق متيقظين من أجل وقف المناورات التي تهدف إلى تأجيل حلول مشكلات تدني مستوى المعيشة لدى الفرنسيين حتى العام ٢٠٠٧. فمن ساركوزي إلى شيراك، يسعى الجميع لاتّخاذ أصوات انتخابية دون أن يستهلكوا كل ذخائرهم، فهم جاهزون لكل شيء. ونحن نلاحظ ذلك عبر الإغراق الإيديولوجي والإعلامي.

كفى بؤساً، لتتجمّع ونواصل النضال ضدّ المضاربين والمحظيين وشركائهم، من اليمين إلى «أشباه اليساريين». لقد صوّت ٨٠ بالمائة من المستخدمين بـ لا. هذا يعني أنه يوجد حل طبقي! حل يرفضه اليمين والحزب الاشتراكي منذ عقود: الهجوم على رأس المال وعلى المكاسب التي يولدها بعمل وعرق الشعوب. هنا قلب المشكلة. أمّا الباقي فليس سوى ثرثرة وتسليّة.

فلنذهب أبعد من ذلك لأنهم لا يأبهون بالشعوب.. وفي مواجهة فجاجة الأثرياء، وسياسة الإغراق الإعلامي، دعونا، عبر النضالات والفعل الميداني، نحبي أهدافنا الرئيسية: توقف المضاربة، وتوافر العمل للجميع، ورواتب لا تُقوّ كفيلاً بتأمين احتياجاتنا!

■ جيلبرتو بوني / فرنسا



العائدات؟ ليس للموظفين على أية حال. حين يوصلون الإنتاج الفرنسي أو الأوروبي إلى الصفر، فالشعوب هي التي تتلقّى الخسارة وأربابهم هي التي ترتفع. ليس لرأس المال حدود، مثلما ليس له وطن.

ليس لديهم سوى هدف واحد: في العام ١٩٧٥، استعمرت الولايات المتحدة الأرض بموافقة أوروبا، وذلك بتغييرها للقواعد الاقتصادية وتعديلها للقياس بالذهب ليصبح قياساً بالدولار. بهذه الوسيلة، انهارت اقتصادات دول الشرق، ولم تعد اقتصادات البلدان النامية موجودة. وعلى مثال ملاك القرن التاسع عشر الذين كانوا يغرّقون المستخدمين بالديون ليحكموا سيظرتهم عليهم، أغرقوا بالديون العالم أجمع. لقد جعلوا كل البلدان تابعة لهم ليمنعوا من التمرد. فالبرازيل على سبيل المثال أغنى بلد في العالم بموارده الطبيعية، لكنه كذلك أحد أفقر البلدان. لقد خلقت البلدان الغنيّة تقسيم العالم عبر الستة أو السبعة أو الثمانية الكبار، كما خلقت فاقات مصطنعة لزيادة الأرباح الرأسمالية أو للحفاظ عليها.

وبفضل التفوّق العسكري، يُطرد حكّام من كافة الألوان لا يلقون الإعجاب (أو أكثر) بالقنابل

عسكرية بلغت ٤٥٥ مليار دولار. وتمثّل نفقات الولايات المتحدة قرابة نصف النفقات العالمية، وتفوق مجموع نفقات البلدان الاثني والثلاثين الأخرى الأقوى على سطح كوكبنا، علماً بأن النفقات الأمريكية وحدها وصلت في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٠٥ مليار دولار. لديهم المال للحرب وليس لديهم منه شيء للأجور.

مثال آخر: منذ أكثر من خمسين عاماً، ومع تأسيس اتحاد الفحم والحديد، كان ينبغي لصناعة الصلب أن تكون تنافسية. لكن ومع بومبيدو وجيسكار وشيراك وميتيران، جرى إغلاق مصانع الصلب. لم يعد لدى فرنسا اليوم صناعة صلب، والصلب غير متوافر في العالم. بالمقابل، استفادت مجموعة Arcelor الفرنسية من الزيادة الكبيرة في الطلب العالمي على الصلب، وبصورة خاصّة في السوق الصينية، وتضاعفت أرباحها في العام ٢٠٠٤.

هكذا ينظم ممثلو رأس المال النقص كي يجعلوا البضاعة نادرة ويعطوها قيمة أكبر، وبذلك يجنون أرباحاً خياليّة بأقل الكلف. وهذا يسري على جميع قطاعات النشاط. النسيج، الزراعة، الصيد، النقل... هم يتحدّثون عن العائدات، لكن السؤال هو لمن تذهب هذه

المجموعة	ربح السهم	الارتفاع في العام 2004
1	9.04	23%+
2	4.668	24.1%+
3	3.626	143%+
4	3.551	43%+
5	3.125	25.4%+
6	2.784	13.29%+
7	2.314	800%+
8	0.858	91%+
9	0.317	9.3%+
10	0.281	114%+

مستضعفو إيران يريدون العيش الكريم



ترك ذلك تأثيره على الناخب الإيراني الذي قدم صفعه لتلك «الخب» المعزولة عن جماهير إيران. وهكذا فإن حالة الانقسام بين السياسي والمعيشي الإيرانية فتراجعت حظوظ الإصلاحيين ولم يكن رفسنجاني المرشح الذي دلل على أنه الرجل الصارخ بحقوق الفقراء والمستضعفين والعاطلين عن العمل، خاصة وأن ثراه موضع تساؤل، ناهيك عن أن الاعتماد على رجال البازار شكّل حاجزاً بينه وبين نبض الشارع فأولى اهتماماً برنامجياً للعلاقات مع الولايات المتحدة كما أوضح أفق موقفه من ملكية الدولة حيث يسير بالخصخصة بهذا الشكل أو ذلك في ظروف تدل مؤشراتنا الاقتصادية على نجاحات هامة حققها قطاع الدولة خارج نطاق النفط.

إن نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية تشير بوضوح أن الأمور وخاصة في البلدان النامية، لا تستقيم مع أولئك السياسيين المعزولين عن جماهير الشعب بفعل أيديهم، أو أولئك السياسيين الذين امتهنوا الاتجار بالسياسة، ولا يغير من هذه الحقيقة هذا المقال أو ذلك في الجريدة والذي قد يطرح شيئاً من هموم الجماهير الشعبية التي تريد قادة سياسيين يجيّدون العمل للموس والنضال والنشاط الفعلي من أجل حريتهم وكرامتهم وعيشهم الكريم.

■ يوسف السعيد

إن هزيمة الـ «نعم» في الاستفتاء على الدستور الأوروبي هي لطمة لليمين وللحزب الاشتراكي، وانتصار لـ «البؤساء والمعدمين» على قانون المال. إنها الكيل الطافح للشعب في مواجهة عقود من الحرمان والتضحية باسم «الضرورة الاقتصادية». إن السياسة التي أدينت هي السياسة التي تبني عليها أوروبا رأس المال.

في العام ١٩٤٥، وجد المجلس القومي للمقاومة، في بلد مستنزف ومدمر، وسائل إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية الفرنسية في الوقت الذي كان يقدم فيه العمل لمجموع السكان. ووفقاً لالتزاماته، أقام نظام الضمان الاجتماعي والمعونات العائلية، وعوض العاطلين عن العمل بنسبة ١٠٠ بالمائة، وكذا بالنسبة للمتقاعدين ومشوّهي الحرب... لقد أمم معظم وسائل الإنتاج الكبرى ليضعها في خدمة السكان.

منذ عشرات السنين، في كل أوروبا وبصورة أعم على الكوكب، قام اليمين والتيار الاجتماعي الديموقراطي، متناوبين بمهارة، بعكس نتائج تلك العملية عبر تصفية ممتلكات الشعب دون استشارته. وبإلغاء تأمين الوسائل الاقتصادية التي كان يملكها كل بلد، بمعنى أنها قدما لرأس المال ممتلكات الشعوب المنقولة.

اليوم، يقال لنا شيء وتبرهن الأحداث على عكسه، إنه يوجد فائض من كل شيء في حين تفتقد أكثرية الناس لكل شيء. من جهة، تلهت البورصة ولم يسبق لأصحاب أسهم الشركات متعددة الجنسيات جني مثل هذا الكم من الأرباح. ويعيش مجتمع النخبة في رفاهية سافرة دون تحفظ، والأغنياء يزدادون ثراءً. ومن جهة أخرى، يفرق المستخدمون والعمّال المؤقتون والفقراء والعاطلون عن العمل في الصعوبات والبؤس.

يقول لنا الجدول الوارد لديكم أكثر ممّا تقوله العديد من التحليلات، ولنحكم على ذلك:

أرباح الأسهم متفجرة بالنسبة للمساهمين وضغط أكبر على المعدمين، عليهم ألا يقولوا لنا إنه ليس هنالك مال! إن فرنسا بلد غني: في كل يوم تقدّم البورصة البرهان على أنّ ثروات هائلة تتراكم، واستعراض الرخاء هو إهانة توجّه للملايين الفرنسيين والفرنسيين الذين يعيشون في بؤس وفاق منذ عقود.

إنّ بلداً يوقف إنتاجه هو بلدٌ يسير نحو الفقر. وعلى مثال إنتاج النفط، فإن رأس المال وخدمه يسيطرون على الإنتاج، ممّا يؤدّي إلى نقص مصطنع لإعطاء قيمة مضافة لسلمتهم». بالنسبة لمثال السكن، يستطيع كل امرئ ملاحظة النقص الصارخ. بالنسبة لهم، فإن عدداً أقل من المساكن يعني المضاربة والأسعار الملتهية.

وفي العام ٢٠٠٤، وللعام السادس على التوالي، وبحسب النشرة السنوية لمركز أبحاث السلام في ستوكهولم (Sipri) ارتفعت النفقات العسكرية في العالم متجاوزة ألف مليار دولار مع مخصّصات

انتهت انتخابات رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى نتيجة لم يتوقعها الكثيرون، حيث فاز المرشح محمد أحمددي نجاد ببارق كبير في الأصوات عن المنافس الأبرز هاشمي رفسنجاني.

ولا تعد النتائج أساساً لتجولات دراماتيكية في السياسة الخارجية ولا يمكن أن ينظر إليها بوصفها نقطة تحول للعلاقات الخارجية، فإيران استمرت في وضع غير ودي مع الولايات المتحدة، عدا عن أن المسائل الجوهرية في العلاقات الخارجية هي في واقعها خارج نطاق رئاسة الجمهورية.

وطبعي فإن تلك النتيجة جعلت تفحص الأمور الداخلية الإيرانية يبرز على واجهة الأحداث، فلقد ركز نجاد حملته على هموم الإيرانيين المستضعفين، خاصة وأن العديد من رجال الدين غرقوا في فساد المال السياسي أو أثروا بطرائق لا تكسبهم ثقة السواد الأعظم من الشعب الإيراني.

ومن المعروف أن أوضاع الريف الإيراني ما تزال تعاني الكثير في مجال البنى التحتية وكذلك في مجال الرعاية الصحية وقد تصاعدت وتأثر البطالة في إيران وفاق عدد العاطلين عن العمل ١٨ مليون، ناهيك عن تزايد الفقر، وما زاد في حدة الاستياء الشعبي هو تراخي دوائر الدولة وترهل

مؤسساتها وانتشار الفساد. وهكذا اختلف الوضع في إيران عن تلك النفحات الثورية التي برزت في الأيام الأولى للثورة الشعبية الإيرانية.

لم يتوقف المستضعفون عند مقولات «المحافظين» و «الإصلاحيين»، كما لم يعيروا اهتماماً كبيراً للفروقات المتباينة بشأن الموقف من الولايات المتحدة، فقد كان هاجسهم الخبز والدواء والكتاب وكرامة الإنسان وقيمة أولئك الكادحين، وقد أمسك نجاد بالمعاني العميقة لكل ذلك وقدم

السعي إلى تحقيق الديمقراطية بالقوة الأمريكية!

توفرت لهم القدرة على تمييز هذا الحطام عكس المتوقع منهم. المشكلة في هؤلاء المستلبين الذين يتعلمون من أقوال النخب أكثر من تعلمهم بما كتبه أمريكا على جلودهم. فمن المعروف أن التأثر بثقافة واحدة عبر الإعلام والترجمة والاكتشاف المباشر قد يدمر مناعة المرء، خاصة إذا كان يعاني من إحساس مزمن بالعجز والدونية تجاه أصحاب هذه الثقافة، جاهلاً بالواقع والتراث والتاريخ الخاص به، عاكفاً عن التنوع في مصادر ثقافته. لهذا أحب القطر خناقه فوجدنا جسم السمكة عندنا يعوض بالأسماء والأزياء والمأكولات والمفردات الخاصة بالغالب نطقاً وزينة، أما رأسه فيعوض بحفظ المذاهب الخاصة به حصراً.

أطلق هذه التقلية سجناء سابقون حصراً. وهذا يعني أنها رد فعل متشنج غير عقلائي يجب لجمه، لأنه لا يجوز أن نبقي على الدوام ضحية أحد ما، وتعاطفنا مع الضحية لا يعني أن نتركها توقع فينا الأذى؛ ففي السياسة لا مجال للعواطف، فلا يجب أن يشفع لأحد ماضيه، ولا يجب أن يكون فوق الوطن غال. هكذا تصنع الشعوب مستقبلها، وهكذا تصنع السياسة مصداقيتها.

هل يغيب عن بالهم أن الغزو سيكلف مئات آلاف الشهداء وأضعافهم من الإعاقات، ما عدا الخراب الاجتماعي والاقتصادي؟ بهذا الاعتبار الدعوة ساقطة أخلاقياً؛ فالقمع والقسوة يشوهان، لكن ليس كل من دخل السجن خرج بهذا الحقد. وإنه لمن القصور أن نفهم دعوتهم هذه بمعزل عن مواقفهم الأخرى؛ فإذا كانت الأحكام المديدة الجائرة هي السبب هنا، فما هو سبب مواقفهم المستجدة من إسرائيل والمقاومة واليسار وأحياناً من الطائفة؟

ثم على فرض أنهم ديمقراطيون خلص، وأن أمريكا جادة في تصدير الديمقراطية، يجب ملاحظة أن أغلبية المجتمع لم تتخلم لا بجان جاك روسو ولا بغيره، وهي ما تزال على فطرتها التي خلق الله الأحياء عليها. وهذا يعني أن هذه

يقول مانديلا سورية في مقابلة نشرها موقع الرأي: "لقد وجدت دائماً في سورية معادلة بين القوى المتطرفة الرامية إلى الاستقلال أو إلى منعه. ففي عهد الانتداب الفرنسي كانت هناك نضالات عنيفة من أجل الاستقلال، وفي الجهة المقابلة كانت هناك قوى متواطئة مع الفرنسيين. في هذا السياق كانت هناك الحركة الوطنية المستندة إلى الشعب والمفاوضة مع الفرنسيين في آن، فهناك عامل ثقافي سوري يحد الاعتدال". فهو ليس معتكفاً عن مقاومة الغزو المرتقب ما دام النظام قائماً، بل هو رافض للعنف ضد الاحتلال إطلاقاً. وهذا الرفض ليس تشبهاً بغاندي لأنه يقول: "علينا أن نعلن برنامجنا وعلى الولايات المتحدة أن تعلن موقفها إزاء هذا البرنامج. ومن وجهة نظر حزينا من المستحيل أن نضع أنفسنا تحت الوصاية الأمريكية.. علينا أن نتأكد ما إذا كانت تنوي جلب مغامر من جديد من نمط الشلبي؟ في هذه الحالة لن نريح شيئاً.. الدعم الأوروبي حيوي لكن للأسف لا اعتقد أن الأوروبيين سيقومون بواجبهم، فالرجل يدعي أنه يريد أن يشغل أمريكا عنده ولا يرضيه الضغط الأوروبي. بهذا يكون موقفه أبعد من أن يكون موقفاً نازياً من إفران أزمة المجتمع السوري.

هذا الموقف يخترق بدرجات كثيرة من القوى، ما يفسر ضعف ردها وتصعيد مانديلا لموقفه باستمرار.

لو اعتقل لقامت الفوائم حتى لو أجريت له محاكمة عادلة وشفافة وفق أكثر القوانين توافقاً مع شرعة حقوق الإنسان باعتباره معتقل رأي. لكن السلطات السورية أعلنت بحضور دبلوماسيين غربيين أنها اعتقلت ما يزيد عن ألف متسلل إلى العراق، فهل لهؤلاء حقوق بنظر منظمات حقوق الإنسان والأحزاب الديمقراطية، أم أنهم كمعتقلي غوانتانامو، فما بالهم صم بكم؟

ظهر هذا الرأي فجأة كالفطر في لحظة خطيرة من تآكل القيم العامة، فبدا أصحابه الأكثر انقياداً للغرائز، لكنهم بما تعرضوا له



مكان من العالم إلا في منطقتنا التي تتعرض للعدوان الغربي المتصل على مدى ما يزيد عن عشرة عقود. ومهما كانت دوافعهم، ومهما كان ثباتهم على هذا الرأي، فيكفي أنهم أطلقوها وجهة نظر وكسروا حاجزاً نفسياً ليستلم الرأية جولة كثر. وهم بهذا يفتكون بالروح الوطنية ويوجهون ضربة غادرة للنضال الديمقراطي تفوق بأثرها أشد أجهزة القمع فتكا.

يروى أن الحمار والبغل شاركا الأسد بعملية صيد فكان نصيبهما منه أن قتل الأول وفر الآخر بجلده. وهذا ما حدث لصدام حسين الذي أتقهم أن ينظر إلى نفسه كرجل كبير بين كبار، فهو مغامر عسكري امتلك بلدا بطاقات لا بأس بها، لكنني لا أتقهم أن يكرر سياسيون ومثقفون تجربته المدمرة. فما من صغير شارك قويا من غير جنسه إلا كان خاسراً..

■ **أكرم إبراهيم**

أتند بالديمقراطية إلى المذبذبة. سيقولون هذا رجل تخويني يدعو إلى القمع صراحة بلا خجل، ارجموه. لكنك تقامر بمصير بلد لا تملكه، وستقول عني إرهابي ورجعي وستقتلني لأنني أخرج حلمك، فما هذا الغرور والأنانية والصلف الذي يجعلك تنتظر مني قبول كل هذه المكرمات ١٩. ثمانون ألف فيبتيامي، ثلاثون ألفاً منهم رموا أنفسهم بالبحر ليلحقوا بالسفن الأمريكية ليس رقماً صغيراً، ومع هذا وصموا بالعمالة، مع أن قضيتهم كانت الديمقراطية في مواجهة الشيوعية الاستبدادية. والعاقلة لا يجادل في حب ثمانين ألفاً بلدهم، ولا في حب ستة آلاف لبناني فروا مع الجيش الإسرائيلي، لكنها سمة من يفرض خياره بالقوة الأجنبية، فكيف إذا كانت معادية.

لم يسبق لضحايا القمع في العالم الثالث أن استعانوا بدولة استعمارية. وقد يفهم هذا في أي

الأغلبية ستقاوم قوات التبشير الأمريكية بجميع الأشكال المتاحة، وسيجد هؤلاء أنفسهم متهمين بالخيانة من الشعب المتخلف الذي لم ينضج بعد كما نضجوا، أي أنهم سيكونون قلة معزولة تقرض خيارها بوسائل نازية إلى أن تضطر أمريكا أن تخلفهم وراءها كما فعلت في فييتنام، أو كما فعلت إسرائيل في جنوب لبنان. ثم لنفرض أن أمريكا أنجزت مهمتها وسلمت المفاتيح للديمقراطيين كما تفعل عادة شركاتها، فكيف سيحافظون على إنجازهم؟ خاصة أن دور أمريكا في وصولهم سيبقى علامة فارقة لهم، في أجواء من الكراهية لها، نشأت عبر عقود من العدوان ومرشحة للتصاعد بتصاعده.

للتخوين نفس الشرعية التي تملكها دعواتهم إن لم يكن أكثر، فما رأي هؤلاء فيما لو أن أحدا جهر برأي كهذا أو طالب بقمعهم وفق ما تملبه عليه فتاعته الصادقة؟ على الأغلب سيرمون

هل اسم الحزب بلا دلالة؟.....



وعن طغيان نزعة ((تمشاية الحال)) في أوساطها: ربما يعطي صورة عن ذلك، أن اسم (الديمقراطي الاجتماعي) عندما طرح، في العام الماضي، كبديل عن (الحزب الشيوعي) المكتب السياسي، لم يتجرأ أحد من أصحاب الاسم الجديد على شرح معنى (الاجتماعي) أمام الحزبيين أو غيرهم، فيما لم ينتبه أحد منهم، قبل أن يستبدلوا ذلك الاسم باسم آخر في مؤتمرهم الأخير، إلى تطابق مقولة (الشعب) مع الأيديولوجيات غير الديمقراطية (الفاشية - النازية - الفكر القومي العربي بطبعيته البعثية والناصرية... إلخ)، وإلى أنها لا تتطابق مفهومياً مع (الديمقراطية)، حيث تتطابق الأخيرة مع مفاهيم (المجتمع) و(المواطن) و(الضد) لتقوم على (الطبقات) و(الفئات) و(الكتل) الاجتماعية التي تضم أفراداً ومواطنين يعيشون في (مجتمع مدني) أو (أهلي)، بخلاف مفهوم (الشعب) الذي يعني كتلة صماء واحدة موحدة أو غير متعددة؟.....

هل انقطعت العلاقات بين المعرفة والسياسة؟.....

■ **محمد سيد رصاص**

من أوساط الشيوعيين العرب، وحتى حزب مثل (الحزب الشيوعي السوري) - المكتب السياسي، الذي حاول مبكراً الخروج عن الوصاية السوفياتية، قد كان من أكثر المتأثرين الفكريين بانتهاء السوفيت، مما يعبر إما عن حنين الابن المطرود إلى وصاية الأب وتمأهيه معه مما جعل انهيار الأخير أكثر تأثيراً، أو عن انتهاز قيادته لفرصة (ما بعد موسكو) من أجل إظهار ما كانت تبطنه على الصعيد الفكري بعد عقود من ادعاء البحث عن ماركسية بديلة لتلك السوفياتية: كان الصراع في (المكتب السياسي) بالسنوات الماضية متمحوراً حول تلك الأطروحات، من دون أن يوضح طارحوها موقعهم الأيديولوجي المحدد، ولا يعرف إن كان ذلك عن قصد من أجل عدم التحديد للركاب وجهة القطار ومحطاته القادمة خوفاً من نقصان عددهم قبل الانطلاق أم أنهم فعلاً لا يعرفون أين هم وإلى أين ذاهبون؟.....

بغض النظر عن أيهما الأرجح، فإن ذلك يعبر عن مدى نقصان جرعة الفكر والمعرفة في الحياة السياسية السورية الراهنة،

الإيطالية مثل إنريكو برنغوير وما يفصله، وهو الزعيم للحزب الشيوعي الإيطالي، من مسافات ضوئية عن ممارسات بول بوت، ثم تطور هذا النقاش إلى أمور وقضايا أبعد، بعد أن كان النقاش السابق في إطار ((عدم التحلي عن الماركسية))، حيث بدأت تطرح قضايا مثل مقولة ((نهاية الأيديولوجيات)) وهي مقولة طرحها ريجيس دوبريه في بداية الثمانينيات بعد خيباته من تجربته مع غيفارا في بوليفيا، الشيء الذي لم يكن له أي صدى في الفكر الغربي، لتصل الأمور بعدها إلى مقولة ((تعدد المصادر المعرفية في الحزب السياسي))، ومن ثم إلى أطروحة أن ((البرنامج السياسي هو المحدد لهوية الحزب وليس المصدر المعرفي))، حيث عبرت الأطروحات الثلاث الأخيرة (بوعي أو بدون وعي عند الطارحين لها وأن كان الأول هو الأرجح) الداعية إلى تغيير اسم الحزب عن تحول فكري - أيديولوجي باتجاه الانتقال إلى موقع آخر، وهو ما حصل فعلاً في كل الأحزاب الشيوعية التي غيرت اسمها في الخمس عشرة سنة الماضية.

كانت تلك الأطروحات، جميعها، قد غلّفت النقاشات التي سادت بالسنوات الماضية كثيراً

بين الفاتيكان والكاثوليكية: لذلك فإن عملية انتقالهم إلى موقع آخر، على الصعيد الفكري، قد كانت أقرب إلى شكل استبدال موقع بآخر (الليبرالية بدلاً من الماركسية) مع الاحتفاظ بأسلوبهم القديم في ممارسة السياسة والاستمرار على طريقة التفكير السياسية نفسها (الصلابة وراء ((إمام)) جديد لا فرقي إن كان في الغرب بعد أن كان القديم مناقضاً ومتصارعاً معه - الإيمان بأن العالمي هو المقرر للمحلي والمحدد له مما يدفعهم للركوب في مركبه دائماً بعكس منبري السياسة قائمة على الإنبيات المحلي في التربة الاجتماعية - الإيمان بأن ((الحقيقة المطلقة)) متجسدة في أشخاصهم وبأن خصومهم هم ((الشر)) في ثنائية مانونية جديدة - النزعة الخنادقية في السياسة التي تميل إلى التصنيفات وتقطيع الهويات للأخريين المضادين لهم - العداة للدين عبر لبوسليبرالي يستبدل لبوسهم اليساري القديم وخاصة أن ذلك ينسجم مع استهداف الغرب الأمريكي للإسلاميين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة... إلخ).

هذا الضعف في الإعداد الفكري للسياسي الذي كان يلمس عند الشيوعيين العرب، مادام يوجد من يفكر ((هناك في موسكو)) عنهم بالماركسية ليتلقفوها معلبة، وهو ما يلمس أيضاً في مرحلة تحول الكثير منهم إلى الليبرالية حيث لا يوجد تأصيل معرفي لهذا التحول وإنما مجرد موجة ((تركب)) - أقول، إن هذا الضعف قد انعكس في النقاشات التي تناولت مسألة تغيير ((اسم الحزب)).

بدأ النقاش حول هذه المسألة من الزاوية الشكلية ومن مدى تناسب الاسم مع ما يرمز له في الوسط الاجتماعي، الشيء الذي لم يكن يُطرح قبل التسعينيات: ((ارتباط)) الشيوعية بالإنحاد والعداء للدين، تداخل صورتها مع ممارسات ديكتاتورية حصلت من قبل ستالين وكيم إيل سونغ ويول بوت، وكأن الحركة السياسية العالمية ذات نسق واحد يمكن أن يلخصها أشخاص محددون لا أن يحكمها التنوع والصور المتضادة مثل ما قدمه عبد الخالق محجوب في مسألة التعامل مع الإسلام كصورة مناقضة لما قدمه أنور خوجا مثلاً، أو لصورة شخص كان من أعمدة الديمقراطية

في نيسان ١٩١٧، عندما عرض لبنين فكرة تغيير اسم (حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي - البلشفي) إلى اسم (الحزب الشيوعي الروسي - البلشفي)، وهو ما تم في المؤتمر الاستثنائي السابع للحزب (آذار ١٩١٨) - فإنه كان وأعياناً بأن ارتداء القميص الجديد، الذي يعود إلى تسمية كارل ماركس للحزب في عام ١٨٤٨، يعني ترجمة للفرية الفكرية والسياسية التي عاشها الحزب البلشفي في وسط أحزاب (الأممية الثانية) الاشتراكية الديمقراطية منذ الانشقاق مع المناشفة في عام ١٩٠٣، هذه الفرية التي بلغت ذروتها السياسية بخلاف لبنين مع تلك الأحزاب حيال الموقف من الحرب العالمية، الشيء الذي توسع وأخذ مداه على الصعيد الروسي مع المناشفة في سنة ١٩١٧ وثورتها، ثم لتأخذ الأمور مداها على الصعيد العالمي عبر افتراق الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين مع تأسيس الأممية الثالثة في عام ١٩١٩.

كان الخلاف الفلسفي والسياسي، وترجمتهما في التنظيم، موضع وعي صريح ومكتوب عند أطراف الخلاف الذي ((هز العالم)) بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين في مرحلة ما قبل وما بعد ثورة ١٩١٧: لم تكن الأمور كذلك، مع طرح الكثير من الشيوعيين العرب لمسألة تغيير اسم الحزب في مرحلة ما بعد انهيار السوفيت.

من الواضح أن المسوغات التي طرحت قد كانت مبنية على حقيقة واقعة وحيدة، وهي موت ((الشيخ)) الذي كان يؤم الشيوعيين العرب طوال سبعة عقود، أكثر من كونها، عند أناس لا يعرفون ((الصلابة)) من غير ((إمام)) أو ((شيخ))، تحول فكري حقيقي، مادامت لم تظهر أية معالم لما قدموه من تحول قبل حصول سقوط موسكو، وإنما العكس عندما كانت تظهر إيمانية عندهم بالشيوعية السوفياتية تذكر بمؤمني الأديان الأوائل، وامتمالية كانت تطبق عليها تدرجات الكثيرين في الشوارع العربي حول رفهم للمظلات في العواصم العربية الفاتحة في آب مادامت تمطر في موسكو من الطبيعي أن يحصل ذلك عند أناس كانوا يربطون الماركسية بالسوفيات على نفس الطريقة التي يربط فيها الكاثوليكي

...وماذا بعد التوصيات؟

ولسان حالهم يسأل عن لغز الأملاك الهائلة لملك كبار مازالوا يقبعون على رأس ملكياتهم رغم أنف الإصلاح الزراعي الذي جرى في سورية في الستينات من القرن الماضي.

أما مزارع الدولة فهي غيضة من فيض وهي بيضة القبان لسارقي وناهبي قوت الشعب على مدار عشرات السنين. أليس من الأجدر والمنصف تعويض الفلاحين الفقراء بهذه الأراضي التي تسمى أملاك دولة وهذا فيه منفعة متبادلة للدولة والمواطن على السواء.

وحتى الآن لا يستطيع المجرّد من الجنسية أو بالأحرى لا يمتلك الحق بتسجيل ممتلكاته «الصغيرة» باسمه وشخصه وهذه الممتلكات جرى ويجري تسجيلها باسم الغير وكما هو معلوم فإن ذلك يترتب عليه مشاكل كثيرة قانونية واجتماعية وأخلاقية وغالبا ما تنشأ نزاعات على ملكية العقارات أو السيارات أو غيرها نتيجة ذلك.

إذا كنا سنقول الآن حقيقة الوداع لإحصاء ١٩٦٢ الاستثنائي الجائر المشؤوم والمفوضول وغيره من القرارات الاستثنائية، علينا البدء فوراً بالعمل الجاد والفعال لتحويل هذا القرار إلى فعل على الأرض وهذا برسم رئاسة مجلس الوزراء ومجلس الشعب معا حيث المطلوب الإسراع في تنفيذ هذه التوصية وعدم التلكؤ أو الماطلة وخاصة إذا كان هناك مصداقية حقيقية لديهم.

لقد أن الأوان إذا لإعادة كافة الحقوق المدنية للمجردين من الجنسية وإعادتهم بالتالي إلى بوتقة الوطن، وخاصة ممن يعيلون أسرة أو أكثر وهل تم مناقشة الأليات المناسبة للقيام بهذا الواجب الوطني، وبالمقابل فإن مايشغل بال جميع الفلاحين «الأجانب» الذين تتدرج ملكيتهم تحت بند عجيب «حق الانتفاع» بأن تسجل أراضيهم بأسمائهم، ثم مامصير من ليس له حتى حق الانتفاع هذا؟

■ علي نمر



وأخراها قبل سنتين، علماً أن السجلات المدنية في محافظة الحسكة لديها الأرقام الحقيقية والكاملة بعدد الأجانب والمكتمين على زعمهم عبر خانات عرقلة أي حل أو بصيص أمل يطفو على السطح لحل هذه المشكلة.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن المسح الذي أجري بعد أحداث ١٢ آذار من بعض الجهات الأمنية لمعرفة أماكن تواجد الكرد المجردين من الجنسية بغية الحصول على الإحصائيات الدقيقة، لم يكن موفقاً وشاملاً لأنه لم تتم تغطية أماكن تواجدهم في جميع أنحاء البلاد وخاصة النواطير والعاملين المنتشرين على امتداد ريف دمشق وحلب وعين العرب وعفرين... إلخ.

ولم تكن الإحصاءات موفقة أيضاً لأن مثل هذه الإحصائيات قد تم إجراؤها سابقاً في سورية

وكننا قد تناولنا في العديد من المقالات في جريدة «قاسيون» ضرورة إيجاد حل نهائي لمشكلة الإحصاء الاستثنائي ورفع جميع القوانين الاستثنائية مهما كانت صيغتها وحلها في الإطار الوطني بعيداً عن أية ضغوط خارجية أو تدخلات مهما كان شكلها.

وقد تم توصيل عشرات العرائض بهذا الخصوص... والسؤال الآن: هل سيصبح حلم المحرّمين والمجردين من الجنسية منذ عشرات السنين حقيقة بعد هذه الرحلة الطويلة من الحرمان لكافة الحقوق المدنية، إن ماينتظره الجميع هو الإسراع بإصدار القرارات اللازمة للبدء فوراً بخطوات عملية على أرض الواقع بعيداً عن الضبابية والعقلية الأمنية في معالجة القضية وذلك لطمأنة هؤلاء المحرّمين هذه المرة كي

جاء في المؤتمر القطري العاشر جملة من التوصيات من ضمنها حل مشكلة الإحصاء الاستثنائي ١٩٦٢ في محافظة الحسكة، هذا الإحصاء المشؤوم الذي أصبح القاصي يعرفه والداني، مع العلم أن هذه التوصية لم تكن مفاجئة لدى القطاع الواسع من شعبنا لأنها لم تعد قضية إجحاف بحق بعض المواطنين الكرد في محافظة الحسكة، إنما قضية وطنية بامتياز.



السياسة والأسطورة

كان ياما كان في قديم الزمان شاب فقير يتيم عازب، لم تقبل الزواج منه أية فتاة في القرية.. ما جعله يقرر الهجرة والبحث عن فتاة ترضى به على علاته..

وبدأت رحلته المضنية يتنقل من منطقة إلى أخرى حتى وصل به المطاف إلى مشارف إحدى القرى النائية وقد هدّه الجوع وناله التعب والإحباط.. وبينما هو على هذه الحالة لمح صبية جميلة تقوم بتنظيف مصطبة البيت بالمنكسة وهي تفني بصوت عذب.

استوقفه منظرها وشدّوها وبدأت نبضات قلبه بالتسارع. وأحسّ بقوة كالسحر تجذبه إليها.. وصل إليها كالمأخوذ وألقى عليها التحية فردّت بأحسن منها ودعته للجلوس. حط رحاله وعرّف عن نفسه. وبعد الطعام والشراب والقبولولة، جاءته الصبية لتقدم له كأساً من الشاي وتسلّله عن السر الذي يحمله والذي من أجله غادر ضيعته، ففاجأها موضحاً لها معاناته من صبايا ضيعته، وملمّحاً عن حبّه وهيامها لها ورغبته بالزواج منها. مال قلبها إليه ووافقت على الزواج بشرط أن تصطحب معها شقيقها الوحيد، فهي لا تستطيع العيش من دونه.

فوافق صاحبنا على شرطها دون تلكؤ، والدنيا لا تسعه من شدة الفرح. وفي طريق عودته إلى قريته برفقة الصبية وشقيقها، طلبت منه الصبية الدخول إلى معبد على جانب الطريق ليقوم بشكر الآلهة التي استجابت لطلبه وحظي بفضلها على عروس.. دخل صاحبنا المعبد وأضاء شمعة وبدأ بتلاوة ما تيسّر من أدعية وابتهالات... وإذ بصوت جبار يناديه: لقد أكرمك الآلهة وحقق لك مرادك... فماداً تقدم لها من قربانين؟ فأجاب صاحبنا باعتزاز كمن شرب كأساً من الخمر المقدس، بأنه مستعد لتقديم أي شيء حتى رأسه.. وإذ بسيف أسطوري يحزّ له عنقه ويفصل له رأسه ليتدرج إلى جانب جسده...

انشغل بال الصبية في الخارج، فطلبت من أخيها الدخول إلى المعبد للتقصي ومعرفة سبب تأخر عريسها. دخل أخيها المعبد وهاله ما رأى!!! جسد صهره ورأسه إلى جانبه!! وإذ بصوت جبار يخاطبه: لقد كان صهرك كريماً جداً وقدم رأسه قرباناً للآلهة... فما لديك أنت لتقدمه؟ أجاب الفتى بشهامة نبي يدرك تماماً أنه بحالة اختبار: صهري ليس أكرم مني وأنا مثله أقدم رأسي قرباناً للآلهة... ذات السيف ينقض عليه ويفصل رأسه عن جسده...!

ازداد قلق الصبية في الخارج من تأخر عريسها وأخيها في العودة، ففكرت الدخول بنفسها إلى المعبد. لدى رؤيتها منظر أخيها وعريسها وهما على هذه الحالة، خارت قواها وخزّت ساجدة وبدأت تتثر التراب على رأسها وهي تعول وتبكي متفجعةً ولسانها يلهج بالتشفع والتزجج للآلهة من أجل إحيائهما... وإذ بذات الصوت الجبار يسألها: عريسك وأخوك كانا صبيين وقدمّا رأسيهما قرباناً للآلهة... وأنت؟ ماذا تقدمين؟ كفضحت دمعها وأجابت بعد أن تماسكت وعاد إليها وعيها وإيمانها: إنهما ليسا أكرم مني وأنا أيضاً أقدم رأسي مثلهما... فهذه الصوت الجبار وقال لها: بورك يا ابنتي لقد نجحت في الامتحان، ولهذا فقد قررت الآلهة مكافأتك على صبرك وشجاعتك... ما عليك إلا أن تضعي الرأس على الجسد لكل منهما فينتفضا حين...!

لم تصدق الصبية ما سمعت أذنيها، فهرعت ونفذت ما أوتمرت به، ولكن من فرط لهفتها وعجلتها فقد وضعت رأس أخيها على جسد عريسها ورأس عريسها على جسد أخيها...!

تري من ستزجج منهما؟!

عندما سردت هذه الحكاية لزميلي في العمل، وعن نيّتي في نشرها علق قائلاً:

يستحيل عليك أيها الشقي أن تكتب شيئاً تتعد فيه عن السياسة...!

■ ضيا اسكندر - اللاذقية
d.iskandar@mail.sy

نادي الجهاد سيلعب على المريخ!؟

هذا النادي «الجهاد» يجب أن يكافأ للأسباب

التالية:

١. لأنه يمثل الوحدة الوطنية الحقيقية في سورية.

٢. لأنه يعمل بكل جد ونشاط وبدون مقابل مادي ابتداء من المدرب والإداريين وحتى اللاعبين وذلك لأن الرياضة عندهم غاية في حد ذاتها.

٣. لا يوجد في النادي لاعب محترف من خارج سورية وحتى من خارج مدينة القامشلي.

وبجدارة استطاع أن يعود إلى دوري الأضواء خلال سنة رغم الصعوبات... ورغم هجرة معظم اللاعبين.

- قسماً بالاعتماد الجبار حتى في بلدان العالم الرابع والخامس لم أسمع مطلقاً بعقوبة بلغت درجة عقوبة نادي الجهاد.

فمنذ سنتين ونحن نلعب خارج أرضنا والحاجة المادية للنادي بالكاد تسمح له أن يلعب على أرضه، واليوم أصبحنا في الدرجة الأولى فبدلاً من مكافأة النادي وتشجيعه، يتم رسم ألف دائرة حمراء وزرقاء وسوداء حول عنقه، هل حرم عليه أن يلعب في أرضه وبين جماهيره ومن دون أن يسمح له أن يناقش هذا الموضوع الخطير كما يبدو في رأي بعض المسؤولين؟

- إلى متى يا شباب سينبش المسردون في عقولنا والله عيب وعار أن يلعب الجهاد بالموسم القادم بعيداً عن ملعبه وجمهوره الذي يذرف الدموع دمعاً بعد أن تحول ملعبه إلى قطعة مكنتة بالعساكروالشرطة.

■ حمد الله أبو بهزاد



لهم: ارفعوا أيديكم عن بلدنا واخرجوا لامكان لكم بيتنا. نفذ الصبر وبلغ السيل أعلاه.. أريد أن أوجه صرختي إلى أذان المسؤولين والقائمين على استمرار العقوبة.. اتحاد الكرة الشخصيات الفذة العاملة على خدمة الوطن وتطويره.. إلى متى ستطحن العقوبة أجسادنا نحن جماهير نادي الجهاد؟!

ياناس.. كرة القدم في بلدان العالم تعبير عن حضارتها.. ووحدتها وتكاتفها.. وتضامنها.. وعلى مدى رقيها وتطورها، فلماذا في بلدي الجميل هذا التعامل الرديء مع الرياضة ومن الذي يقف وراء هذه الاجحافات بحق نادينا وجمهوره.

اللاتينية وأفريقيا.. انظروا إلى الدوري التركي.. في كل هذه المباريات نجد المشاكل أكثر من التي حصلت في ملعب القامشلي.

- ماهي اسباب استمرار عقوبة نادي الجهاد؟ - هل هي من اتحاد الكرة السورية.. فترات أكثر من مرة لائحة العقوبات لا توجد عقوبة مماثلة لهذه العقوبة.

- هل هي عقوبة سياسية؟ الرئيس الدكتور بشار الأسد أصدر عفواً عاماً بالنسبة لأحداث القامشلي.. ماذا بعد؟

- هل هناك من يريد استمرار الفتنة في الجزيرة.. هنا يجب أن نصرخ جميعاً ونقول

الوجه الآخر للنضال

الطفل وآخرين كثر من أمثاله أن يعيشوا كم أولئك المترفون الذين يساقون إلى المؤتمرات ويزجون فيما لا علم لهم فيه ولا تجربة.. لا يعرفون عن الجوع.. والفقر.. والجهل.. وثمان رغيف الخبز.. والثياب البالية و«استعارة» الألعاب من حاويات القمامة وتلقف اللباس من أيدي أصحاب الفضل..

- فيا أصحاب الهامات العالية من فضلكم هلا انحنيتم لهؤلاء الثوار؟!

■ ياسر أحمد تعلقو

- مهلاً أيها السادة.. لاتمروا على هذا المشهد مرور الكرام. أمعنوا النظر جيداً هل قفزت إلى أذهانكم صور المناضلين من أجل الحرية.

- أجل.. أجل يا سادتي إنه زمن النضال من أجل «سد الرمق»!!

- يا لهزال مفردات اللغة وضعف التعابير.. ويا لقبح تلك الشعارات البراقة التي نرفعها باسم الطفولة وحقوق الطفل!! أليس من حق هذا

كم كان الفرح بحراً عندما كنت أستقبل يوم الجمعة حيث مباريات الدوري الممتاز والقلوب والأناظر قابعة في مستطيل ملعب القامشلي الأخضر متابعاً مباريات نادي الجهاد البطل المجتهد مع ضيوفه الأعداء على قلوبنا جميعاً.. كل أسبوعين عرس كروي حافل بالمتعة.. عرس مع الوحدة... وعرس مع الجيش والحرية والفتوة والاتحاد والكرامة... إلخ...

في كل مباراة كنت أترك كل شيء جانبا.. عملي.. ضيوبي.. عطفتي.. أولادي لأنه كان اليوم المقدس... اليوم السياحي بالنسبة لنا نحن عشاق كرة القدم.

زارني صديقي أبو خالد وكان قد سمع بأن نادي الجهاد في الدوري القادم سيلعب خارج أرضه وبدون جمهور أيضاً.. وسألني أين سيلعب نادي الجهاد؟.. وكيف سيؤمن المصاريف؟ ناهيك عن متاعب السفر!! وكنت أقرأ جريدة الموقف الرياضي وتحديداً عن استقالة رئيس نادي الجهاد.. فأجبت:

- سيلعب في الدوري التركي.. أو في الدوري العراقي وربما على المريخ. حسب الأحكام والقوانين الجديدة لاتحاد الكرة السوري «أي نادي يلعب خارج أرضه أكثر من سنة وبدون جمهور».. سيلعب على كوكب المريخ مع العفاريت والشياطين.

- فعلاً ماأحزنتني عندما أرى فريق سفير الشمال أو بيع الشمال يلعب مبارياته خارج أرضه منذ حوالي سنتين وبعيداً عن أنظار جماهيره التواقة إلى مشاهدته وأريد أن أفهم.. ماذا ستمر العقوبة.. وإلى متى؟!

عندما كنا في الدرجة الممتازة حُرمننا من مشاهدة مباريات فريقنا داخل ملعبه.. وصبرنا.. وكانت العقوبة لنا ولنادي الفتوة.. والعقوبة هي حرمان الفريقين من اللعب على أرضه وبدون جمهور أربع مباريات وانتهت المدة وبدأ نادي الفتوة اللعب على أرضه وبين جماهيره أما نادي الجهاد فاستمرت العقوبة بملاحقته حتى جعلته هابطاً إلى الدرجة الثانية.

بالأمس كنا في الدرجة الثانية وكانت العقوبة ملتصقة بظهورنا واليوم عدنا أبطالا بامتياز إلى الدرجة الأولى والعقوبة ما زالت تعشعش في عظامنا وأقدام لاعبينا.

- أريد أن أسأل. أية مباراة في العالم خالية من المشاكل. انظروا إلى الدوري الإنجليزي وإلى الدوري الإسباني، وكذلك الدوري في أمريكا



ندوة حول محاربة الفساد وآلياته..

الفسادون الكبار هم الطابور الخامس!! الفساد الصغير سببه الفساد الكبير.. والمفسدون الكبار

■ لا يمكن تفعيل الحياة السياسية وتحريك الجمود دون القضاء على الفساد.

■ التنمية الاقتصادية المتوازنة وتفعيل الحياة السياسية شرطان أساسيان لمواجهة الضغوطات الخارجية.

■ أصبح من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة وتأمين مستوى معيشي لائق بدون القضاء على الفساد.

■ الفساد انتشر بصورة أفقية وعمودية بشكل يهدد السلم الاجتماعي.

■ غياب الرقابة

والمحاسبة وعدم وجود

خطط للتنمية أدى إلى

تعميق ظاهرة الفساد.

■ تجفيف الموارد

الذاتية عبر الفساد

وحلقاته يضعف من

إمكانية التراكم والنمو

الاقتصادي.

■ آليات الفساد

متصاعدة ومتشعبة

ومنتشرة.

■ المشكلة الأكبر

هي استئثار الفساد في

مفاصل السلطة والتماهي

بين الفاسدين والموجودين

في السلطة.

■ أصبح بعض

الموجودون في مراكز

القرار هم الذين ينتجون

الفساد.

■ الفساد الكبير هو

حصيلة المزوجة بين

الرأسمال والسلطة.

■ يبدأ القضاء على

الفساد الكبير بالفصل

بين الرأسمال والسلطة.

■ تأمين المتطلبات

الأساسية للمواطن ووجود

رقابة صارمة ضرورة

لمكافحة الفساد.

يشكل الفساد إحدى أهم العقبات الأساسية التي مانفتك تعيق كل محاولة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.. هذا الفساد الذي نتج أساسا عن النهب المنظم والمتواصل الذي مارسه البرجوازياتان الطفيلية والبيروقراطية للموارد الوطنية منذ عدة عقود وماتزال، مما أوصل هذه الموارد بكافة أنواعها إلى درجة كارثية من التردى والاضمحلال حتى أوشكت أن تنضب. ولعل هذا ما جعل من مواجهة الفساد ومحاربه والقضاء عليه وعلى آلياته مهمة وطنية أولى ملحة وأساسية خاصة في ظل الظروف الإقليمية الضاغطة وارتفاع وتزايد التهديدات الخارجية، وفي ظل الخلل الكبير الذي أصاب الفعاليات الوطنية كافة نتيجة هذا الفساد والذي انعكس فقرا وبطالة وأمية ومعدلات نمو متدنية جدا وحياة سياسية متخلفة وضعيفة.

من هذا المنطلق، وفي إطار المعركة المفتوحة التي تخوضها (قاسيون) ضد الفاسدين والمفسدين منذ وقت طويل، جرى في مقر الصحيفة حوار مطول حول (أهمية وكيفية محاربة الفساد في الظروف الحالية) ضم كل من:

د. إنصاف حمد، أ. عبد القادر نبال، د. قدرى جميل.

من أين تأتي أهمية محاربة الفساد ومواجهته؟ بمعنى آخر الفساد كان موجودا دائما، ولكنه الآن يحمل أهمية استثنائية، ولا يجوز مقارنة الوضع الآن بما كان قائما من قبل، لذلك فإن السؤال: من أين تأتي أهمية مكافحة الفساد في الظروف الراهنة، له أهمية خاصة.

أ. عبد القادر نبال: أهميته تأتي من حيث أنه لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية ومتوازنة تلبى حاجات المجتمع الاقتصادية دون القضاء على الفساد، كما لا يمكن تفعيل الحياة السياسية وتحريك الجمود في مفاصل الحياة السياسية من دون القضاء على الفساد، وضرورة التنمية الاقتصادية المتوازنة العادلة ذات البعد الاجتماعي الحاملة للعادلة الاجتماعية وتفعيل الحياة السياسية هما شرطان أساسيان لمواجهة ما يتعرض له سورية من مخاطر خارجية ومن مشاكل داخلية.

د. قدرى: لماذا ترتفع الآن القيمة النوعية لمكافحة الفساد، رغم أن الفساد كان ولا يزال موجودا...

د. عبد القادر نبال: هناك سببان السبب الأول: كانت هناك في السابق موارد خارجية تسمح بتحقيق معدلات نمو مقبولة بالرغم من وجود ظاهرة الفساد، وهذه الموارد كانت على شكل قروض وتسهيلات ومساعدات وبيع نفطي، وقد أصبحت الآن ضئيلة بشكل لم تعد كافية مع تعاضم الفساد والاستنزاف الناجم عنه لتحقيق معدلات نمو كالتى كانت في السابق، لقد أصبح من المتعذر تحقيق معدلات نمو مرتفعة تستطيع أن تحد من البطالة وتؤمن مستوى معيشي لائق للمواطن، وتتشل الشريحة الكبيرة من المواطنين عن خط الفقر. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك تعاضم في المخاطر الخارجية في ضوء تباطؤ عملية النمو، وفي ظل اشتداد المشاكل الاجتماعية وسوء توزيع الدخل والموارد بين الفئات الاجتماعية. هذا كله يمكن أن يكون مدخلا للضغوطات الخارجية للاشتغال على الداخل.



د. إنصاف حمد

د. إنصاف حمد: أعتقد أن البروز الصارخ لهذه المعضلة هو معدلات النمو المتدنية التي وصلنا إليها، حيث يمكن القول ومن خلال مقارنة بيولوجية، أن الجسد حين تدخل إليه جرثومة يستطيع أن يقاومها وأن يستمر في الحياة العادية على الأقل بالشكل الظاهري، ولكن فيما بعد، وحين تأخذ هذه الجرثومة مداها، تضعف الجسد وتقضي أو تكاد على مقاومته، وهنا يظهر المرض بشكل شديد الوضوح، الفساد كان موجودا منذ زمن طويل ولكن الجسد -الوطن- كان يقاومه، وكانت هناك بعض الظروف المساعدة، أما الآن فقد انتشر الفساد بصورة أفقية وعمودية وعمقت الظاهرة أكثر فأكثر، وأصبح فيها الكثير من التشابك والتداخل.. لاخطط تنمية عميقة بشكل كاف وشامل.. غياب الرقابة والمحاسبة، كل ذلك أدى إلى توسع مساحة الفساد عموديا وأفقيا وبالعمق، وهذا أدى إلى ضرب خطط التنمية أو إنتاج تنمية مشوهة، هذه العملية استمرت لعدة عقود حتى وصلنا إلى معدل نمو ٠.٥٪، وأريد أن أشير إلى نقطة أصبحت صارخة بسبب ثورة الاتصال والمعلومات إذ ازادت الحاجات الاستهلاكية ومتطلبات واحتياجات المواطن، وهذا لم يواكبه رفع مستوى المعيشة، لذلك نتيجة عدم شمولية خطط التنمية وغياب الرقابة الشعبية والمحاسبة واستئثار الفساد في مفاصل الدولة من جهة، ومن جهة أخرى ازدياد حاجات ومتطلبات المجتمع، مما أدى لبروز مسألة ضرورة مكافحة الفساد.

د. قدرى: حسب الوضع الجديد الذي يتصف بنضوب معظم الموارد السابقة التي ساهمت فيها الأوضاع الإقليمية والدولية، أصبح من الضروري الاعتماد على الموارد الذاتية، هذه الموارد الذاتية يتم تجفيف قسم هام منها عبر الفساد وحلقاته ودوراته التي تزداد اتساعا عما كان يسود سابقا، وبالتالي هناك ظرف موضوعي: آليات فساد متصاعدة ومتجذرة ومتشعبة ومنتشرة، خلقت أجواء وضعت قضية الفساد كأولوية تتطلب المعالجة الفورية، فاليوم يصح أن نقول لانمو بوجود الفساد فهما ضدان لايجتمعان، وأيضا لمكافحة بطالة بصورة فعالة بوجود الفساد ولتحسين المستوى المعيشي من دون مكافحة ظاهرة الفساد. إذن فالأهمية الاستثنائية لمكافحة الفساد تأتي من زاويتين:

الزاوية الأولى: حل المشاكل الحادة والتي أصبحت بحاجة إلى حل، ووجود الفساد لايسمح بخلق وإيجاد هذا الحل.

الزاوية الثانية: هي أنه وفي ظل الصراع الجاري في العالم اليوم، ومحاولة القطب الأبعد الهيمنة على مقدرات الشعوب والانتشار عبر خلق نقاط ارتكاز في المناطق التي يريد الاستيلاء عليها تصبح بؤر الفساد هي نقاط الارتكاز الأساسية له. لذلك فمحاربة الفساد هي قضية



أ. عبد القادر نبال

وطنية، وهي أيضاً قضية اقتصادية اجتماعية بامتياز إذ إن هي قضية متعددة الجوانب وهكذا يجب أن ترى ويجري التعامل معها.

أ. عبد القادر نبال: المشكلة الأكبر هي استئثار الفساد في مفاصل السلطة، وأصبح هناك تماه بين الفاسدين والموجودين في السلطة، في البداية كان هناك تعاون وتبادل مصالح، أما الآن فقد أصبح الموجودون في بعض مراكز القرار هم الذين ينتجون الفساد عبر قرارات يصدرونها لخدمة مصالحهم الشخصية، لقد استصدروا القوانين التي تناسبهم وتغذي وتلبى مصالحهم.. إن الفاسدين الآن هم الطابور الخامس لخدمة أعداء الوطن الخارجيين.

د. قدرى: يوجد الآن فساد كبير ومركزي، ويوجد فساد مشتق من الكبير منتشر بشكل أكبر وهو الفساد الصغير وهو ذو وزن نوعي محدود رغم انتشار الأكبر وهو نتيجة للفساد الكبير وليس سببا له.. من هنا يجب التفكير بنقطة الانطلاق في معالجة الفساد، ومن أين نبدأ، فهل تكون البداية في معالجة الفساد الكبير الذي يشكل السبب في الفساد الصغير أم العكس؟

عبد القادر نبال: الفساد الكبير هو حصيلة المزوجة بين الرأسمال والسلطة ويبدأ القضاء على الفساد الكبير بالفصل ما بين الرأسمال والسلطة أما الفساد الصغير فله جملة عوامل مثل تدني مستويات المعيشة وهذا علاجه التنمية وتوزيع عادل للدخل وتصويب الفجوة في الداخل بما يساهم في تقريب الشرائح العليا من الشرائح الدنيا، والقضاء على مظاهر هي محفزة على الفساد مثل تركيز الدخل في فئة معينة ينتج عنه نمط من الاستهلاك الترفي الاستنزافي يدفع بأصحاب الدخل الضعيفة إلى محاولة الاقتداء بالنمط الاستهلاكي الترفي، حيث أن بعض المرتشقين لا يرتشون لحاجة بل ليجاري هذا النمط الاستهلاكي الذي فرض عليه فئة معينة من المجتمع.

د. إنصاف: أصحاب الدخل المحدودة محرومون من الكثير من المتطلبات الأساسية وبالتالي فعندما يبحثون عن منافذ للخروج من الحصار والمتطلبات لا يجد إلا اللجوء للرشوة.

يجب البدء بالفساد الكبير لأنه أولاً هو الذي يأخذ الحصة الأكبر من الدخل القومي وهو الذي يشجع على إنتاج الفساد الصغير ثانياً.

ولكن المسألة ليست بسيطة فوجود الفساد الكبير أنتج تنمية منقوصة واستطاع أن يمهّد الأجور الملائمة لانتشار الفساد الصغير، لذلك يجب الفصل بين مراكز القرار في السلطة وبين رأس المال بالإضافة إلى وجود رقابة صارمة ورقابة دقيقة وواضحة ومحاسبة لكل ما يمكن أن يكون غير مشروع، بالإضافة إلى رفع معدلات الدخل كي يستطيع المواطنون أن يقاوموا، فحتى يتم تحسين دخل المواطن يجب تأمين المتطلبات الأساسية لحياته، فعندما يجد دخلا معقولاً



د. قدرى جميل

لمواجهة متطلباته الأساسية، يُخلق لديه نوع من الممانعة الذاتية لكي لا ينحرف، لست مع النظرية التي تقول بأن الإنسان ميال بطبيعته للانحراف، على العكس يوجد قيم وأخلاق والكثير من الناس يكونون مرتاحين حين تعيش ضمن مصادر دخل مشروعة، لذلك فني الجامعة مثلاً: هناك شريحة ماتزال تحمل القيم والمبادئ وترفض الانحراف في موجة الفساد وهؤلاء ليسوا قلائل ويفضلون السفر والتدريس في الجامعات السورية كافة لتحسين دخولهم، وهناك شريحة أخرى تفضل الحلول السهلة، وهي الشريحة الأقل عدداً، وهؤلاء أوضاعهم المادية جيدة لأسباب لها علاقة بضعف النزاهة، ومعظمهم يقضون إجازتهم في الدول الغربية نتيجة لحصولهم على أموال غير مشروعة وبطرق غير مشروعة يعرفها الجميع.

د. قدرى: إذا أردنا أن نجتث جذور الفساد الكبير من خلال ضرب رموزه، فهل يكفي ذلك، أي هل يكفي أن نقضي على رموز الفساد كي نجتثه أم أن المسألة أكبر من ذلك؟ هناك قضية تحتاج إلى حل، أي الآليات التي يجب أن نعتد بها لاجتثاث الفساد، علينا البحث في الآليات التي يعمل بها الفساد لمعالجتها.

أ. عبد القادر نبال: في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى ضعف مؤسسات الدولة سواء أكانت أجهزة تنفيذية أو سلطة تشريعية أو قضاء، الأمر الآخر هو غياب الديمقراطية.. المسألة والمحاسبة والشفافية.. أيضاً ضعف الرقابة الشعبية المتمثلة بمجلس الشعب والنقابات والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وهذا كله مترابط مع بعضه، فغياب الديمقراطية يضعف من دور القوى والأحزاب والمؤسسات، وهناك عامل آخر هو سوء توزيع الدخل، وهو أحد المنابع الذي يغذي الفساد، والقضاء على هذه المنابع كلها يمكن أن يشكل الآليات اللازمة لمكافحة الفساد.

د. إنصاف: بقناعتي، عدم وجود آليات لتداول السلطة، يجعل الشخص الذي يصل إلى السلطة يمارس فساداً من دون خوف من المساءلة، لأنه يستند إلى دعم الجهة التي منحت هذه السلطة، وبالتالي فهو يعتبر نفسه فوق القانون والمؤسسة وبذلك فهو يتعامل مع المؤسسة التي يديرها وكأنها مزرعة الخاصة، والجميع يعلم أن هناك عشرات المسؤولين الذين بقوا في مناصبهم لعشرات السنين والذين ومن خلال فسادهم المتواصل، حولوا هذه المؤسسات إلى مؤسسات خاسرة، ولم تتخذ بحقهم أية إجراءات.. إذن عدم تداول السلطة وعدم المحاسبة يؤدي إلى تراخ في عمل المؤسسة، والفاسد يسعى جهده لتحويل مؤسسته إلى مؤسسة للفاسدين لكي يضمن بقائه واستمراره ومصالحه.

إن استمرار المسؤولين في المواقع نفسها، خلق فساداً سياسياً، وجعل المواطن الراض بصمت لهذا الأمر غير معني بما يجري من فساد، وهكذا غابت المحاسبة والرقابة الشعبية، الأمر الذي ساهم في زيادة الفساد.

د. قدرى: يجب البحث في قضية الفساد الكبير من زاوية أخرى أيضاً، فهناك أصبح ما يعرف بمهنية الفساد أي التقنيات التي يلجأ إليها الفاسدون لممارسة فسادهم بشكل متقن ودقيق، وهذا يمكن أن نلمسه في أمور كثيرة بدءاً من المناقصات المشبوهة التي تجري يوميا عبر آليات مبهمة فلا ترسو هذه المناقصات إلا على أشخاص محدودين وكأنها فصلت أصلاً على مقاسهم، ومرورا بالموازنة والإنفاق الذي لا يمكن

■ د. جميل: القرار السياسي لوحدته لا يكفي لمحاربة الفساد

لذلك يجب إشراك جميع قوى المجتمع في المعركة.

■ أ. نبال: الفساد الكبير في بلدنا هو حصيلة المزوجة بين

رأس المال والسلطة.

■ د. إنصاف: يجب البدء بمحاربة الفساد الكبير لأنه يأخذ

الحصة الأكبر من الدخل الوطني.

لا نمو اقتصادي، ولا مكافحة للبطالة، ولا تحسين لمستوى المعيشة.. قبل القضاء على الفساد

فصله عن أشكال الفساد السياسي التي تجري علنا، لذلك علينا لإيقاف هذه الآليات أن ننظر بعمق إلى حيثياتها لنستطيع مواجهتها والتغلب عليها.

إذا يجب خلق آليات للمكافحة لنواجه بها آليات الفساد التي تتطور يوما بعد يوم، فالمفسدون يطورون آليات عملهم بذكاء وهذا يتطلب منا خلق المناخ المؤاتي للمواجهة ومعرفة الميكانيزم العميق لأساليبهم المتغلطة في جميع تلافيف أجهزة الدولة. لذلك فالقرار السياسي وحده لا يكفي رغم أنه شرط واجب، فجهاز الدولة غير قادر لوحده على مواجهة الفساد والقضاء عليه، يجب إشراك المجتمع وقواه في هذه المعركة. بالتعاون مع القوى التنظيمية في جهاز الدولة.

أ. عبد القادر نيال: كل العمليات التي تتم، تتسم بحجب المعلومات والبيانات الدقيقة عن الجمهور، في غياب هذه المعلومات الدقيقة والبيانات لاستطيع أن نكشف مواضع الفساد وبالتالي فإن تهيئة المعلومات وجعلها متوفرة ومتاحة ووجود الشفافية هي شرط ضروري للقضاء على الفساد.

د. إنصاف: أيضا ضعف المراقبة واللامبالاة عند البعض الذين يعتبرون أنفسهم غير معينين بالإشارة إلى موضوع الفساد نتيجة حالة الإحباط وانسداد الأفق، فأنا أعرف الكثير من الموظفين الذين يعلمون أن هذه المناقصة أو تلك فاسدة ولكنهم يلتزمون الصمت، هذه أيضا مشكلة يجب البحث فيها.

د. قدرتي: الفساد له خريطة، أي نقاط تموضع، فك الخريطة لا يتم بأدوات اقتصادية فقط، ولكن معرفة العملية تستلزم فهم اقتصادي، الفك هو قرار سياسي ولكن القرار السياسي إذا لم يستند إلى فهم اقتصادي عميق للآليات فإنه سيفشل، فالقرار السياسي يستلزم في النهاية قاعدة اقتصادية مما يصل في النهاية، إلى أن جهاز الدولة بمفرده غير قادر على مكافحة الفساد دون الاعتماد على قوى المجتمع ككل، إذا بقيت المسألة: مكافحة الفساد ضمن جهاز الدولة وحده، بين الفاسدين وغير الفاسدين، فإن الموضوع سلفا محسوم لصالح الفاسدين حتما تغير ميزان القوى يتطلب إدماج قوى المجتمع بهذه العملية، وإدماج قوى المجتمع وبالتالي فإن قضية الديمقراطية والحريات السياسية لقوى المجتمع بأوسع شكل ممكن للمشاركة في القضايا التي تهمها، هي إحدى جوانب محاربة الفساد، محاربة الفساد بالعبء الاقتصادي البحث عبر آلياته أيضا يؤمن موارد للنمو وحل مشكلة البطالة وحل مشكلة مستوى المعيشة. أيضا حل مشكلة الفساد من الزاوية الاقتصادية يضرب مواقع الفساد التي هي مرتكزات لقوى الخارج، التي يريد من خلالها اختراق الداخل، وبالتالي فإن قضية مكافحة الفساد هي محرق بالمعنى الفيزيائي، أي مركز ثقل يجتمع فيه جميع القضايا، إذا تم حلها بشكل صحيح، ستكون المدخل إلى حل جملة قضايا أخرى، وإذا لم تحل بشكل صحيح ستؤدي إلى اختلالات كبيرة.

أ. عبد القادر نيال: لذلك مكافحة الفساد هي جزء من منظومة الإصلاح الاقتصادي والسياسي والقضاء القانوني فالقرار السياسي بداية مهمة إذا تم استنباعها بجملة من الإصلاحات في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية، وتفعيل الحياة السياسية في البلاد عبر المشاركة الشعبية فالقرار السياسي مهم ولكنه غير كاف.

د. قدرتي جميل: أي بلغة الرياضيات شرط لازم ولكنه غير كاف.

د. إنصاف: بلغة الفلسفة هو توفر المستوى المعرفي الاستمولوجي للمسألة، ولكن يجب نقل هذا المستوى إلى مستوى أنطولوجي وجودي عبر تحويله من ممكن إلى واقع، مكافحة الفساد أمر ممكن ولكن حتى يتحول إلى واقع، يجب خلق بيئة في الواقع تساعد على ذلك، ونقطة الانطلاق في ذلك تبدأ من الممكن الأقرب إلى التحقيق وبعض شروطه متوفرة مثل وجود أشخاص لديهم النية ويتصرفون بالنزاهة ونظافة اليد وأن تكون موجودة في مراكز القرار، أيضا شرط آخر الامتيازات الكبيرة الممنوحة لمن هم في مراكز السلطة وتدفع إلى قتال شرس من أجل الوصول إلى هذه المواقع، لذلك يجب قلب المعادلة بالأصل إلى مركز القرار من لايمكون مشروع لصالح العام فنحن نعطي مكاسب كبيرة جدا لا يستحقونها لمن هم في مركز القرار.. والذين في الغالب



الخير المطلق والشر المطلق أي كل ما هو حكومي فهو شر مطلق وكل ما هو مجتمع مدني فهو خير مطلق، هناك في الشق الثاني أشخاص هم مستسخون من أشخاص في السلطة وذيول للفساد وفي مؤسسات للدولة الأمر أيضا كذلك.

أ. عبد القادر نيال: استيلاء المجتمع المدني يتم في غياب المناخ الديمقراطي، وعودته للمجتمع من شأنه أن يدفع هذه العملية ويولد حكم طبيعي وللمجتمع مؤسسات ومجتمعات مدنية حقيقية.

د. قدرتي: مكافحة الفساد ضرورية، وهي ممكنة وليست مستحيلة، ومعرفة أماكن توضع الفساد الكبير وخلق المناخ السياسي الذي يسمح بتفكيك هذه الوصلات وتراهن على حركة مجتمعية قوية، حقيقية، تنطلق من ضرورتها «الوطنية، الاقتصادية، الاجتماعية» للوصول إلى الهدف المطلوب.

✧ **مادور العامل الخارجي الضاغطي**
عرقلة السير باتجاه مكافحة الفساد:
د. قدرتي: العامل الخارجي هو العامل المحفز لتسريع عملية الخلاص من مراكز الفساد في الداخل.

د. إنصاف: نحن اتفقنا بأن مراكز الفساد هي الطابور الخامس لأي تدخل خارجي.
د. قدرتي: إن القوى الوطنية لها مصلحة في التخلص من هذه القوى الفاسدة لكي تؤمن الجبهة الداخلية وهذه المراكز «الفساد» هي أكثر أهمية من القنبلة الذرية لأنها القنبلة الذرية الأنظف بالنسبة للعدو الخارجي لذلك من أجل الحفاظ عليها يمكن أن يقوموا بأشياء كثيرة.

لكن قوى المجتمع هي رهاننا، قوى المجتمع التي هي الأكثرية الساحقة المتضررة من الفساد إذا استطعنا تجنيدها فإن ميزان القوى سيميل لصالحنا.

أ. عبد القادر نيال: الضغوط الخارجية قد تعيق ضرب مراكز الفساد.

د. قدرتي: هنا يأتي دورنا، بقدر ماتزداد الضغوط الخارجية بالمقابل دورك أن تنظف البلد من هذه القوى الفاسدة.

وهم يضغطون خارجياً لكي لا يعملوا على خلق مشكلة تجعل كل شيء على ما هو عليه. ودورنا أن نصمد ونوقف هذا الطابور الخامس.

د. إنصاف: برأيي أننا الأقوى والقوى التنظيمية هي التي تمتلك الشرعية الأخلاقية والشرعية الشعبية ومراكز الفساد ورموزها وآلياتها تفتقد إلى هاتين الشرعيتين، لذلك في وقت المواجهة هي الأضعف، هي قد يساعدها الخارج ولكن القوى التنظيمية التي تمتلك هاتين الشرعيتين إذا تضافرت فستشكل قوة كبيرة.

الحل الوسط في موضوع الفساد غير مقبول ويجب الانتقال إلى كسر آلياته كي لا يجدد الفاسدين أنفسهم.

د. إنصاف: لذلك يجب تجفيف مطارح الفساد بدءاً من القوانين القديمة التي لم تعد تلي متطلبات التطور والحياة والتي يتم التحايل عليها، بالإضافة إلى غموض القوانين بشكل مقصود أحياناً، بحيث تسمح للبعض بالالتفاف حولها والاعتناء من خلالها، فمشكلة القوانين أساسية في مكافحة الفساد ولا تعطى لها الأهمية اللازمة في سورية، فالمفروض أن تكون هناك لجان متخصصة في مجلس الشعب لمناقشة القوانين قبل صدورها ودراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لها بشكل تخدم الواقع ولا تتحول إلى غطاء للفساد، فالمطرح التشريعي «مجلس الشعب» بحاجة إلى هيئة خبراء تعرف كيف تقيم هذا القانون أو ذاك والإيجابيات والسلبيات التي يمكن أن تنجم من هذا القانون أو ذاك.

أ. عبد القادر نيال: أعضاء مجلس الشعب غير أخصائيين وليس من المفروض أن يكونوا اختصاصيين، ولكن يمكن سد هذه الثغرة من خلال إحداث مجلس استشاري من الخبراء ويعرض عليه مشاريع القوانين حيث يكون بمثابة الغريال الذي ينظف مشاريع القوانين قبل إصدارها، ولكن المسألة مرتبطة أيضا بالحراك الاجتماعي ككل، فعندما يكون دور المنظمات والأحزاب والنقابات فاعلا، فإن ذلك يؤثر على فعالية مجلس الشعب نفسه ويساعده في اتخاذ القرارات الصحيحة والمتوافقة مع متطلبات الواقع.

د. إنصاف: يجب البناء على ما هو موجود، فالفساد ليس مستشرياً في كل النقابات، ومن الممكن استجراؤها لمواقع مضادة للفساد، والانتقال إلى إصلاحات تخلق مناخاً ديمقراطياً يسمح بإشاعة المحاسبة والانتماء الوطني.

هناك نقطة هامة أريد الإشارة إليها وهي عملية الاستيلاء للمجتمع المدني، المولود يكون مشوها وهذه المسألة مرتبطة بالفساد، وهناك موارد تدفع من المنظمات الدولية، والتوجه الحالي للمؤسسات الدولية هو الدفع لمؤسسات المجتمع المدني وليس للحكومة على أساس أنها فاسدة، هنا يجري استيلاء مجتمع غير حقيقي وهمي، حيث يوجد بعض الجمعيات تنمو بسرعة خارقة وتأخذ موارد من المنظمات الدولية دون أن يعرف أحد أوجه صرف هذه الموارد وتشكل حلقات مغلقة قائمة على أساس الشللية مما يستدعي الخوف منها، ولأقصى هنا جميع المنظمات، فعندما يكون هناك حراك سياسي واجتماعي حقيقي سيكون هناك مؤسسات ومنظمات ووليدة لحاجات حقيقية.

ما أريد قوله أننا يجب أن لا ننع في ثنائية

يصدرن قرارات على مقاسات جيوبهم، قرأنا في الصحف أن رئاسة مجلس الوزراء لم توافق على رصد مبلغ ٣٠٠ مليون ليرة سورية لمؤسسة الصناعات الهندسية (بردي) لصنع الغسالات الأتوماتيكية لأن من شأن ذلك أن يخفض سعر الغسالة إلى ١٥ ألف بينما تباع في القطاع الخاص بـ ٢٣ الف ل.س.

د. عبد القادر نيال: بداية الحل يكون عن طريق فك الارتباط بين مراكز السلطة ومراكز رأس المال، ولا يمكن فك هذا الارتباط إلا بتفعيل دور المجتمع بكافة شرائحه وتشكيلاته.

د. قدرتي: مشكلة الفساد أنه يحب الظلام، وإذا قمنا بتسليط الأضواء عليه فسيؤدي ذلك إلى قطع الرحم الذي يمدّه بالغذاء أي أن النور هو العامل الأساسي لمحاربه والمقصود بذلك بأن الخارطة المعقدة للفساد لا يمكن تفكيكها ومواجهتها إلا بقوى المجتمع مجتمعة.

د. إنصاف: وبالتالي فإن دور الأحزاب والنقابات كبير جداً في هذه المسألة، والإعلام الخاص لا يمكن أن يلعب دوراً في مكافحة الفساد، لأنه يعكس صوت سيده وتمويله يأتي أساساً من الإعلانات، حتى الإعلام الحكومي لا يراهن عليه كثيراً لأن السلطة التي تدعم هذا الإعلام لا يمكن أن تفتح الباب على مصراعيه لضرب كل الفاسدين، رغم أنه يمكن أن يساعد على ضرب بعض حلقاته، «يجب الاعتماد على الأحزاب والنقابات» ولا يميل شرائح من الناس لها مصلحة حقيقية في مكافحة الفساد.

د. جميل: حسب الكلام الحالي فإنه من المحتمل أن يصدر مرسوم بتشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد والتي برأيي وإن كان أعضاؤها من الملائكة فإنها لن تستطيع أن تحل مسألة الفساد مالم تكن مترافقة بحركة مجتمعية تسمح لها بتوفير المعلومات اللازمة وتشكل القوة المادية لضرب رموز الفساد، لذلك فالحقضية هي قضية مجتمع، وقضية سياسية بامتياز، ويكون البدء بإطلاق قوى المجتمع وتشغيل الأضواء، مما يسمح بتخفيف معدلات الفساد، في تركيا إعلان إطلاق حملة البدء لمكافحة الفساد أعطت تأثيراً على النمو من ٢ - ٣٪ بمجرد إعلان إطلاق الحملة، مطارح الفساد الرئيسية تتركز أساساً في كل العالم في قطاع الاتصالات والكهرباء والنفط، كل إنتاجه علاقة بالنقل يكون مطارح للنهب، في العراق الأمريكان يحتكرون هذه القطاعات لأنها مطارح أساسية للنهب والثروة، لأن هذه القطاعات بالذات يجري فيها إنتاج القيمة المضافة العالية، أي الكتلة الرئيسية من كميات العمل المنتجة مجدداً وتجري توزيعها بعد ذلك.

في سورية حسب آراء بعض الاقتصاديين فإن الفاقد الاقتصادي هو من ٢٠ - ٤٠٪ من الدخل الوطني، في حين أن معالجة البطالة تتطلب تراكم بمعدل ٢٠٪ من هنا نقول أن

■ **أ. نيال: سوء توزيع الدخل والموارد بين الفئات الاجتماعية وتباطؤ عملية النمو يشكلان مدخلا للضغوطات الخارجية.**

■ **د. جميل: بؤر الفساد هي نقاط ارتكاز أساسية للعدو الخارجي.**

■ **د. إنصاف: عدم وجود آليات لتداول السلطة وغياب المحاسبة يشجعان على الفساد.**

■ **سوء توزيع الدخل هو أحد منابع الذي يغذي الفساد.**
■ **إن استمرار المسؤولين بنفس المواقع خلق فساداً سياسياً.**
■ **تهيئة المعلومات وجعلها متاحة ومتوفرة ووجود الشفافية هي شرط ضروري للقضاء على الفساد.**

■ **القرار السياسي إذا لم يستند إلى فهم اقتصادي سيفشل.**

■ **جهاز الدولة بمفرده غير قادر على مكافحة الفساد دون الاعتماد على قوى المجتمع.**

■ **قضية الديمقراطية والحريات السياسية لقوى المجتمع هي إحدى جوانب مكافحة الفساد.**

■ **مكافحة الفساد هي جزء من منظومة الإصلاح الاقتصادي والسياسي والقانوني.**

■ **الاتصالات والنفط والكهرباء هي مطارح رئيسية للفساد.**

■ **القوانين القديمة وغموضها يسمح للبعض بالالتفاف حولها والاعتناء من خلالها.**

■ **بعض الجمعيات تنمو بسرعة خارقة وتأخذ موارد من المنظمات الدولية دون أن يعرف أحد أوجه صرف هذه الموارد.**

■ **القوى التنظيمية هي التي تملك الشرعية الأخلاقية والشرعية الشعبية بينما قوى الفساد تفتقد هذه الشرعية وفي حالة المواجهة ستكون هي الأضعف.**

■ **القوى التنظيمية التي تملك الشرعية الأخلاقية والشرعية الشعبية بينما قوى الفساد تفتقد هذه الشرعية وفي حالة المواجهة ستكون هي الأضعف.**

■ **القوى التنظيمية التي تملك الشرعية الأخلاقية والشرعية الشعبية بينما قوى الفساد تفتقد هذه الشرعية وفي حالة المواجهة ستكون هي الأضعف.**

■ **القوى التنظيمية التي تملك الشرعية الأخلاقية والشرعية الشعبية بينما قوى الفساد تفتقد هذه الشرعية وفي حالة المواجهة ستكون هي الأضعف.**

■ **القوى التنظيمية التي تملك الشرعية الأخلاقية والشرعية الشعبية بينما قوى الفساد تفتقد هذه الشرعية وفي حالة المواجهة ستكون هي الأضعف.**

آراء نقابية حول «اقتصاد السوق الاجتماعي»

لوقوف على وجهة نظر الحركة النقابية بصدده ما يسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي»، توجهت «قاسيون» إلى العديد من النقابيين بالأسئلة التالية:

❖ **ماهي الحقوق التي يجب أن تتوفر للطبقة العاملة السورية بالمعنى السياسي والاجتماعي في إطار مايسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي»؟**

❖ **ماهو دور النقابات في مكافحة الفساد؟**

❖ **ماهو شكل العلاقة الجديدة التي يجب أن تقوم بين النقابات والحكومة في ظل «اقتصاد السوق الاجتماعي»؟**

وكانت الإجابات التالية:

إبراهيم اللوزة نقابي مخضرم

١. ليس هناك من شك بأن اقتصاد السوق الذي يمنح حرية أوسع وحقوقاً أوسع للإنسان أرباب عمل كانوا أم إدارات تقتضي بالضرورة وخاصة إذا ما تم التأكيد على الجانب الاجتماعي فيه كما هو الحال في مقولة «اقتصاد السوق الاجتماعي» توسيع حقوق الطبقة العاملة والحفاظ على حقوقها المكتسبة وتمكين العمال ونقابتهم من الممارسة الحرة والمسؤولة لمهامهم وكافة الحقوق التي أقرتها القوانين الوطنية وتلك الواردة أيضاً في اتفاقيات منظمة العمل العربية والدولية وخاصة حق التنظيم والمفاوضات الجماعية والحق بالإضراب والحماية من التسريح التعسفي وتشطيت مشاركة ممثلي العمال في هيئات التمثيل الثلاثي والمؤسسات والمجالس المعنية بقضايا العمال، والعمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢. إن مكافحة الفساد باتت مهمة وطنية ملحة وشاملة وتقتضي عملاً دؤوباً وجهداً مشتركاً يبذل من كافة الهيئات والسلطات والأحزاب والمنظمات الاجتماعية مع مساهمة فعالة ومسؤولة من كافة أبناء المجتمع والفئات والطبقات وخاصة هؤلاء الملايين من الناس.

إن كسر آليات الفساد مهمة وطنية وضرب رموزه كذلك ويجب تهيئة المجتمع لضرب رموزهم الكبيرة وإنصاف المتضررين من ممارسات الفساد ونهب المال العام وابتزاز المواطنين وعرقلة قضاياهم ومصالحهم.

كذلك تتطلب مكافحة الفساد محاسبة كل الذين اثروا على حساب الشعب السوري، لأنه لم يبق في البلاد مايسرق، ومقولة «عفا الله عما مضى» مقولة مرفوضة لكي لا يظهر فاسدون جدد أكثر نهما وجشعا وضراوة..

ونعتقد أن النقابات بحكم تمثيلها لمصالح ملايين العمال الذين هم بنفس الوقت منتجون ومستهلكون ومواطنون فإن هذه النقابات مطالبة أن تكون طرفاً نشيطاً في أية حملة حقيقية تستهدف الحد من الفساد ويمكن للعمال والنقابات أن يلعبوا دوراً بالغ الأهمية في عمليات الإصلاح الإداري والاقتصادي والسياسي في مستويات قاعدية ومتوسطة وفي ممارسة متعددة وفي مواقع العمل داخل وخارج الدوائر والمؤسسات وخاصة في حال شعورهم بأن هناك حرصاً من القيادات السياسية على قيامهم كعمال ونقابات بمثل هذا الدور واحترام مشاركتهم وحقوقهم أن مكافحة الفساد ستطال

الفاستدين والمفسدين كبيرهم وصغيرهم أن ثمارها ستساهم في رفع المعاناة عن كاهلهم ورفع سوية الخدمات المقدمة لهم ولبقية المواطنين ورفع مستوى حياتهم ولصالح تقدم المجتمع وبناء مشاريع للمساهمة بحل مشاكل العمال العاطلين عن العمل وتأمين خدمات صحية لجميع المواطنين وخاصة المتقاعدين.

٣ - اتصفت وعلى مدى عدد من العقود العلاقة القائمة بين النقابات والحكومات المتعاقبة في سورية بأنها علاقة تعاون وتنسيق، وقد استفاد الفريقان ونسب مختلفة من هذا التعاون الذي أثمر في بعض جوانبه في تحقيق تغييرات إيجابية وخلق فرص عمل بنتيجة توسع القطاع العام والاستثمارات الحكومية في مناخ من الاستقرار وتقديم الحماية والخدمات الاجتماعية للعمال والطبقات الشعبية من جهة وتوفير الدعم العمالي والشعبي للنظام السياسي والاقتصادي بحجة تأمين حياة أفضل لعامة الشعب وتأمين كل متطلبات الحياة للشعب من سكن وتعليم وصحة وغيرها وتعزيز مواقف سورية في الميادين الإقليمية والدولية من جهة أخرى وقد قدم العمال تضحيات ملموسة في هذا المجال.

نعتقد بأن الحكومة والنقابات في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي مطالبتان بتوفير شروط استثمارية علاقة التعاون والتنسيق وفق أسس علمية ومنهجية من أجل حماية حقوق ومصالح العمال وتطوير دورهم الإنتاجي والوظيفي ونجاح المشروعات الاقتصادية العامة والخاصة وتشجيع الاستثمار ونمو الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن حماية كفاءة النقابات في الدفاع عن هذه الحقوق والمصالح والتوجهات الاقتصادية الجديدة تستوجب تمتع النقابات بمزيد من النشاط وحرية الحركة الاستقلالية النقابية لتؤسس لبرنامج عمل نقابي يستجيب لتحديات الظروف المستجدة ومتطلباتها وتكون شريكاً فاعلاً ومسؤولاً يساهم في عمليات البناء والتطوير والتحديث والعدالة الاجتماعية والدفاع عن العمال وعدم المساس بحقوقهم وخاصة القوانين التي تحمي العامل من التسريح التعسفي، ومقاومة الاتجاه الحكومي القائل «العقد شريعة المتعاقدين» هذا الاتجاه هو شريعة الغاب ويدفع بهذا الاتجاه سارقو أموال الشعب والفاستدون.

إنعام المصري

١. بغض النظر عن شكل وهوية هذا الاقتصاد أو ذلك يمكن القول أن ماتحقق للطبقة العاملة إنما جاء نتيجة نضال وتضحيات كبيرة، ومع هذا فهناك الكثير من الحقوق الواجبة التحقيق ويأتي في مقدمتها الوضع المعاشي والتوسع في الخدمات وتوفير الضمان الصحي، والسكن اللائق والحفاظ على مواقع العمل وضمان اجتماعي يكفل للعامل وأسرتة حياة كريمة في سن التقاعد ويحميه من العوز والفقير والمرض، ولعل هذا ما جعلنا نسأل ترى إلى أي حد يمكن لهذه التجربة أن تحقق جملة هذه المطالب وتحافظ على ما حصلت عليه الطبقة العاملة من حقوق ومكتسبات عبر تاريخها النضالي؟ ترى هل بإمكان هذه التجربة أن تنجح عندما كما نجحت في الدول الاسكندنافية «السويد» وفي ألمانيا واليابان والصين؟ وهل مقومات نجاحها متوفرة عندما في ظل قطاع عام يعاني جملة من المشكلات الموضوعية والذاتية وإدارات قاصرة وعاجزة...؟ كما أنه لا بد من السؤال التالي: هل يمكن للقطاع الخاص عندما بوضعه الراهن



إبراهيم اللوزة

أن يسهم بشكل فاعل في إنجاح هذه التجربة؟ نعم الأسئلة كثيرة وكثيرة جداً وهي أسئلة مشروعة ليس هدفها الإحباط أو التشكيك بقدر ماهي حقائق ماثلة أمامنا يجب التعامل معها ووضع البرامج اللازمة لمواجهتها بشكل علمي لضمان نجاحها على النحو الذي يلي أهدافنا الوطنية المنشودة ومواجهة تحديات البطالة والتنمية وهذه التحديات لا يمكن الانتصار عليها من دون قطاع عام قوي معافى ومن دون الاستمرار في عملية التنمية الشاملة، ومواصلة الدولة لدورها الأبوي ووقوفها على مسافة واحدة من كل القطاعات إن لم نقل تحيزها الصريح لصالح الشريحة الأوسع من المجتمع شريحة الكادحين الذين يبنون صروح الوطن ويتربصون البرامج والخطط إلى عمل حقيقي.

٢. مما لا شك فيه أن النقابات كجهة رقابية معنية بمحاربة هذه الظاهرة وأصحابها وذلك من خلال فضح الفاسدين والتضيق عليهم في مواقع العمل وكشف أساليبهم وتربيتهم والتحفيز على كل قرار ليس في صالح العمل والإنتاج والعمال في اللجان الإدارية والمجالس الإنتاجية، ورفع المذكرات إلى الجهات الرقابية الأعلى، ومراقبة ورصد الممارسات الخاطئة والحرص على الحصول على الوثائق التي تثبت هذا الخلل ورفعها إلى الجهات الرقابية والوصائية وطرحها في المؤتمرات ووسائل الإعلام النقابية والمحلية.

٣. العمل النقابي هو عمل مطلبى وسياسي في آن معاً وذلك بغض النظر عن هوية الاقتصاد وتسميته، وبالتالي فإن النقابات معنية بالاستمرار بالمطالبة بل ومن واجبها أن تفعل ذلك ترجمة لثقة من تمتلئهم بمتعددة أسلوب الحوار والمفاوضات والاحتكام إلى الأنظمة والقوانين والاتفاقيات العربية والدولية التي تكفل الحقوق وتحافظ على المكتسبات وأن تطور أسلوب نضالها.

جمال القادري

رئيس اتحاد عمال دمشق

١. بداية لا بد من القول أن تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي هي ليست كما أحب البعض أن يطلق عليها بدعة، أو خطوة أولى على طريق الخصخصة كما أنها ليست التجربة الأولى في تاريخ الاقتصاد، وقد أثبتت هذه التجربة نجاحاً هاماً في اليابان وألمانيا والسويد والصين، وبالتالي فإن إمكانية نجاحها عندما ليست مستحيلة، سيما إذا ما انصبحت الجهود باتجاه تحقيق إصلاح إداري حقيقي يمكن الشركات العامة الراجعة من تحقيق المزيد من



إنعام المصري

الأرباح ويساعد الشركات المتعثرة على النجاح، ويستفيد من البنى التحتية للشركات المتوقفة في إيجاد صناعات بديلة تتناسب وإمكاناتها المتاحة وهذا يعني بداية أنه لا بد من الحفاظ على القطاع العام وتوفير مقومات نجاحه والتوسع فيه بشكل علمي ومدروس سيما في الصناعات الاستراتيجية «توليد الطاقة، والبتروكيماويات، والغزل والنسيج...» وبالتالي لا بد من القول أن أي تفریط بالقطاع العام حتى وإن كان تحت عنوان الحفاظ على حقوق عماله لن يكون لصالح الاقتصاد الوطني، وستضيق سوق العمل عن استيعاب طالبي العمل سيما وأن مجتمعنا من المجتمعات الفتية وطلبو العمل بازدياد مستمر، وسنجد أنفسنا أمام أزمة بطالة يصعب حلها إن لم نقل يستحيل حلها، وستتحول الكثير من المشكلات الناتجة عنها إلى أزمات حقيقية تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتضعف القرار السياسي، ولعل هذا ما يجعلنا نؤكد على التمسك بالقطاع العام والاستمرار في عملية التنمية وتوفير شروط وظروف الاستثمار أمام القطاع الخاص وتمكينه من المساهمة الفاعلة في تقوية وتعزيز الاقتصاد الوطني.

٢. مكافحة الفساد مسؤولية الجميع دون استثناء، والنقابات كما غيرها معنية بمكافحة هذه الآفة وذلك بحكم المهام المناطة بها، وضمن الإمكانيات والصلاحيات التي كفلها القانون مع الإشارة إلى أن النقابات ليست صاحبة قرار حتى وإن كانت تسهم بشكل أو بآخر في صنعه، وبالتالي فإن السمة العامة للنقابات بات يظلب عليها الطابع المطلبى والنضالي والرقابي، ومن هنا يمكن القول أن دورها في مكافحة الفساد يمكن أن يتم من خلال تعرية الفساد عبر منابرها الإعلامية (صحيفة - إذاعة - تلفزيون) وتفعيل هذه المنابر، ومن خلال ممثلها في مجلس الشعب، وأيضا من خلال ممثلي العمال في المجالس واللجان الإدارية المختلفة.

٣. مهما يكن شكل الاقتصاد وهويته فإن العلاقة الأمثل ما بين النقابات والحكومة هي العلاقة القائمة على الحوار، سيما وأنه مامن حكومة في العالم تعمل ضد بلدانها وشعوبها، أو غيرها، وبالتالي يمكن القول أن تفعيل لفة الحوار، والتسلح بالعلم والمعرفة وامتلاك القدرة على الإقناع هو الشكل الأمثل لعمل النقابات، يضاف إلى ذلك أنه يترتب على النقابات أن تساعد في إنجاح هذه التجربة باعتبارها خياراً وطنياً ويمكن فيما لو أحسن تطبيقها أن تضاف



جمال القادري

إلى التجارب المطبقة في الدول التي أشرنا إليها. محي الدين ضرغام

١. ما يجب أن يتوفر للطبقة العاملة بالدرجة الأولى وفي جميع الاقتصاديات هو حق العمل - إضافة لذلك حق التدريب والتأهيل لذلك العمل، إضافة لتوفر البيئة الصحية المناسبة للعمل.

- يجب أن توفر الدولة القوانين والتشريعات التي تحمي الطبقة العاملة من حيث الدوام والأجر والحوافز والصحة وغير ذلك.

- يجب على الدولة أن تؤمن لمواطنيها ومنهم الطبقة العاملة، المسكن اللائق، والمدارس لأبناء العاملين، والنقل المريح إضافة للمشاة والطبابة والأدوية الرخيصة.

٢. للمنظمات الشعبية بصورة عامة وللنقابات العمالية بشكل خاص الدور الكبير في مكافحة الفساد، وبرأيي يجب أن نبدأ بأنفسنا ونظهر أنفسنا من كل الشوائب والأمراض فنفاد الشيء لا يعطيه، وهناك القوانين والأنظمة تتيح وتفتح الأبواب على الآخر للمراقبة ومكافحة الفساد وذلك من خلال المجالس الإنتاجية واللجان الإدارية والمؤتمرات والصحافة المتوفرة وجوهر العمل النقابي هو المراقبة والمتابعة وتقديم البديل الجيد، هذا في حال توفر النية الصادقة للإصلاح ومكافحة الفساد.

٣. في الاقتصاد الاشتراكي: العقد بين الدولة الرعائية والطبقة العاملة واضح وصريح هناك معادلة أو كفتا ميزان متوازنتان تقريباً للطبقة العاملة حقوق وواجبات وعلى الدولة أيضاً حقوق وواجبات. حتى في الاقتصاد الرأسمالي لا بد من وجود مثل هذه معادلة، عندما يتعطل العامل عن العمل يتأمن له راتب بدل تعطل مثلاً. وعندما تختل هذه المعادلة لا بد من تصحيحها فعندما يكون هناك جور وغطصاب لحقوق العمال والعاملين من حيث الأجور أو بيئة العمل أو التعطل لا بد أن يكون هناك الإضراب والاعتصام لإعادة المعادلة لوضعها الطبيعي. وفي اقتصاد السوق الاجتماعي لا بد من وجود معادلة واضحة وصريحة ومقنونة لمعرفة الحقوق والواجبات وعودة للسؤال الأول يجب أن تتدخل الدولة وتحمي الطرف الأضعف من حيث تأمين العمل والأجر الجيد والبيئة الجيدة.

إضافة لدعم وحماية القضايا الاجتماعية مثل التعليم والصحة والنقل وغير ذلك وفي حال تقوننت هذه الأمور إضافة لحق العمال في الدفاع عن أنفسهم باستعادة سلاحهم وهو حق الإضراب والاعتصام والتوقف السلمي عن العمل حسب الحالة.



إن «قاسيون» تهنئ العمال بهذا الإنجاز، ولكن في ما فعلوه وحققوه بفضل تكاتفهم وأصرارهم قدوة وعبرة لبقية العمال.

حفارة... أم حفرة للمال العام؟

يقول السيد رافع الفياض رئيس اللجنة النقابية في شركة الكهرباء: طالبنا مدير عام شركة كهرباء دير الزور مرات عديدة، لكن لاحية لمن تنادي، كما طالبنا بسحب الحفارة من المتعهد المذكور لكن دون جدوى، والآن قام السيد مدير عام شركة كهرباء دير الزور باستلام الحفارة منذ عشرة أيام دون أي عقوبة أو غرامة على المتعهد!! علامة استفهام نضعها حول هذه النقطة: لماذا لم يتم تسليمها إلى شركة كهرباء البوكمال؟ نحن نطالب بتشكيل لجنة استلام لهذه الحفارة ليأخذ كل ذي حق حقه.

■ مراسل قاسيون

في بداية الشهر الثامن من عام ٢٠٠٤ أعلنت الشركة العامة لكهرباء دير الزور عن مناقصة لإصلاح حفارة تابعة لشركة كهرباء البوكمال ويعد فض العروض رست المناقصة على المتعهد (فرج الراددي) وتم تسليمه الحفارة في ١٥/٨/٢٠٠٤ وكانت مدة العقد ستين يوماً فقط بمبلغ ٣٠٠ الف ليرة سورية لكن ما حدث يفوق التصور: أولاً - لم يتم إصلاح الحفارة كما هو مذكور بالعقد ثم لم يتم استلامها من المتعهد طيلة ٣٣٠ يوماً وهذا إخلال بشروط العقد بشكل واضح!!

لكي تكون النقابة.. نقابة فعلاً

مستفيدة من الموقع والمسؤولية التي كان العمال قد منحوها لها وأمنوها عليها.

إذ رفع عمال شركة سكر سلحج عريضة تضم ٢٦٩ توقيعاً إلى نقابة المواد الغذائية وطلبوا فيها بحجب الثقة عن لجنتهم النقابية للأسباب المذكورة أعلاه، وعلى الفور تشكلت لجنة تحقيق من مكتب نقابة المواد الغذائية، وزارت الشركة وسألت العمال، وتأكدت من صحة التوقيع، وحين وقفت على حقيقة الأمر، اقترحت مايلي:

١. حل اللجنة النقابية لعدم فعاليتها.

٢. عدم السماح لأعضاء مكتب اللجنة النقابية بالترشح مرة ثانية لعدم فعاليتهم ولعدم قدرتهم على العمل بالتنظيم النقابي.

بعد نصف قرن من الغياب...

الليبراليون في سورية.. بين الضوء الأحمر سياسياً والأخضر اقتصادياً

.. في بداية الشهر الماضي ظهرت في دمشق الوثيقة التأسيسية لما يسمى بـ "التجمع الليبرالي الديمقراطي" التي صاغها الدكتور كمال اللبواني كتعبير عن توجه مباشر لمجموعة من الأشخاص نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية في سورية وهي وثيقة معدلة عن الوثيقة التي طرحها الدكتور اللبواني قبل أشهر في نفس الاتجاه. وبعد انتهاء أعمال المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث أعلن في حلب وبتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٥ عن ولادة مجموعة ليبرالية جديدة حملت اسم "تحالف الوطنين الأحرار في سورية" وطرح مشروعها الليبرالي على شكل "مشروع وثيقة تأسيسية" لمجموعة من التجار والصناعيين والمتقنين الأمر الذي يعني بشكل أو بآخر أن التيار الليبرالي المنظم بات حقيقة شبه مؤكدة في المجتمع أو أنه على الأقل بدأ بمحاولات تأسيس كتلة ليبرالية منظمة لها توجهها الفكري الواضح ولها أهدافها المعلنة المباشرة وخصوصاً أن كلا الوثيقتين قد تعهدت بالعمل العلني، هذا مع علمنا بوجود مفارقة بسيطة وخطيرة في أن معاً ألا وهي أن تيار دمشق وتيار حلب كان يجب أن يكونا تياراً واحداً ينشأ من دمشق ويقع إلى أرجاء سورية لكن نوعاً من الانشقاق التنظيمي أصاب المؤسسين فانفصلوا إلى تيارين باسمين وبمكانيين مختلفين وبدأ كل منهم العمل منفرداً، هل بدأ التيار الليبرالي المنظم يفقد التنظيم؟ وهل بدأ من بدايته بتغليب القضايا الشخصية على القضايا الفكرية؟ وهل الفرصة مهيأة لانشقاقات مستقبلية مثل العديد من التنظيمات المشرذمة الموجودة حالياً؟ أسئلة مفتوحة سيجيب تطور تلك التنظيمات عليها لاحقاً.

طروحات الوثائق الليبرالية

سأبتعد عن المضامين السياسية لتلك الوثائق كما أنني لن أتدخل أبداً في تحليل المضامين الاقتصادية لها وإنما سأكتفي فقط بسرد أهم الأفكار الاقتصادية الواردة فيها ولكلا التيارين معاً للوقوف على فكر الذين يتبنون تلك الطروحات وسأبدأ من وثيقة دمشق ووثيقة "التجمع الليبرالي الديمقراطي"، ترى الوثيقة أن الليبرالية الاقتصادية المطلوبة في سورية قائمة على اقتصار دور الحكومة على رسم السياسات الاقتصادية العامة وتحليلها عن دور المنتج والمالك إلا في حالات خاصة مع التمسك بألية التنظيم الحر ورفع القيود عن الإنتاج والتجارة وتفكيك القطاع العام البيروقراطي الخاسر ودفع مسيرة التنافس والإبداع والمشاركة وتقليص الحواجز بين البلدان وفتح الباب أمام التعليم الحر والحصول على الخبرات والتقنيات والمعارف والدخول في اتفاقيات التبادل التجاري والتحالفات الاقتصادية المحلية والخارجية وتتابع الوثيقة في شرحها لليبرالية التي تريدها فتقول: إن الليبرالية تعني التمسك بأليات منع الاحتكار والغش والاستغلال ومحاربة الفساد من خلال وجود نظام ضريبي قادر على توفير مستلزمات الضمان الاجتماعي ولا يمكن تصور سلم اجتماعي بدون عدالة وتكافؤ فرص وبدون فرص حقيقية لردم الهوة بين الفقر والغنى أو تداول الثروة حسب الكفاءة والإبداع وإذا كنا نطالب بالحريّة كشرط للإبداع والمكينة الخاصة كمحفز للعمل فنحن لا نقبل في الوقت نفسه أن تكون الحريّة التي نطالب بها مرادفاً لانتهاك حقوق الآخرين أو على حساب حقهم في العيش الكريم الذي يجب أن يضمّنه المجتمع (ممتلاً بالحكومة) ولكل فرد من أفرادها على الإطلاق..

وثيقة ليبرالي حلب «تحالف الوطنين الأحرار» لا تعترف نشازاً عن نغم ليبرالي دمشق بل إنها في جوهرها منسجمة معها تماماً على الرغم من أنها أقل تفصيلاً في طرح مفهومها الخاص لليبرالية فوثيقة حلب ترى أن «اعتماد أليات اقتصاد السوق هي الأجدى في تحقيق الإزدهار الاقتصادي لكافة فئات المجتمع السوري ويبقى تدخل الدولة في مجالات محدودة كالتعليم والصحة والخدمات وفي دعم المواد الأساسية وفي الدفاع عن مصالح الفئات المحرومة وذلك لضمان السلم الاجتماعي»، وفي حين لا تطالب وثيقة دمشق السلطة السورية بإعادة ما أممته من مصانع ومزارع لأصحابه وتتجاهل هذه النقطة فإن وثيقة حلب تطالب بذلك بكل جرأة حيث تقول: «يحترم الوطنيون الأحرار حق الملكية بكافة أشكالها ويسعون إلى إعادة النظر في القوانين التي صادرت أملاك المواطنين السوريين من خلال قوانين التأميم والإصلاح الزراعي والمصادرات الأخرى والتعويض العادل لهم».

بالونات اختبار أم موجة عابرة؟

هذه هي الأفكار الاقتصادية الأساسية للمشاريع الليبرالية الناشئة في الاقتصاد والتي يرى فيها البعض أنها مجرد بالونات اختبار لفرز التوجهات الاقتصادية في سورية بشكل نهائي ويرى فيها البعض الآخر أنها موجة عابرة ضمن موجات التيارات والتجمعات الجديدة التي تتبث كالفطور على جسم المجتمع السوري ولكن أين هي الحقيقة؟..

.. الرد الأول على هذا الطرح حول إمكانية الاعتماد على الليبرالية كدواء ناجع لحل مشاكل الاقتصاد السوري جاء من النقيض الفكري المباشر لليبراليين أي من الشيوعيين فها هو الدكتور قدري جميل يرى أن الليبرالية ما مرت في بلد نام إلا وكانت كالتسونامي خلفت وراءها أنقاضاً من البشر وأنقاضاً من الاقتصاد ويقول «أنه لا يوجد تجربة عملية واحدة طبقت فيها الليبرالية إلا وخلفت وراءها الكوارث، كما برهنت التجربة على أنه إن كانت الليبرالية الغربية قد

من تقول للمال السياسي في الحياة العامة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار حتى لا ينشأ حريري جديد في سورية ونعاني من مداخل انتخابية يصوت لها الفقراء والمحرومين».

بين السياسة والاقتصاد

وكان للدكتور حيان سلمان المنتمي إلى حزب البعث رأي حول موضوع الليبرالية المطروح في سورية أيضاً، حيث يرى الدكتور سليمان أن كل الدعوات التي أطلقتها مفكرون ليبراليون حول الليبرالية تاريخياً عادوا الآن ليتراجعوا عنها بشدة وعادوا يدعون لتدخل الدولة في الاقتصاد مثل فرانسيس فوكوياما ويقول أن الأسواق تقوى من خلال تدخل الدولة القوي والهادف والعقلاني وأن الأحداث التي حدثت خلال القرن الأخير من القرن الماضي وبداية هذا القرن تؤكد على فشل الدعوات الليبرالية التي تدعو إلى التقليل من تدخل الدولة والعمل وفق مبدأ اليد الخفية لأنه ثبت تاريخياً أن هذه اليد الخفية قاصرة عن تحقيق التنمية ومن غير الطبيعي أن تترك عملية التنمية لتفاعلات العرض والطلب فقط كما أن ترك الأمور لألية السوق سيجرى لمصلحة الأقوى والأغنى فيزداد الغني غنى والفقير فقيراً وتبدأ الاضطرابات الاجتماعية ويرى الدكتور سلمان أن الدعوة لانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية إنما وراه مطالب سياسية غايتها إضعاف الدولة للسماح بزيادة الاستغلال والتبعية فدور الدولة حيوي بالنسبة لتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات التنموية العامة وللدخول من الفقر وتوزيع الدخل توزيعاً عادلاً وتقليل الفروقات الاجتماعية ودعم البنية التحتية، وفي رد مباشر آخر على وثيقة الدكتور اللبواني نرى أن السيد كامل عباس يستغرب كيف يتم تقديم مشروع وثيقة ليبرالية للمجتمع من شخص واحد فقط ويقول «أنا استغرب لماذا لم يتم

حوار معمق بين أفراد يحملون نفس التوجه ومن محافظات متعددة وبعد لقاءات مكثفة ثم تقدم الوثيقة كتوافقات فيما بينهم، وكيف يستقيم هذا التأسيس ونحن نطمح أن نربط أي حركة ليبرالية جديدة في سورية ببرنامجه وليس بأفرادها»، وعدا عن ذلك الاستتار لفردية الوثيقة يطلب السيد عباس أن يكون هناك وضوح في الهوية الليبرالية التي نريدها أكثر مما ورد بكثير في الوثيقة وذلك تمييزاً لها عن ليبرالية يعمل أصحابها في سورية لزيادة الغنى غنى والفقير فقراً.

الأهم صالح خبير أمن المعلومات الذي يعتبر نفسه ليبرالياً لا يرى الليبرالية الاقتصادية على أنها الحل الشامل لكل مشاكل الاقتصاد وإنما هي مجرد حل لبعض المشاكل الجزئية ورغم ذلك يعتقد الأيهم أن الليبرالية هي الفكر الأقدر على قيادة التحول المنشود في سورية، ويقول أنه «طالما بقيت أنشطه النظام السياسي ملقطة حول عنق الاقتصاد، فلا يمكن أن نتوقع قيام اقتصاد سوق بالمعنى المعروف للكلمة، وكل ما يمكن أن نحصل عليه هو نسخة ممسوخة من اقتصاد السوق لا تمت إليه باية صلة حتى بالاسم، تماماً مثل حالة نسختنا السورية من الديمقراطية»، وعن إذا ما كان اعتماد أليات السوق هو الأجدى في تحقيق الإزدهار الاقتصادي فإن الأيهم يرى بأن السوق ليست وحش منمرداً. كما يعتقد البعض، بل هي منظومة اقتصادية واجتماعية تعمل بمنتهى الحرية، وبمنتهى النظام وفق قوانينها، وبدون القوانين العنصرية لا يمكن قيام سوق حقيقية ورغم ذلك فإن وجود أليات السوق شرط لازم لتحقيق ازدهار اقتصادي حقيقي، ولكنه شرط غير كاف.

من يحمل المشروع الليبرالي الجديد؟

لكل مشروع فكري حامل اجتماعي من طبيعة خاصة أو عمود فقري اجتماعي يقوم عليه ذلك المشروع، والمشروع الليبرالي المطروح اليوم في سورية بحاجة إلى حامل اجتماعي أو طبقة اجتماعية يمثلها وتمثله والبرجوازية أو الرأسمالية الوطنية هي حامل ذلك المشروع ولكن السؤال هل توجد في سورية اليوم طبقة برجوازية قادرة على حمل مشروع ليبرالي اقتصادي وطني؟ على هذا السؤال يجيب الأستاذ سمير نشار من تحالف الوطنيين الأحرار بأن «نعم هناك طبقة برجوازية صناعية وتجارية تتركز على الطبقة المتوسطة قادرة على حمل مشروع سياسي واقتصادي بكل أبعاده بشرط أن تكون هناك ضمانات قانونية بعدم تعرض مصالحها للخطر وتتركز هذه الطبقة في مدن دمشق - حلب بالإضافة إلى امتدادات في بعض المحافظات، ولكن هذه الطبقة تنظر إلى تجربة الصناعي الأستاذ رياض سيف بأسى

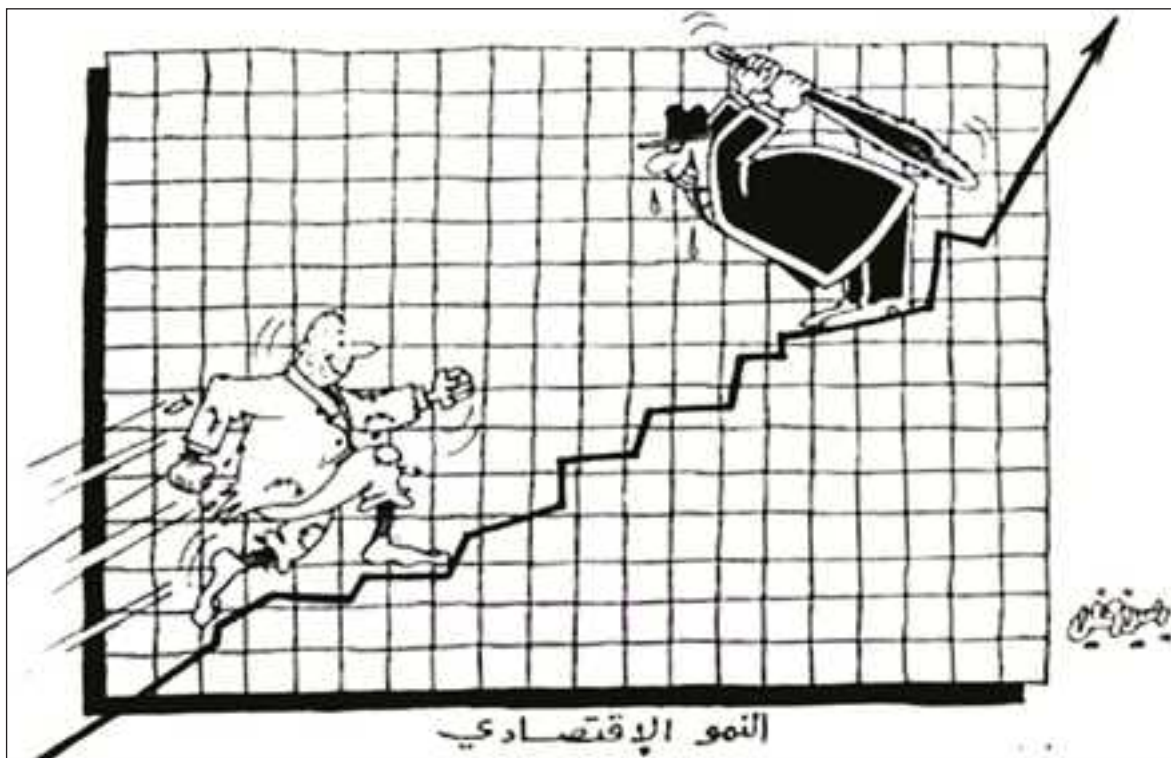
■ د. قدري جميل: الليبرالية ما مرت في بلد نام إلا وكانت

كالتسونامي خلفت وراءها أنقاضاً من البشر وأنقاضاً من الاقتصاد.

■ د. حيان سليمان: كل الدعوات التي أطلقها مفكرون ليبراليون

حول الليبرالية تاريخياً عادوا الآن ليتراجعوا عنها بشدة وعادوا

يدعون لتدخل الدولة في الاقتصاد.



كبير ولا تستطيع أن تكرر التجربة إلا بعد حصول متغيرات حقيقية بالشروط السياسية»، هذه الفكرة يناقضاها تماماً الدكتور اللبواني في التجمع الليبرالي الديموقراطي فاللبواني يرى أن الوجود في سورية ليس طبقة برجوازية متميزة ذات هوية وطنية بل ملاكين ورجال أعمال شديدي الارتباط بالخارج وهؤلاء لا شيء بمنعهم من لعبهم دوراً سياسياً مشابهاً للدور البرجوازي التقليدي مع تدني في درجة الوطنية فيه ويتابع اللبواني «يمكن إضافة قسم كبير من الطبقة المتوسطة التي سوف تدعم التوجه الليبرالي وتستفيد منه خاصة بحصولها على سلع أرخص وخدمات أفضل وحتى من العمال والفلاحين فانتظار تمايزات طبقية جبهوية على الطريقة التي سادت مطلع القرن الماضي هو انتظار مستحيل». وحسب تحليل اللبواني للمسألة الليبرالية فإنه لم يعد من الممكن وجود طبقة برجوازية بالطريقة التقليدية المعروفة ولن يمكن إيجاد سوق قومية مغلقة ولم يكن من الممكن وجودها منذ أن خرجت الرأسماليات القومية الأولى خارج حدودها وأحكمت قبضتها على العالم وفرضت على الدول الأخرى تطوراً اقتصادياً تابعاً كما كانت محاولات خلقها عبر رأسمالية الدولة قد فشلت فشلاً ذريعاً وأصبح من البديهي القبول بالتبعية والخضوع لمتطلبات السوق العالمي.

شكوك ومخاوف

ومن زاوية أخرى مسألة نشوء طبقة برجوازية وطنية تحمل المشروع الليبرالي يقول الدكتور قدري جميل أن مجرى التطور التاريخي في سورية أبرز على السطح برجوازيات جديدة تراكمت لديها الرساميل، هذه البرجوازيات هي إما برجوازية طفيلية كمبرادورية تعتمد على الوساطة مع الخارج دون أن تدخل في عملية الإنتاج أو برجوازية بيروقراطية نمت وترعرعت ضمن جهاز الدولة، ولكن السؤال الأكثر أهمية حسب الدكتور جميل والتابع لعمليات التقسيم الدولي للعمل هو «هل هناك إمكانية في سورية لنشوء برجوازية صناعية جديدة منتجة قادرة على أن تقوم بذلك الدور الذي تنطحت به البرجوازية السورية تاريخياً في فترة الخمسينات؟» لكن الشكوك تمسك بإجابة الدكتور جميل ليقول «اعتقد أن هذه الفرصة من الناحية النظرية والعلمية فرصة مشكوك فيها في ظروف اليوم». وفي نقد مباشر لوثيقة ليبرالي حلب وحاملها الطبقي الاجتماعي الذي تروج له يقول السيد كامل عباس أنه لشيء جميل جداً أن يحدد الرفاق هويتهم الطبقيّة ولكن الأجل هو التحدث عن بقية الطبقات الاجتماعية في سورية سواء كانت ريفية أم مدنية ويتابع عباس قائلاً «عليهم أن يحددوا موقفاً ركب موجة الليبرالية من أجل تبييض رؤوس أموالها والتكيف مع الشروط الشديدة لتشدد من نهبها واستغلالها لقوى الشعب العامل».

أين البرامج الاقتصادية

لم نلاحظ في الوثائق الليبرالية المطروحة برنامجاً اقتصادياً متماسكاً حول ما يريده الليبراليون من الاقتصاد السوري بل شاهدنا عموميات وطروحات شاملة ومكررة ولذلك سألنا أولاً الدكتور اللبواني عن أننا شاهدنا في وثيقة التجمع الليبرالي ما أسمه برنامجاً السياسي مرحلي لكننا لم نشاهد ما أسمه برنامجاً الاقتصادي فأين هي رؤية التجمع للمسألة الاقتصادية في سورية؟ فأجاب «بشكل عام نحن حددنا الخطوط العامة الرئيسية لمفهومنا عن الليبرالية الاقتصادية ونعترف أن هناك نقصاً في الوثيقة سوف نعمل على تداركه بواسطة صياغة برنامج اقتصادي تفصيلي..»

.. أما وثيقة تحالف الوطنين الأحرار فإنها خالية من أي طرح لبرنامج اقتصادي وإنما اقتصرت على مطالبة السلطة بإعادة ما أممته لأصحابه...

.. النهاية على

طريقة محمد عابد الجابري

بعد هذا النقاش لأهم الأفكار الاقتصادية الليبرالية التي تنتظم في سورية والردود المقدمة عليها نختم برأي قد يكون مهماً للعديد من الناس حول موضوع الليبرالية، هذا الرأي هو للمفكر المغربي محمد عابد الجابري قدمه في ندوة "الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر" بالقاهرة عام ٢٠٠١ إذ يقول الجابري: إن الليبرالية الجديدة والقديمة على السواء وبسبب طبيعتها الذاتية ليست مشروعاً للمستقبل بل هي دوماً مشروع للحاضر ومن المؤكد أن ميولاتها وتوجهاتها ستتغير بمجرد ما تلمس أن الحاضر أخذ في التغيير، أليست الليبرالية تقوم فلسفياً على مذهب التجريبية وأخلاقياً على مذهب المنفعة.

■ أيهم أسد
مجلة الاقتصاد. العدد (٦) تموز ٢٠٠٥

معاقبون لأسباب تافهة!



تلقت «قاسيون» رسالة إلكترونية من العاملين في المصارف الزراعية في الحسكة، هذا نصها:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
نحن مجموعة من العاملين في فروع المصرف الزراعي التعاوني التابعة لمحافظة الحسكة. مشكلتنا أننا ومنذ أكثر من أربع سنوات تم اتخاذ إجراءات وعقوبات مسلكية بحقنا بسبب بعض التجاوزات من قبل مدراء وموظفي هذه الفروع حيث أحيل معظم هؤلاء إلى القضاء لينالوا عقاب ما ارتكبوا من تجاوزات.

أما نحن ولأن التحقيق لم يثبت أننا ارتكبنا أي مخالفات سوى أمور بسيطة مثل عدم التأكد من أرقام هوية متعامل أو عدم استلام المتعامل لمذكرته أو نسيان تدوين مفصل الهوية في إشعار ما أو عدم إضافة الحرف ع لدى التوقيع عن رئيس شعبة غائب وهذا التوقيع من حقنا. وكانت عقوباتنا تتراوح بين النقل إلى قسم آخر أو حجب ترفيع أو عدم استلام مسؤوليات مستقبلا دون تحديد

■ **العاملون المعاقبون لأسباب تافهة**
■ **في المصارف الزراعية بالحسكة**

ولاتزال الحلول الحقيقية غائبة



متابعة لما كتبناه في جريدة «قاسيون» في عدد سابق وتحت عنوان «زلزال لا وطني يضرب البوكمال»، فلقد صدر قرار بوقف العمل بناء على تقرير اللجنة المختصة وتوجيهات المحافظ، هذا القرار الذي يحمل رقم ٨/١١/٢٠٠٩ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٢.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة ماذا بعد هذا القرار؟ هل سيبقى نصف المشفى معطلا عن العمل والحفريات قائمة إلى أن يشاء الله وذوو الأمر، هذا القرار لا يكفي البتة، يجب إلغاء العمل كليا والبدء ببناء مشفى ملحوق وخاصة أن مساحة الأرض كافية لبناء أكثر من مشفى لكن المشكلة الأكبر هي المشروعان الآخران في مشفى الأسد ومشفى القلب بدير الزور والذي خصص لهما مبلغ ٩٠٠ مليون ليرة تحت يافطة التأهيل الزلزالي أيضا، نحن نسال المهندسة لمياء أحمد كوسا التي أعدت الدراسة لهذين المشروعين وخاصة هي مديرة المكتب الهندسي في كلية الهندسة المدنية بجامعة دمشق إن كانت تعلم أو لاتعلم أن مدينة دير الزور لاتقع على خط الزلازل أصلا، لكن نسبة الـ ١٠٪ من قيمة كل عقد التي يتقاضاها هذا المكتب تجعل الزلازل حتمية في أي بقعة من الوطن إنه «الشفط المبرمج فعلا».

نعود مرة أخرى إلى مشفى الباسل في البوكمال هذا المشفى الذي إذا ما زدنا إحصاء التجاوزات الحاصلة والتي تحصل به لوقفنا مشدوهين فمن مسألة دخول وخروج الزائرين بشكل عشوائي دون أي ناظم إلى غرف المرضى التي تحولت إلى مضافات حيث فرشت السفر من جميع أنواع الأطعمة حتى ليكاد لا يعرف الطبيب المريض من الزائر إلى استخدام موظف يحمل شهادة معهد زراعي وتسليمه الصيدلية الإسعافية حيث ليس له علاقة بهذه المهنة لا من قريب ولا من بعيد إلى عملية استلام وتوزيع الأدوية وخاصة دواء مرض الكبد الفيروسي حيث

يقوم أمين المستودع باستلام وتوزيع الدواء بنفسه ثم يزرع المرضى أيضا بنفسه وبأوقات مختلفة غير منتظمة بالوقت الذي يسلم باقي الأدوية إلى الصيدلية وعلى علم الجميع.. لماذا؟! إلى القرار الذي صدر عن جهاز الرقابة الداخلية والقاضي باستبدال أربعة من الموظفين ومن ضمنهم أمين المستودع، لكن القرار لا يطبق سوى على الطباخ والمدير الإداري الذي بنيت المشفى على رأسه ومن النشيطين ويستثنى رئيس الممرضين وأمين مستودع الأدوية.. لماذا؟! القرار يحمل الرقم ٨/١١/٢٠٠٩ تاريخ ٢٠٠٥/٤/١١ والمرسل إلى إدارة المشفى من مديرية الصحة برقم ٢٠٠٥/٤/١١ ص تاريخ ٢٠٠٥/٤/١١ ثم ماسبب عدم تواجد الأطباء المقيمين والبالغ عددهم أكثر من ٢٥ طبيبا ومن سمح لهم بفتح عيادات خاصة بهم مخالفين جميع القوانين والأنظمة باستثناء عدد قليل منهم.

كيف تحول المشفى إلى مزبلة ومكب نفايات ورغم إندارات فوج الإطفاء في البوكمال وتوجيهاته خوفا من نشوب حريق آخر فلا حياة لمن تتادي.. والصور تثبت ذلك، ثم ماذا يعني فرز موظف

■ **البوكمال . مراسل قاسيون . تحسين الجهجاه**

سوق الألمنيوم.. نزاع بين الصناعيين والمستوردين



من المعروف أن السوق السورية من مادة الألمنيوم المصنع كانت محتكرة للصناعيين السوريين في الفترة القريبة الماضية، حيث كان الصناعيون يستوردون المواد الأولية؛ ويقومون بتصنيعها وفق حاجات السوق السورية والمواصفات المحلية.

ونتيجة للاتفاقيات التي ارتبطت بها سورية مع الدول الأخرى وأهمها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبعض الاتفاقيات الثنائية مع دول عربية وأجنبية، تم السماح باستيراد مادة الألمنيوم من الخارج؛ وبدأت المنافسة بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة، نظرا لانخفاض أسعار المنتجات المستوردة بشكل كبير عن الإنتاج المحلي. ويبرر الصناعيون ذلك بالفوارق الشاسعة بين أعباء الصناعي والتاجر، لأن لدى الصناعي أعباء مالية ووسائل إنتاج ورأس مال كبير إضافة إلى الهواجس الإدارية المتعلقة بصعوبة الحصول على التراخيص الصناعية والإدارية، وتحديات اختيار العمالة الخبيرة وتدريبها.

وأخذت المنافسة شكل المضاربة باستخدام (عصا المواصفة) حيث يطالب الصناعيون بأن يلتزم المستوردون بالمواصفات التي حددتها هيئة المواصفات والمقاييس السورية الخاصة بمقاطع الألمنيوم والبور فيللا. حيث بدأ الضغط على التجار والمستوردين لجهة عدم التزامهم بالمواصفة في منتجاتهم المستوردة، مما أدى إلى حدوث ارباكات عديدة عند المستوردين تمثلت بتأخير الشحنات وربما يتم الفحص والتحليل.

وانخفضت بذلك كميات القضبان والعيان من الألمنيوم من ١٨٢٢ طن عام ٢٠٠١ إلى ١١٠ طن عام ٢٠٠٢ إلى ٧٧٠ طن عام ٢٠٠٣. كما انخفضت مستوردات الإطارات من التوافذ والأبواب من ٢٣ طن عام ٢٠٠١ إلى ١٩ طن عام ٢٠٠٢ وتلاشت تقريبا عام ٢٠٠٣.

وتأتى هذه الخطوة لتشجيع الصناعة الوطنية والتخفيف من الاستيراد حفاظا على أن يكون الميزان التجاري رابحا.

وجاء المؤتمر الصناعي الأول ليعزز ذلك وليعطي مقترحات الصناعيين مكانة عالية بغية تشجيع الصناعة الوطنية والابتعاد عن تحويل البلد إلى مستورد لكل شيء. وإذا كانت هذه الخطوة صحيحة من حيث المبدأ، إلا أنه يجب

اتخاذ قرارات وإجراءات عادلة بحق كل الأطراف الاقتصادية، وخضوع الجميع للقانون؛ وأن تكون مهمة الحكومة خلق الفرص المتكافئة للجميع، وترك موضوع الحكم للمستهلك النهائي أي المواطن خاصة بعد أن تم تحرير السوق السورية أمام كافة الاقتصادات العالمية بعد إن أخذت القيادة السياسية بمفهوم اقتصاد السوق حيث سيكون من الصعوبة بمكان دعم الصناعة السورية عبر الحماية المباشرة ومنع الاستيراد؛ لذلك وحسب خبراء سوريين لا من بد من الانتقال إلى دعم الصناعة الوطنية من خلال إلغاء القيود والعوائق التي تحد من انطلاقها حتى تكون قادرة على منافسة المنتجات القادمة من الأسواق الأخرى. ■■

أنقذوا عمريت

مدينة فينيقية فريدة في العالم لم يشهد حوض المتوسط مثيلا لها على الإطلاق... تضم ملعبا ينافس في قدمه أول ملعب أولمبي في اليونان وقبوراً رائعة بقيت شاهداً على حياة أهلها وفيها معبد فاض من حوله نبع الحياة.

شقت سفنها عباب البحار فحملت الأرجوان والأبيدية والتاريخ إلى أقاصي العالم. جلس إليها الإسكندر المقدوني عندما حكم الأرض بوسعها. إن التقيب عن كل هذا الإبداع الذي لامس فيه الفينيقيون عظمة الألهة لا يحتاج إلا رفح طبقة رقيقة من التراب حتى تبوح أرضها الفينيقية البكر بأسرار تدهش العيون وتأسر الأنباب.

ونعجب لتلك المدينة الساحرة كيف غابت عنها بعثات التقيب الوطنية والمشاركة لعقود طويلة. ونعجب أن يغضب جنف لإنسان رأها ودماء أهلها لا تزال تجري في عروقه عبر الأجيال. لا بل نعجب أن يقدم على تدميرها ودفنها تحت إسمنت المشاريع السياحية.

عمريت .. مدينتنا! وهذه هي فرصتنا الأخيرة لننشئها من الزوال إلى الوجود لتلمع بين أخواتها إيبلا وأوغاريت وماري كلؤلؤة في عقد لا ينفك ينفطر عن صدر بلادنا. اليوم تعمل فيها بعثة وطنية للتقيب ورغم ضآلة عددها وعتاها استطاعت حتى الآن وبعد أسابيع قليلة أن تنفض بعض التراب عن وجه عمريت الجميلة التي تمتد على مساحة تزيد على عشرة كيلومترات وأن تعثر في مدافنها الفريدة عازار التي تتمنى أن تدفن فيها على مكتشفات تعد بالكثير. **جميعاً نقف على مفترق طرق...** طريق أول هو الاستثمار السياحي

الثقافي الذي أسسه هو تأهيل المواقع الأثرية لتصبح عامل الجذب السياحي الحقيقي لبلد مستقبله ورخاء شعبه مرهون بحضارته. والسماح لـ Unisco بإدراج هذا الموقع ضمن لائحة الآثار السياحية العالمية وهذا الخيار الآن يحتاج منا جميعاً المسارعة في مد يد العون للبعثة الوطنية للتقيب التي تعمل في عمريت وعازار بالمال والمتطوعين.

أما الطريق الآخر فهو أن نسمح للجزافات أن تدمر هذه المدينة الفينيقية التي شاعت الأقدار أن تكون المدينة الفينيقية الوحيدة الباقية في العالم والتي لم تب على أنقاضها أي حضارة لاحقة. أن نسمح للمشاريع السياحية المشبوهة أن تستبدل الجمال والحضارة والآثار بكتل إسمنتية بائسة. إن ما يجري الآن من طرح لهذه المنطقة للبيع في سوق الاستثمار السياحي من قبل البعض بهجل أو بقصد من شأنه أن يخدم مصالح هؤلاء البعض على المدى القصير ويلحق الأذى الدائم باقتصاد البلد ومستقبل أبنائه.

إن السياحة ليست فنادق و مطاعم يمكن أن تمتلكها أي دولة في العالم بل هي آثار الحضارات العظيمة التي عزت على كثير من أمم العالم وامتلكتها أمتنا.

فأي طريق تختار أنت ؟ ... جميعنا أبناء البلد جميعنا منتمين ...

تعرف على عمريت وعازار من خلال الوصلات التالية:

www.amrit-syria.com

www.Tartoos.com

لمزيد من المعلومات و لمراسلة المتطوعين ودعم البعثة الوطنية:

Volunteers@amrit-syria.com

Tartous_volunteers@yahoo.com

■ ■

أشهرتقريباً).
٦ . تأمين الموصلات ونجد هنا مشكلة حقيقية بكل معنى الكلمة ينعكس على أداء التصحيح من حيث المسافة كذلك المبلغ حيث يصل إلى ٢٥ ل. س يومياً (محافظة ريف دمشق مثلاً) ونشير هنا بأن وجود الموصلات والتعويضات المشجعة يعطي الدافع للعمل مساءً لمن يرغب بذلك.

٧ . سلام التصحيح: حيث لاتناقش هذه السلام بالدقة الموضوعية والمسؤولية المطلوبة فتتناقض الأفكار فيها مع الأفكار الواردة في الكتاب المقرر. إذا يمكن للمعلمين أن يقدموا أفضل ما لديهم من حيث الدقة والسرعة في تصحيح أوراق إجابات الشهادة، وذلك خلال الفترة المقررة إذا تم مراعاة المهوم والمشاكل لديهم. ■ **عابدين رشيد**

تصحيح أوراق امتحانات الشهادات... أساليب متخلفة!

١ . افتقار مراكز التصحيح لعمليات الأتمتة، فالأتمتة من أهم المقاييس التي تدل على تطور نظم الامتحانات في الدول حيث توفر الجهد والوقت وتقلل الأخطاء وتجنب كل أساليب الغش (أسوة بالقرار الذي تم اعتماده هذا العام حول أتمتة امتحانات مسابقة المدرسين).

٢ . عدم وجود تعويضات كافية للمصححين وإعادة النظر فيها وقوننتها لضمان حقوق جميع المصححين، ونشير هنا إلى أهمية زيادة التعويضات

تتكرر المأسى والهجوم لدى المعلمين مع بداية أعمال التصحيح لامتحانات الشهادة وكذلك عند القيام بهمة المراقبة في هذه الامتحانات مما ينعكس سلباً على العملية التعليمية والتربوية برمتها والمؤسف هنا أن السلطة التعليمية لا حول لها ولا قوة ومن خلال التماس المباشر مع المدرسين والموجهين في هذه المراكز تبين بأن معظم المشاكل التي يتم طرحها باستمرار ولكن دون جدوى علما أنها تتفاقم عاما بعد عام من كل الجوانب ومن أهمها نذكر مايلي:

بعد إقرار وزارة التربية عبر المديرية تكليف المدرسين والمدرسين المساعدين بأعمال تصحيح أوراق الامتحانات للشهادات العامة دورة عام ٢٠٠٥ والتي بدأت اعتباراً من صباح يوم السبت ٢٠٠٥/٧/٢ لجميع المواد، ولا بد لنا من الوقوف بشكل جدي على هموم المعلمين في هذه المراكز.

الازدحام بين الفساد وغياب التخطيط الاستراتيجي



يعد الازدحام واحداً من العناوين البارزة للمدن الكبرى في العالم وللعواصم على وجه التحديد، وهذا الازدحام يرتبط بجملة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تختص بها هذه المدن والعواصم، وغالباً ما يشكل عنصراً ضاعطاً عليها، خصوصاً إذا اتسم بالعشوائية وعدم قدرة البرامج والخطط الحكومية على السيطرة عليه.

في بلدنا، وفي مدينة دمشق تحديداً، وفي ظل غياب الخطط الاستراتيجية والدراسات الاستشرافية المتعلقة بزيادات السكان ونسب وأسباب الهجرة من الأرياف والمدن الأخرى إلى العاصمة، وتخلّف الإحصاءات وخلوها من الأرقام الدقيقة، وانعدام اللياقة والمقدرة والآلية لتقدير أعداد الوافدين من السياح والمغتربين.. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تخلف البنية التحتية عن مواكبة التدفق البشري نحو العاصمة، وبالتالي جعلت من هذا الازدحام مشكلة حقيقية ودائمة يعاني منها الجميع، المقيم والوافد، الراجل والراكب، المواطن والمسؤول..

المسؤولون أول المتفاجئين!!

إن الفوضى العارمة التي طغت على مجمل النشاط البشري في العاصمة طوال أربعة عقود، والمستمرة حتى الآن بأشكال أكثر عضوية وعشوائية، تظهر بما لا يقبل الشك أن المسؤولين كانوا وما يزالون يقفون موقف المتفرج المدهول أمام المشكلات الناشئة نتيجة تفاقم الضغط على العاصمة، والذي يشكل الازدحام أحد تجلياته البنية، وهم وإن أخذوا يقومون بتنفيذ بعض الحلول الارتجالية والآنية والسريعة للسيطرة أو معاولة السيطرة على المشكلة، إلا أن ذلك لم يتعد حدود التخفيف من حدتها، فالمشكلة أصبحت الآن شديدة الأثر، وكثيرة الشعب، والحقيقة أنها باتت عصبية على الإجراءات التكتيكية والمرحلية، وتحتاج بالضرورة إلى حلول دائمة واستراتيجية ومديدة.

إن التقديرات - غير الرسمية - تؤكد أن عدد سكان العاصمة يصل صيفا إلى نحو ٦ ملايين نسمة، ولا تتخفف هذه النسبة كثيراً في فصل الشتاء كما أنها لا تتفاوت كثيراً بين الليل والنهار، إذا علمنا أن معظم سكان ريف دمشق وضيواحيها يعملون في العاصمة ومنهم من يعمل ليلاً.. وهذه الأرقام التي لا يفتأ المسؤولون أن يبدوا اندهاشهم منها، تؤكد أن مشكلة الانفجار السكاني في العاصمة هو من آخر اهتماماتهم، خاصة وأن ذلك يتجلى بقصور الخدمات العامة من مشاريع سكنية وبنى تحتية وخدمات طرقية وتعليمية وصحية وثقافية.. إلخ

الازدحام المروري .. مشكلة المشاكل!!

منذ ما يزيد عن خمسة عشر عاماً، وتحديداً بعد أن بدأ التخلي عن خدمة السيارات الكبيرة في النقل الداخلي (الحافلات وأنصاف الحافلات) واستبدال ذلك بسيارات الميكرو سرفيس الصغيرة، وهذا نقبض ما يجري اعتماده في كل المدن الكبرى في شتى أنحاء العالم، والذي ترافق أيضاً بدخول عدد كبير من السيارات الحديثة إلى سورية وإلى دمشق بالذات، بعد أن سمح باستيرادها بشكل غير مدروس، منذ ذلك الوقت أخذت المدينة تنقص بعدد هائل من المركبات والعربات وصل عددها حسب إحصائيات عام ٢٠٠٠ إلى ١١٧٩٤٥ مركبة، وإذا أضفنا إليها عدد المركبات المسجلة في العام نفسه في ريف دمشق والبالغ حوالي ١٠٠٠٠٠ مركبة، فإن العدد الإجمالي يصبح محدود ربع مليون عربة ومركبة، وبالتأكيد فإن هذا الرقم قد ازداد كثيراً، وربما تضاعف خلال السنوات الخمس الأخيرة!!

لقد أحدثت هذه الأرقام الكبيرة في عدد السيارات التي تتحرك ضمن العاصمة وعلى أطرافها وضواحيها ازدحاماً مرورياً خانقاً، ناهيك عن التلوث الذي ينجم عنها سواء من جهة الانبعاثات الغازية أو الضجيج أو الزيوت أو المساهمة في رفع درجات حرارة المدينة بشكل عام، وهذا يتسبب بمشكلات اقتصادية وبيئية واجتماعية ونفسية، تبدأ من هدر الوقت والطاقة ولاتنتهي بالتلوث وحرق الأعصاب والتوتر النفسي.

حلول مؤقتة.. والمشكلة مستمرة

أمام هذا الواقع السيء والذي لم يجر التنبه له إلا بعد تفاقمه وخروجه عن السيطرة، جرت محاولات كثيرة لتنظيم وإعادة تنظيم حركة المرور، وسعت الحكومة إلى إقامة عدد كبير من الجسور والأنفاق والعقد المرورية، كما فتحت العديد من الطرق ونفذت العديد من مشاريع إعادة تأهيل الساحات والدورات، كما اتخذت الكثير من القرارات والإجراءات لتوقف زحف السيارات إلى المدينة، لكن كل ذلك لم يوقف المشكلة، وإن يكن قد خفف من حدة تعاطلها، إذ كيف يمكن توسيع شارع في حي حديث، إذا كانت الخطط المنفذ أصلاً قد أفرته واعتمدته على هذا النحو، وكيف يمكن فتح شارع جديد

إذا كان آلاف أو عشرات آلاف البيوت العشوائية تقف في وجهه، وبأية وسيلة وبأية حجة سيجري تخفيف الضغط على مركز المدينة وهو الذي يضم الأسواق الرئيسية والوزارات والإدارات والمرافق الخدمية والاجتماعية ومقرات الفعاليات الاقتصادية والسياسية والثقافية؟ بينما تخلو (أو تكاد) الأطراف والمدن الأخرى من معظم هذه الميزات؟

جسور المشاة... المتخلفة

عمدت محافظة دمشق منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي إلى تنفيذ عدد كبير من الجسور المخصصة للمشاة، وذلك بغية تحقيق عدد من الأهداف:

- تسهيل حركة عبور المشاة والمركبات.
- التقليل من عدد الإشارات الضوئية.
- التخفيف من التلوث الناتج عن التوقف المتكرر للسيارات.

لكن هذه الجسور التي أنشئت على عجل وبشكل ارتجالي لم تؤد الأغراض المطلوبة منها بصورة جيدة، وذلك لأسباب كثيرة منها:

- افتقارها للمواصفات الجيدة سواء من حيث التخطيط أو من حيث التنفيذ، وهذا عائد في بعض الأحيان لظروف موضوعية تتعلق بطبيعة المنطقة أو الشارع المشادة عليه... (ضيقه وطبيعة موقعه)، وفي معظم الأحيان يعود سوء التخطيط والتنفيذ لأسباب ذاتية ترتبط بشكل أساسي بالفساد المستشري وغياب الرؤى المتكاملة والركون إلى الحلول السريعة والمثلث، وقلة الاطلاع على الثورة التي تحققت في عالم الهندسة والتخطيط وتخدم المدن، ولاننسى هنا أيضاً تحييد الخبرات الحقيقية في هذا المجال والاعتماد على من هم أقل خبرة ومعرفة.

- عدم مراعاتها للمشهد الجمالي العام للمدينة سواء من حيث شكلها هي بحد ذاتها، أو من حيث حجبها بشكل صارخ ومشوه لبعض المعالم الأثرية والسياحية في المدينة من خلال موقعها الذي لم يراع فيه هذا الجانب.

- سوء اختيار الموقع المشادة فيه، والذي غالباً ما يساهم في تفاقم المشكلة وليس في حلها، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك: جسر ابن النفيس.. جسر شارع الفردوس.. جسر القدم... إلخ وهذه الجسور قلما يطرُقها المشاة، فيما توجد هناك شوارع ومناطق كثيرة تحتاج فعلياً إلى جسور للحاجة الماسية إليها، ولكن إلى الآن لم يجر البت في أمرها، وأيضاً الأمثلة كثيرة ذلك.. طريق بيروت القديم، طريق مساكن برزة، أوتوستراد درعا، أوتوستراد حمص، الزاهرة الجديدة... إلخ

والنتيجة هي جسور متخلفة لا تلبي حاجات المواطنين، ولاتراعي الظروف الخاصة لبعضهم، النساء والكهول والعجزة، جسور ضيقة، عالية ومرهقة في الصعود والنزول، وفي مواقع وأماكن غير

مناسبة، وغالباً ما يحاول المواطنون عدم الاعتماد عليها والمخاطرة بسلامتهم، إما بعبور الشوارع المزدحمة، أو القفز من فوق الحواجز المعدنية، أو المناورة الطويلة للوصول إلى نقطة قد لاتبعد سوى بضعة أمتار.

أنفاق نادرة

من المعروف أن معظم الدول بدأت تتخلى عن جسور المشاة والاعتماد أكثر على الأنفاق وذلك لسهولة ارتيادها من قبل الناس جميعاً كباراً وصغاراً، ولتمتعها بميزات تبرز جسور المشاة، سواء من حيث السلامة والأمان، أو من حيث ملائمتها للحر والبرد والظروف المناخية كافة، أو من حيث إمكانية تحويلها إلى محطات للخدمات يمكن الاستعانة بها عند الحاجة.. وفي بلدنا جرى مؤخرًا الاعتماد جزئياً على الأنفاق بعد أن تم تنفيذ عدد لا بأس به منها (نفق الجامعة - أنفاق أوتوستراد المرة - أنفاق شارع الثورة - أنفاق برزة... إلخ) ولكن إلى الآن لاتزال هذه الأنفاق قليلة وقاصرة ولا توجد فيها تقنيات حديثة (كالأدراج الكهربائية مثلاً) كما أن بعضها قد يكون غير آمن في بعض الأوقات، ويلفت الانتباه في معظم الأنفاق المنجزة حتى الآن وخاصة تلك الموجودة في مركز المدينة أو بالقرب منه، هو الاعتداء السافر من شاغلي المحلات التجارية الموجودة في الأنفاق على معظم مساحة النفق، بحيث لا يبقى للمواطن الذي يريد العبور سوى درب متعرج ضيق، وبذلك فإنه يخسر وقته وراحته، وقد لا يعتمد على النفق مجدداً وهذا نجده في نفق الثورة - الخجا - وفي نفق الحميدية.

وهكذا فإن الازدحام الذي يسعى المواطن للهروب منه، يجده حتى في الأماكن التي يفترض أنها وجدت للتخفيف من شدته وحدته.

التخطيط المروري

لاشك أن المسؤولين في إدارة المرور يقع عليهم العبء الأكبر في تحمل أخطاء الجهات الأخرى، محافظة دمشق، المكتب المركزي للإحصاء، هيئة تخطيط الدولة، وزارات الصناعة والسياحة والشؤون الاجتماعية والعمل، والتعليم العالي... إلخ والتي ساهمت جميعها بشكل أو بآخر في تفاقم الازدحام في العاصمة، وهكذا وتحت هذا الضغط المتزايد يوماً بعد يوم، راحت إدارة المرور بدورها ترتكب العديد من الأخطاء في معالجة أزمة المرور.. فأعدت تنظيم الشوارع بأشكال ارتجالية وتجريبية أكثر من مرة، تغلق هذا الشارع وتفتح ذلك، وتعود وتغير رأيها مرة أخرى، تضع مواقف رسمية وتلغئها، تفتح شارعاً ما باتجاهين، وتعود وتعتبره ذا اتجاه واحد، تعتمد مراكز انطلاق ثم تتراجع عن قرارها، تضع إشارات مرور ضوئية ولا تلتبث أن تستغني عنها... إلخ... وهذا التخطيط المستمر وما يرافقه من فساد، جعل المواطنين سائقين ومشاة كل يوم تحت رحمة قوانين جديدة وقرارات جديدة وتغييرات جديدة، والطامة الكبرى يتحملها بشكل أساسي

الباحث عن وسيلة مواصلات، والذي في معظم الأحيان لا يعرف أين يقف لكي يأخذ «السرفيس» الذي يوصله إلى بيته أو إلى عمله، ناهيك عن أن وسائل النقل عموماً (سيارات أجرة، سيارات ميكرو سرفيس.. باصات نقل داخلي) باتت قاصرة عن تلبية حاجات الناس وخاصة في ذروة الازدحام وبذلك فإن المواطن سيضطر إلى الانتظار الطويل و«التدبير» وربما التصادم مع غيره كي يحصل على مكان جانبي في سرفيس مهترئ.

الازدحام.. الفساد..

التفاوت الاجتماعي والاقتصادي

تؤكد الإحصاءات أن عدد سكان دمشق الذين يقطنون في أحياء المخالفات والسكن العشوائي يتجاوز المليون ونصف المليون نسمة، وهذا يوازي ٣٠٪ من العدد الإجمالي لسكان المدينة وهذا العدد ما يزال في تصاعد مستمر نتيجة لعوامل عديدة، أهمها غياب كل أشكال التنمية والعمل والخدمات في الأرياف وفي المحافظات الأخرى، بينما تؤكد معظم الدراسات أن المدينة ليست قادرة على استيعاب أكثر من مليون نسمة وذلك لعدم وجود البنية التحتية الملائمة ولا المصادر الطبيعية الأساسية الضرورية للحياة.. صرف صحي.. كهرباء.. اتصالات.. مواصلات.. ماء.. غطاء نباتي.. وبذلك وضمن هذه المعطيات، فإن سكان دمشق ينقسمون إلى قسمين، توجد هوة كبيرة وعميقة بينهما:

- قسم قليل يسكن الأحياء المنظمة والراقية ويتمتع هذا القسم بالخدمات المتكاملة، الماء والكهرباء والمواصلات والاتصالات والحدائق والملاعب والمدارس والهواء النظيف.

- وقسم كبير يسكن الأحياء القديمة والشعبية وفي مناطق المخالفات وأبناء هذا القسم لا يحصلون إلا على جزء يسير من الخدمات التي غالباً ماتكون غير منظمة وغير شاملة وغير نظيفة. وبالتالي فإن المسألة ماكانت لتصل إلى هذا المستوى الرديء والمتردى لولا استثناء الفساد في مفاصل الدولة وفي مراكز القرار، الأمر الذي جعل الكثير من المسؤولين ينشغلون في جمع الثروات عن قضايا المجتمع ومشاكله الأساسية، وكذلك فإن تركيز الثروة في أيدي قلة قليلة من البرجوازيين الطفيليين الذي لم يقدموا أية مساهمة في عملية التنمية وخاصة في الريف السوري، بل على العكس لعبوا دوراً حاسماً في استباحة الريف والعاصمة على السواء من أجل زيادة ثرواتهم، كل هذا جعل من الحالة الكارثية التي وصلت إليها دمشق مرشحة للتفاقم أكثر. وسيبقى الازدحام مؤشراً قويا وذا دلالات عميقة على غياب الاهتمام بشؤون الشارع الأكثر فقراً، وعلى غياب الاستراتيجيات الوطنية في التنمية، وعلى ازدياد الهوة بين القلة الثرية والأغلبية الساحقة... المسحوقة.

■ **جهاد أسعد محمد**
mjihad@kassioun.org



ماذا تقول يا صاحبي



«على قدر أهل العزم»

❖ سأبدأ حديثي معك اليوم يا صاحبي بالقول المأثور: اذكروا محاسن موتاكم، رحم الله «التموين» فقد لفظ أنفاسه الأخيرة واستراح مخلبها السبيل أمام الأسعار «المصونة» لتبلغ مداها على الرطب والسعة دون أية عوائق أو معيقات ولاحتى القول حسب اللهجة المصرية «مأحلى الكحل في عينك»..

- لقد أحسنت اختيار الموضوع.. إن مجرد قراءة سريعة لأسعار «الحاجيات» من غذاء إلى ماء وهاتف وكهرباء وصحة ومدارس... إلخ... ستطرح ولاشك أسئلة جادة تستوجب الإجابة عنها وبخاصة كونها منغصات حقيقية طالت أوسع الشرائح من أبناء الشعب.

❖ معك كل الحق فيما تقوله، فالواقع أن أكثر ما يغيظ ويؤلم المواطنين، أن تواصل الأسعار الكاوية ارتفاعاتها دون أن تتحرك لدى المسؤولين في الحكومة أية رغبة في كبح جماحها، وبدون أن تدفعهم إلى الإحساس بوطأة معاناة الغالبية العظمى من المواطنين، وكأن ما يجري، يجري في أقاصي العالم، لا على أرض الوطن، إنني أتساءل: أين الحس بالمسؤولية وهل من المقبول أو المعقول التفاوض عن هذا «الفلتان» بالأسعار!؟

- قبل أن أجيبك على تساؤلك المشروع، دعني أصحح ماورد في كلامك: إن من تدعوهم بالمسؤولين في الحكومة هم في واقع الأمر كغيرهم في الحكومات السابقة ليسوا حاملي أختام الحل والربط الفعليين، في حين أن من يحملون المسؤولية الفعلية في واد آخر بعيد عن هذا المجال الحيوي الذي يضيق فيه الخناق على أنفاس الجماهير الغفيرة.

❖ أتريد القول أن معاناة المواطنين بعيدة كل البعد عن اهتماماتهم فإن كانت مثل هذه المعاناة لاتعنيهم، فما الذي يعينهم إذا!؟

- مايعنيهم هو الحفاظ على المناصب، ولهذا تراهم يسارعون عندما تتعرض مراكزهم للضغوط إلى الدعوة للحوار مع من يمارس عليهم الضغوط بحجة أنه يمكن مناقشة كل الأمور والحديث حولها، وبالتالي الوصول إلى تفاهم ينهي «المشكلات» من غير تهديدات أو ضغوط.. ألسنت تسمع الأخبار اليومية فهي ماتفتاً تتحدث عن ذلك بصريح العبارة والقول!؟

❖ أليس الأصح والأجدى والأولى أن يتوجهوا إلى الشعب لمعالجة كل ما يههمهم من قضايا ولاسيما مطالبه الحققة المشروعة لإيجاد الحلول المناسبة لها، دون أن يمارسوا وسائل التضييق والإكراه على كل من يطالب بإنصاف جماهير الشعب ووضعه حد لمعاناتها.

- أعتقد أن افتقار جماهير الشعب لزخم النضال هو الذي أغرى ويفري هؤلاء ويحملهم على الاستهانة بمطالبهم وعدم الاهتمام الجدي بمشاكلاتهم الاقتصادية والمعيشية والديمقراطية، وهذا هو الواقع الذي نعيشه، وليس في المدى المنظور أية بارقة أمل حقيقي في حل هذه المعضلة في الوقت الذي تنفتح فيه المجالات واسعة وفسيحة أمام كل أدوات «اللهم والشفط» وبكل علانية وجلاء.

❖ ألن تنتهي هذه المعاناة والمنغصات والآلام!؟

- رغم أن العالم يتغير، والشعوب تتطور، والكثير من الدول إن لم نقل معظمها تتقدم في شتى المجالات والميادين فنحن ما نزال نمني النفوس بغد أفضل، وتستمر المعاناة.. فماذا تقول يا صاحبي!؟

■ **محمد علي طه**

منظمة الجزيرة تكرم شيوعيين قدامى

بدعوة من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، ويتاريخ ٢٠٠٥.٧.١ أقيم لقاء تكريمي للشيوعيين القدامى في منظمة الجزيرة وذلك على شرف ذكرى يوم الشهيد الشيوعي الذي يصادف ذكرى استشهاد الرفيق فرج الله الحلو وشارك في هذا اللقاء التكريمي كل من الشيوعيين القدامى التالية أسماؤهم:

(صبري مسلماني - أحمد رمضان - شريف سعدون - جورج كابوس - كره بيت كراكوسيان - محمد خليل - إبراهيم نجاري - مراد تمو - بشير حسين - رمضان سليمان - عبد الحميد إبراهيم - حوريه عموكه - محمد أمين حمي - كاظم إسماعيل - منجه إبراهيم - زينب حسين - سلطان مسكني - صالح عيسى - غازي إسماعيل - طرفه حسن - شمسبخان حسين - رمضان حاجي - حسن عمري - غزاله محمد - عبد المجيد أسعد - عمر عزيز - بدران عزيز - أحمد بركي - مجيد حسين - بشار حسن - دلف خلف - صديق الشيوعيين «الملا يحيى»).

ألقيت كلمات عديدة ... كلمة الافتتاح قرأها الرفيق عبد الرحمن أسعد فرحب بالرفاق المكرمين، وشكر تلبيةهم الدعوة، وتحدث الرفيق سفيثا أحمد ذياب في بداية اللقاء قائلة: أنتم من حمل الحزب على أكتافهم... تحية لكم وتحية إلى أولئك الرواد مؤسسي منظمة حزينا أراكيل، نديم مرعشلي، نوري خالد، جان صعب، حكمت دوله، عبد الأحد عبد الكي، ملكي عيسى، عثمان إبراهيم، رموشيوخو، أيوب شمعون، جكرخوين، ألياس نجار، عبد المسيح قاووغ، إيليا سرحان، نديم بيطار، ناصر حدي، رفاثيل ترزي باشي....

ألقي الرفيق محمود مراد كلمة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وقال: «دعوناكم اليوم لا لكلمة شكر فقط فضالكم أكبر من كل شكر، دعوناكم لنقول أنتم القلب والذاكرة، وأن جهودكم لا تنسى، وأن تاريخ حزبكم الكفاحي مستمر في هذا



الزمن الصعب، وإن الشيوعيين سيجاوزون واقع التشتت، والانقسام».

وشارك الرفيق الشاعر إبراهيم اليوسف في اللقاء بكلمة حيا فيها شهداء الحزب ومناضليه القدامى وأعقبها بقصيدة شعرية.

ثم تحدث العديد من الرفاق والرفيقات المكرمين شاكركم اللجنة الوطنية على هذه الفتحة الكريمة، وتحدثوا عن ماضي الحزب ونضالاته ودعوا في الوقت نفسه إلى الاهتمام بالرفاق القدامى والاستمرار في النضال من أجل الوطن والشعب و الاشتراكية والشيوعية.. مؤكداً على ضرورة وحدة الحزب.

مقتطفات من كلمات الرفاق القدامى المكرمين

مراد تمو: لسنا شيوعيين السيارات والمكاسب والامتيازات... عار عليكم هذا التشتت والانقسام... القواعد لم تختلف يوماً القيادات هي المسؤولة عن هذا التراجع والانشقاقات.

محمد أمين حمي: من خلالكم أتوجه بالشعبية إلى كل شيوعي... المستقبل للاشتراكية والشيوعية..

جميع الشيوعيين القدامى قد موا تضحيات. احمد رمضان: نحن جميعا اليوم وقبل الغد بحاجة إلى حزب شيوعي قوي.

صبري مسلماني: نحن أقوياء بفكرنا وماضينا ونستصبح أقوى إذا اتحدنا.

طرفه حسن: لا تكررنا اخطاء الماضي وامراضه كي لا نقشوا مثل غيركم.

غازي إسماعيل: حبذا لو كانت الدعوة من كل الفصائل.

سعيد دوكو: حبذا لو كان التكريم بحضور الشباب.

كلمات كثيرة قالها الرفاق والرفيقات... يتمتع فيها عناد الشيوعيين بالروح الانسانية الرقيقة حيث كانت الدموع اللغاة الوحيدة للتقاهم عندما كانت الكلمات تعجز عن التعبير.. نعم من استطاع ان يتحدى الديكتاتوريات العسكرية بكى امام الرفاق

ومن خبأت الرفاق في بيتها في الايام السوداء متحدية كل شيء قالت بحرقه ممزوجة بالدموع: انها الخيانة اوصلتنا الى مانحن عليه... من كان هناك استطاع ان يفهم كيف صمد هذا الحزب امام

لا ياوزارة الزراعة!

أصدرت وزارة الزراعة قرارا يقضي بمصادرة ٥٠٪ من إنتاج محصولي القمح والشعير المخالفين للخطة التي أقرتها الوزارة لوسم ٢٠٠٥ وذلك في حادثة غير مسبوقة، ومن دون سابق إنذار أو تحذير..

وهذا القرار صدر بعد أن أتم الفلاحون حصاد محاصيلهم وقدموها إلى مراكز الشراء ليجنوا ثمرة أتعابهم.. فإذا بهم يصابون بالإحباط وخيبة الأمل، خصوصا وأن معظمهم من المزارعين وليسوا من الملاكين، وحياتهم ومعيشتهم ومشاريعهم الاجتماعية كلها ترتبط بما سيصدره عليهم الموسم المنتظر، والذي وفي أحسن الأحوال لا يهبهم أكثر من الكفاف وتلبية جزء من متطلبات معيشتهم، وكيف وقد وضعت الوزارة يدها على نصف هذا القليل اليسير؟

إن الفلاحين يقضون كل فترة الدورة الزراعية وهم على أعصابهم، يتربصون المطر ويتهلون للسماء لتمن عليهم به، وقبلها يؤمنون البذار والأسمدة وأجرة الفلاحة على حساب لقمة أبنائهم، وعندما يحين موعد الحصاد يشترتون الأكياس ويدفعون أجرة الحصادات من جيوبهم، فبأي حق تأتي الوزارة لتصادر أرزاقهم؟ هل هذا هو المنطق الجديد والمنهج العتيد الذي باتت تؤمن به الوزارة وتعتمد في علاقتها مع الفلاحين؟

ثم أي خطأ هذا الذي ارتكبه الفلاح، وما هو مدى فداحته طالما أنه دفع كل شيء من جيبه الخاص، ولم يعتمد إلا على بركة السماء ولم يهدر نقطة ماء واحدة؟

إن هذه المخالفات الصغيرة، والتي لا نشجعها بالطبع، يمكن التعامل معها بغير هذا الأسلوب الذي يعيد إلى الأذهان الطرق التي كان يتبعها الإقطاع في العصور الغابرة، الأسلوب الصحيح يمكن أن يتبع طريقة تخفيض سعر السلعة المخالفة جزئياً، أو عدم المساهمة في تسويق بعضها، أما أن تصدر هذه المحاصيل فهذا فيه الكثير من الظلم والإجحاف وبشر الكثير والعديد من الأسئلة والشكوك، ويفتح الباب واسعاً أمام تحفظات وعلامات استفهام لاحصر لها باتت تلحظ في توجهات وآليات عمل وزارة الزراعة وخصوصاً في الأشهر الأخيرة.

«الصغيرة» قرية منسية في الجزيرة السورية!

اضطرابية قد تؤدي إلى نتائج وخيمة قبل الوصول إلى المراكز الطبية. وبالنسبة للواقع التعليمي في القرية، فإن الأهالي هم الذين قاموا ببناء مدرسة التعليم الأساسي منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود وذلك على نفقتهم الخاصة من دون أن يتلقوا أي دعم أو معونة من وزارة التربية ومن الجهات البلدية، وهم يحتجون الآن إلى مدرسة ثانوية بشكل ملح وفوري إلا أن أحداً لم يلتفت إلى مطلبهم هذا رغم أهميته الكبيرة.

انعدام جميع أشكال الاتصالات السلكية فيها حتى المتخلفة منها، رغم أن الأهالي ما فتئوا يطالبون المسؤولين بهذه الخدمة - الحق، ولكن من دون أن يحصلوا على أية نتيجة.

غياب معظم الخدمات الأساسية الأخرى كالصرف الصحي ومياه الشرب حيث ما زال الأهالي يعتمدون على الآبار السطحية غير «المراقبة» صحياً كذلك يعتمدون على الحفر الصحية في الصرف الصحي، مما يؤدي غالباً إلى تلوث مياه الشرب لقرب كل منهما من الآخر.

- الطريق الأساسي الموصل إلى القرية، وكذلك الطرق الفرعية المتفرعة عنه بدائية وغير صالحة للنقل، ويعاني السكان الكثير للذهاب والإياب من وإلى القرية، ويزداد الأمر صعوبة في الشتاء حيث توحد الأرض ويصبح الطريق مستحيل العبور، ولا يختلف الأمر كثيراً في الصيف وخاصة في موسم الحصاد، حيث يعاني الفلاحون كثيراً في نقل محاصيلهم.

إن أهالي قرية الصغيرة، وأمام هذا الواقع المتردي الذي يضطرون للتعايش معه يشعرون بإحباط شديد، ويحسون بأنهم مهملون ولا أحد يهتم لشؤونهم خاصة وأنهم منتجون نشيطون يساهمون في توفير الأمن الغذائي للوطن عموماً ولكن النهابيين والفاستدين من المسؤولين يتلعون معظم إنتاجهم ومردودهم، ولا يقدمون لهم شيئاً من الخدمات، وحتى الآن لا يوجد في هذا القرية مركز بلدي ولا حتى في مجمل القرى المحيطة بها.

لكن ما يبعث الأمل أن سكان قرية «الصغيرة» بفلاحيها وملاكها يسود بينهم التعاون والوثام والمحبة، وسيظلون متعاضدين فيما بينهم حتى تتحقق كل مطالبهم ولوبعد حين. إننا في «قاسيون» نضم صوتنا إلى أصوات أهالي «الصغيرة» ونطالب المسؤولين بالانتفات إلى هذه القرية ومدّها بالخدمات المطلوبة، لكي يشعر الجميع أنهم حقاً أبناء هذا الوطن.



«قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

أغلق تحرير هذا العدد مساء يوم الثلاثاء 2005/7/5

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»!

«عكوبر».. قرية بلا مواصلات!

تقع قرية عكوبر إلى الشمال الشرقي من مدينة دمشق وتبعد عنها نحو ٣٥ كم، وتتبع إدارياً إلى ناحية سيدنايا - منطقة التل، وهي واحدة من صغريات قرى القلمون، ويعاني سكانها في كل الفصول من ضعف المواصلات الذي يصل أحياناً إلى درجة الانعدام.

فهذه القرية التي جرى إلحاق تخديمها بالمواصلات عبر «ميكرو سرفيس» حفير الفوقا القريبة منها مسافة ٤ كم، يعاني سكانها الأمرين ليجدوا مكاناً لهم في هذه السرافيس التي نادراً ما تلتزم بالخط، وغالباً ما تمر عدة ساعات قبل أن يمر فيها سرفيس واحد، وخاصة في فصل الصيف، حيث يزداد الطلب على المواصلات نتيجة عودة معظم المهاجرين الذي يقطنون في المدينة إلى الريف لتمضية فترة الصيف في قراهم، وهكذا تتحول رغبتهم بتنفس الهواء النظيف والاستمتاع بمناخ الجبال إلى عذاب و «مرمطة» وانتظار على الطرقات وتأخر عن العمل.. ناهيك عن الإشكالات التي قد تنشأ بينهم بسبب المزاحمة على مقعد شاغر أو شبه شاغر في سرفيس مزدحم. ويزيد من صعوبة الأمر عليهم بعد مركز انطلاق سرافيس «حفير الفوقا» عنهم، حيث تم اعتماده ضمن حي القابون الذي يتناسب مع «الحفيرة» دون سواهم.

إن سكان قرية عكوبر يطالبون الجهات المعنية التدخل فوراً وتخصيصهم بعدد من «السرافيس» لتخديم قريتهم، والحل الأمثل بالنسبة إليهم هو تسيير باصين أو ثلاثة من باصات النقل الداخلي على خط دمشق - عكوبر - التواني، وهذا يخلصهم من البقاء تحت رحمة ومزاج السائقين وتذمرهم المستمر، كما ويساهم في تثبيتهم في قريتهم، ويشجع عودة من هاجروا إلى المدينة واستقروا بها ويسهل ذهاب وإياب التلاميذ والطلاب إلى المدارس والجامعات ويفتح المجال لتعرف الآخرين على قريتهم التي هي بوضعها الحالي تعد نائية رغم قربها الشديد من العاصمة.

بصد ما ينشر مؤخرًا في بعض الفضاء الإلكتروني حول اللجنة الوطنية لوحددة الشيوعيين السوريين:

ميثاق الشرف.. والمهام الوطنية والطبقية والديمقراطية

لقد مضى على توقيع «ميثاق شرف وحدة الشيوعيين السوريين» ثلاث سنوات وبضعة أشهر. وكان من بين المهام السبع التي تضمنها الميثاق: (تنفيذ المهام الوطنية والطبقية والديمقراطية بشكل منسجم دون خلل أو تنازل عن مصالح الشعب والطبقة العاملة... وأن نعمل على أساس الماركسية، اللينينية ضد الجمود والعمدية في الفكر.. ونكرس الديمقراطية الحزبية وسيادة المؤتمرات بعيدا عن عقلية التكتل.. وأن نحترم تاريخنا وألا ندخل بعد اليوم في معارك جانبية.. وأن نجسد الأخلاق الشيوعية الثورية الأصيلة في السلوك والممارسة، وأن نعيد الاعتبار للروح الرفاقية في التعامل بين الشيوعيين وأن نطرح جانباً الأخلاق الغربية الوافدة، أخلاق قوى السوق والسوء.. وأن نعمل على تطوير الكوادر الحزبية على أساس الكفاءات وليس الولاءات).

المهام الكبرى لميثاق الشرف

أين نحن اليوم من هذه المنظومة القيمية التي طرحها الميثاق كمهام كبرى؟ التزاما بالقيم التي أشرنا إليها لن نكون من المبالغين بالحديث عن الإنجازات . وهي جماعية على كل حال . وفي الوقت ذاته لن نكون مثل بعض الجاحدين للطريق التي سلكناها والمهام التي أنجزناها والذين يلجأون إلى الأترنت يزفون البشري زورا «أنا نتوقع ونتراجع عن المهام التي وضعناها أمامنا» وهنا يتجاهل هذا البعض ما أنجزه الشيوعيون المنخرطون في إطار التوحيد على طريق الرؤية والخطاب السياسي والممارسة على الأرض، والتي بموجبها تقدمنا بشكل ملموس، حيث تحول تيار اللجنة الوطنية لوحددة الشيوعيين السوريين إلى قوة سياسة وطنية في البلاد يعترف بها الخصوم قبل الأصدقاء!

لقد اعتبرنا أن الميثاق كان استجابة لحاجة موضوعية ملحة ألا وهي توحيد الشيوعيين السوريين في تنظيم طليعي يلعب دوره الاجتماعي والسياسي المطلوب منه، ولم تنصرف قط على أن توقيع الميثاق هو إعلان قيام فصيل شيوعي جديد إلى جانب الفصائل الموجودة، بل كان الهدف من الميثاق إعادة تكوين ذلك الحزب الشيوعي الذي يحل مكان جميع الفصائل الشيوعية الموجودة على الساحة السورية. لأن التحليل الموضوعي لواقع الحركة الشيوعية السورية بعد كل مشهده من انقسامات يثبت أنه ليس هنالك في سورية اليوم حزبا شيوعيا يلعب دوره الوظيفي المطلوب منه وطنيا واجتماعياً وسياسياً، وهنا وصلنا إلى استنتاج هام مفاده «أن تكوين أي تنظيم شيوعي جديد دون تجاوز الأزمة التي عاشتها الحركة فكريا وسياسيا وتنظيميا على مدى العقود الثلاثة المنصرمة، إنما يعني إعادة إنتاج الأزمة نفسها وهذا مانحن بغنى عنه».

دروس الانقسامات

وعند البحث في دروس الانقسامات ومبادرات الوحدة الفاشلة سابقا والتي اعتمدت مبدأ التجميع وليس التوحيد الحقيقي أدركنا أنه لا يمكن كسر مسلسل الانقسامات والتراجمات إلا إذا فهمنا بأن الوضع في الحركة الشيوعية السورية ترافق مع وضع مماثل في الحركة الشيوعية العالمية، الذي بدأ بالتراجع وان بشكل تدريجي بطيء . منذ بداية الستينات من القرن الماضي، الشيء الذي أدى إلى تغير في موازين القوى العالمي لصالح الرأسمالية العالمية وهذا ما أثبتته الواقع والحياة وتمثل بناهيار الاتحاد السوفييتي. وقد دفعت فصائل الحركة الشيوعية العالمية ضريبة هذا التراجع دما وانقسامات وتشردما، خصوصا أن التراجع لم يجر إدراكه أو معرفة أسبابه فكريا الشيء الذي أدى أيضا إلى استنتاجات خاطئة على الصعيدين السياسي والتنظيمي مما عمق حالة التراجع وزاد في الطين بلة وخلق حالة من انسداد الأفق المؤقت أمام الحركة الثورية العالمية.

الأزمة البنوية للرأسمالية!

ولكن مسار الأحداث على الساحة الدولية أثبت أن انهيار الاتحاد السوفييتي وجملة التراجمات التي أصابت الحركة الثورية العالمية لم تخرج الرأسمالية من أزمتها البنوية، بل زادت استعصاء وهذا مادفعها إلى الخيار الوحيد في ترسانة البدائل لديها، ألا وهو الخيار العسكري لحل التناقضات الجديدة التي واجهتها وهذا ماجعلنا قبل غيرنا نستنتج بأن الأفق التاريخي بدأ بالانسداد أمام

لأول مرة تتطابق فيها الرغبة بالوحدة مع الانعطاف الجاري على الساحة الدولية والإقليمية والداخلية. رفضنا «ثنائية النظام والمعارضة» كمقولة وهمية وتضليلية لأن خط الفصل الاجتماعي - الطبقي في المجتمع أعقد بكثير. الحديث عن لجان التنسيق وكأنها «جثة هامدة» ليس فقط فيه استعلاء وإنكار لجهود الرفاق في مختلف المحافظات، بل تبدو فيه ظاهرة البأس والتبئيس. افتتاحيات «قاسيون» يجري التشاور فيها ووضع العناصر الأساسية لمضمونها من قبل السكرتارية.

تطابق الرغبة

بالوحدة مع الانعطاف الجاري

إن هذه الرؤية المستددة إلى التحليل . من العام إلى الخاص . هي التي دفعت ليس فقط إلى التقاط اللحظة، بل إلى التأكيد بأنه لأول مرة تتطابق فيها الرغبة بالوحدة مع الانعطاف الجاري على الساحة الدولية والإقليمية والداخلية. وهذا يتطلب تبديل جدي في الذهنية، فني حين مررنا بمرحلة التراجمات بعقلية المنتصرين الواهمة، مطلوب الآن الإقلاع عن عقلية المهزومين في الوقت الذي انفتحت فيه الأفاق الموضوعية للتقدم إلى أمام وعلى الصعد كافة وهنا تكمن قوة الرؤية مع خطاب سياسي مناسب وممارسة على الأرض.

نشاطات غير مسبوقه..

واستنتاجاتهامة

إن وضع الأمور على السكة الصحيحة سمح لتيار وحدة الشيوعيين السوريين - وخصوصا تيار «قاسيون» - بالقيام بمبادرات ونشاطات غير مسبوقه، شارك فيها جميع الرفاق انطلاقا من القناعة الراسخة بأن وحدة الشيوعيين لا يمكن أن تتم إلا من «تحت لفة» في حين أن الحوار حول الوحدة ليس محصورا بهذه الصيغة أو تلك ولا يستثني منه أحد إلا الذين أرادوا لنفسهم ذلك، انطلاقا من نزوع القيادات الخاطئ والقائل بأن الحوار حول الوحدة هو «حق التكاركي» للقيادات ولا يمكن تحقيقه «بدونها»! وللدلالة على الخطأ في ذهنية القيادات نذكر بأنه منذ بدء مسلسل الانقسامات لم تستطع تلك القيادات أن تجري حوارا إلا فيما بينها في حين استطاع تيار اللجنة الوطنية لوحددة الشيوعيين أن يشارك في الحوار حول الوحدة على مدى السنوات الثلاث الماضية، آلاف الشيوعيين من القواعد صاحبة المصلحة الحقيقية بوحدة الشيوعيين. ولم يكن حوارا من أجل الحوار، بل أنجز الشيوعيون جملة من مشاريع الوثائق الفكرية والسياسية. صدرت مؤخرًا في كراس خاص. ولعل أهم الاستنتاجات التي توصل إليها المشاركون بالحوار هي:

1. إن هامش الخلاف والتباين بالرأي بين الشيوعيين حول مهامهم الآتية هو في حدوده الدنيا مما يسهل تجاوزه والسير نحو الوحدة والتي هي حاجة موضوعية ملحة.
2. إن التقدم على طريق الوحدة يسهل تحقيق شعار العودة للجماهير والذي هو أفضل وأنجع وسيلة للخروج من الأزمة خاصة إذا أدركنا أن مركز الثقل في العمل السياسي ينتقل شيئاً فشيئاً إلى الشارع.
3. إن الانعطاف التاريخي الجاري الآن على الساحة الدولية والإقليمية والداخلية سيساعد ليس فقط في وحدة الشيوعيين، بل سيعمق التعاون والتحالف بين كل الوطنيين والمقاومين الحقيقيين للمخططات الإمبريالية والصهيونية.
4. لقد أجمع الرفاق المشاركون في حوار وحدة الشيوعيين أن «الشخصنة» هي سمة تنمو في أجواء التراجع والانقسام، وهي على كل حال ترتبط برموز الانقسام، في حين أن الوحدة هي فعل جماعي يشكل النقيض «للشخصنة» التي يغلب عليها طابع الأنانية والفردية والمصلحة الذاتية المتورمة، والتي تشكل النقيض المباشر، لأخلاق التضحية والفريية والمصادقية والعفة في السلوك الاجتماعي والسعي من أجل مصلحة الجماعة. ومن هنا أجمع الشيوعيون المنخرطون عن حق في عملية الوحدة، أن أول ما يجب معالجته وحيأوه، هو تلك المنظومة الأخلاقية الإنسانية . الشيوعية والتي دونها لن يتقدم أي نقاش فكري . سياسي على طريق الوحدة.

لأول مرة تتطابق فيها الرغبة بالوحدة مع الانعطاف الجاري على الساحة الدولية والإقليمية والداخلية. رفضنا «ثنائية النظام والمعارضة» كمقولة وهمية وتضليلية لأن خط الفصل الاجتماعي - الطبقي في المجتمع أعقد بكثير.

الحديث عن لجان التنسيق وكأنها «جثة هامدة» ليس فقط فيه استعلاء وإنكار لجهود الرفاق في مختلف المحافظات، بل تبدو فيه ظاهرة البأس والتبئيس.

افتتاحيات «قاسيون» يجري التشاور فيها ووضع العناصر الأساسية لمضمونها من قبل السكرتارية.

ملاحظات لا بد منها

إن الأفاق الرحبة التي وفرها لنا «ميثاق شرف الشيوعيين» للعمل والسير نحو الوحدة، والنتائج المحققة حتى الآن هي بادية للعيان على الأقل للذين شاركوا فيها من جميع المحافظات. وإذا كنا التزمنا وسنبقى ملتزمين بالإقلاع نهائيا عن صيغة المهاترات والتشكيك بالنسبة لأي رفيق يرى عكس ما جمعت عليه اجتماعات الهيئات المركزية والقرارات الصادرة عنها . سواء بالإجماع أو بالأغلبية. فإننا نرى ضرورة التأكيد على الملاحظات التالية:

إعادة الاعتبار للمرتكزات الاستراتيجية

أولا . ليس صحيحا القول أنه بعد توقيع الميثاق «بدأ يتطور تيار مستقل عن الجبهة محولا الوصول إلى اجتهادات مقبولة...» لأن المسألة أكبر من ذلك بكثير، أي أنها تتجاوز مسألة القبول أو عدم القبول بدخول الجبهة إلى تكوين رؤية يستطيع تيارنا من خلالها إعادة الاعتبار لمرتكزات حزبنا الاستراتيجية الثلاثة: - إبراز وجه الحزب المستقل، الدفاع عن قضايا الجماهير، التعاون مع القوى الوطنية بما في ذلك حزب البعث . دون الوقوع فيما وقعت فيه قيادة الحزب من أخطاء العمل الجبهوي والتي تحولت إلى أمراض ثلاثة: (النزوع نحو المكاسب، استسهال العمل من فوق وإدارة الظهر للجماهير، وأخيرا البطش بالرأي الآخر) ولاشك أن رفضنا سياسة التكيف أو التهور، والتزامنا بشعار «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار»، والتمسك بتراطيق مهامنا الوطنية الاجتماعية. الاقتصادية والديمقراطية، قد أربك بعض القوى السياسية في تفسير ظاهرة تيار اللجنة الوطنية لوحددة الشيوعيين، خصوصا أننا جاهرنا ورفضنا «ثنائية النظام والمعارضة» كمقولة وهمية وتضليلية لأن خط الفصل الاجتماعي - الطبقي في المجتمع أعقد بكثير مما طرحه هذه المقولة خاصة أن الاصطفاك السياسي غير مطابق للتمثيل الاجتماعي.

جهود لا يمكن إنكارها

ثانياً . إن الحديث عن لجان التنسيق وكأنها «جثة هامدة» ليس فقط فيه استعلاء وإنكار لجهود الرفاق في مختلف المحافظات، بل تبدو فيه ظاهرة البأس والتبئيس، الذي لم يقدم عليه أي ممن اعتبرونا خصوما لهم.

إن نشاط لجان التنسيق في المحافظات - رغم التفاوت في المستوى بين محافظة وأخرى. قد تجسد في اجتماعات اللجنة الوطنية والاجتماعات الوطنية من الاجتماع الأول حتى الخامس، التي أقرت الورقة السياسية والورقة التنظيمية اللتين تطورتا إلى وثيقتي: المهام السياسية الملحة» و«اللائحة التنظيمية» وتم إقرارهما في الاجتماع الوطني الخامس. وقد ترافق كل ذلك على الأرض مع تقدم الحوار بين الشيوعيين (الذين خرجوا من رحم الحزب الشيوعي السوري تاريخيا)، وكذلك في النشاطات الميدانية من اعتصامات ومظاهرات وعرائض وبيانات تحت شعار: كرامة الوطن والمواطن. كما تنامي نشاط تيار وحدة الشيوعيين على المستوى الوطني من خلال ربط شعار تعزيز الوحدة الوطنية بتفعيل الحوار الوطني ووصولاً إلى مؤتمر للحوار الوطني لا يستثني أحدا تحت سقف الدولة على أرضية عدم الاستقواء بالخارج على الداخل وعدم التنازل عن الثوابت الوطنية وهي:

♦ الدفاع عن السيادة والكرامة الوطنية وتحرير

الجزء المحتل من الوطن مهما كان الثمن والإعلان عن موقف واحد ضد المخططات الإمبريالية والصهيونية. ♦ اجتثاث آليات الفساد وخاصة الكبير منه، لأنه يمثل بوابة العبور للعدوان الخارجي. ♦ تأمين لقمة الشعب عبر إعادة النظر بالسياسة الأجرية وكل السياسات الاقتصادية الفاشلة التي زادت من الغنى الفاحش للأغنياء ومن إملاق الفقراء. ♦ احترام كلمة الشعب وحقوقه وإطلاق أوسع الحريات السياسية والديمقراطية للمجتمع ليقوم بدوره في الدفاع عن كرامة الوطن والمواطن. وهنا لا بد من التذكير بالنجاح الذي حققه عقد ندوتي الوطن الأولى والثانية في فندق البلازا وفي الندوات الفرعية في المحافظات. الجزيرة ، حمص، دمشق. إلخ . ثم التقدم بمشروع الوثيقة الوطنية والتي شارك في نقاشها وإدخال بعض التعديلات عليها معظم ممثلي الطيف السياسي في البلاد، وإقرار التوجه نحو إطلاقها في اجتماع عام يجري فيه توقيع مشروع الوثيقة من قبل قائمة المدعويين التي تضم أكثر من ١٥٠ باحثا وشخصية سياسية ووطنية ليصار فيما بعد إلى تعليقها في جميع أنحاء البلاد. فهل كل هذا يعبر عن التوقيع كما يحلو للبعض أن يقول بدون وجه حق؟

البلاد بحاجة إلى أحزاب وطنية قوية

ثالثا . يكثر الحديث الآن عن إمكانية صدور قانون أحزاب في سورية، والغالبية العظمى من القوى السياسية في البلاد داخل وخارج الجبهة تطالب بإصدار مثل هذا القانون ومن بينها الفصيلان الشيوعيان . «النور» و«صوت الشعب» . ولعل من المفيد التذكير أن تيار «قاسيون» واللجنة الوطنية لوحددة الشيوعيين السوريين عالج بشكل تحليلي ملموس واقع القوى السياسية في البلاد سواء داخل الجبهة أم خارجها وقلنا بصراحة «إن البلاد بحاجة إلى أحزاب سياسية وطنية قوية وليست ضعيفة، متماسكة وليست مهلهلة، متطورة وليست متخسبة، وفي ذلك كل الضمانة للتطور اللاحق على طريق مواجهة المخططات الإمبريالية والصهيونية التي تستهدف وحدتنا الوطنية، لذلك فإن الانتقاد البناء لأحزاب الجبهة مشروع... بل مطلوب (قاسيون العدد ١٥٣)»!

وأكدنا أيضاً «أن سورية بحاجة إلى قانون أحزاب طال انتظاره، قانون أحزاب متطور على أسس واضحة ومتطورة، لا على أسس متخلفة (أسس دينية أو عرقية) يمكن أن ترجع حركة المجتمع إلى الوراء، بل على أسس سليمة تحت سقف الوطن والسيادة الوطنية وحق المواطنة للجميع وبدون تمييز على قاعدة رفض الاستقواء بالخارج وعدم التنازل عن الثوابت الوطنية، وهما حدان، إذا تم الإخلال بهما يصلان بأصحابهما إلى مستنقع الخروج على مقدسات الوحدة الوطنية والتفريط بسيادة الوطن. قاسيون العدد ٢٢٤».

وفي مجمل النقاشات التي دارت حول هذا الموضوع في السكرتارية وهيئة رئاسة المؤتمر الاستثنائي جرى التوصل إلى استنتاج هام وجماعي وهو «أن الأحزاب السياسية الحقيقية تستمد وزنها المادي على الأرض من نفوذها المعنوي والسياسي الذي يتكون ويبنى من خلال تعبيرها عن مصالح الناس الذين تمثلهم وتدافع عنهم عن حق أمام الدولة. لذلك فإن أي اندماج لهذه الأحزاب بجهاز



الدولة وأية استفادة من امتيازاته يضعف مصداقية وتأثير الأحزاب أمام الجماهير» (قاسيون العدد ١٦٢).

طيف الحركة السياسية

أوسع من طيف أحزاب الجبهة

ولهذا طالبنا وأبدينا رأينا بجوهري ومحتوى قانون الأحزاب المطلوب وجاهرنا بأن يعترف النظام بأن طيف الحركة السياسية الوطنية في سورية اليوم هو أوسع من الطيف الذي تمثله أحزاب الجبهة.. وحذرنا من مخاطر إعاقه صدور قانون أحزاب ينظم الحياة السياسية في كل الوطن ولجميع المواطنين، وبيننا الضرر الذي يلحقه بالوحدة الوطنية الممانعة والتأخير في تحقيق هذا المطلب الوطني بامتياز. ومنعاً لأي التباس، فإن ماتقرره هيئة الرئاسة والسكرتارية ضمناً في اجتماعاتها من مواقف وآراء ملموسة حول هذه القضية أو تلك يجري تعميمه ونشره بشكل دقيق وأمين في «قاسيون» والدوريات الأخرى، كما أن افتتاحيات «قاسيون» يجري التشاور فيها ووضع العناصر الأساسية لمضمونها من قبل السكرتارية ولم يسبق قط أن اعترض على ماورد في بعض افتتاحياتها سوى رفيق واحد في الفترة الأخيرة وليس في ذلك من غضاضة شريطة ألا يجري قلب الحقائق رأساً على عقب وتجاهل العقل الجماعي والقرارات الناجمة عنها مع احترام الرأي المخالف شرط ألا يتحول إلى محاولة تنفيذ خط سياسي مغاير على الأرض يتناقض مع مآقرته الهيئات القيادية والقاعدية!

منظومة مترابطة من المفاهيم

رابعا . من المعروف أن تيار «قاسيون» استطاع أن يبلور رؤيته وبنينا منظومة من المفاهيم المترابطة فكريا وسياسيا وتنظيميا إزاء الأسئلة التي طرحها الحياة والواقع وكل ما يوصلهما جدليا بالمستقبل. وهناك من يحاول انتزاع مقولة من سياقها العام ليصل إلى استنتاجات مغايرة لواقع الحال. كأن يقال مثلا «في افتتاحية أخيرة لقاسيون أكدت أن الوحدة الوطنية في سورية قائمة وبحاجة إلى تعزيز فقط...» وهنا يجري خلط إما عن جهل معرفي أو بقصد إثبات رؤية أخرى مغايرة... أي أنه لا يجري التمييز بين عناصر الوحدة الوطنية والتي هي جزء من مكونات «الدولة الوطنية»، وبين المظاهر وبؤر التوتر الاجتماعي التي إن لم تعالج ليس فقط تضعف الوحدة الوطنية، بل ستسهل على العدو الخارجي تنفيذ مخططاته وأهمها تفتيت الدولة (تاريخ وجغرافيا وموروث وثروات)، نحن قلنا وخصوصا في ندوتي الوطن «إننا نحذر من وجود خطرين في الطرح حول الوحدة الوطنية: خطور إنكار وجود أسس الوحدة الوطنية (هذا طرح بعض المعارضة) وخطر إنكار وجود أي طيف سياسي آخر غير أحزاب الجبهة (وهذا طرح السلطة ومعظم أحزاب الجبهة). ومن هنا قلنا أن أسس الوحدة الوطنية موجودة ولكنها بحاجة إلى تعزيز ولكن ماذا يشمل هذا التعزيز؟ إنه كل الثوابت الوطنية التي أشرنا إليها آنفاً! وعلى أية حالة نحن سعداء بأن أثمرت الجهود بتفعيل الحوار الوطني بالقياس لما كان سابقا والمطلوب بذل الجهود للوصول إلى مؤتمر للحوار الوطني يحضره الجميع دون استثناء إلا الذين ارتضوا الاستقواء بالخارج على الداخل وكذلك الذين تحولوا إلى رموز النهب الكبير المرتبطين بالرأسمال المعولم، أما عدا أولئك الكل يجب أن يساهم في مؤتمر الحوار الوطني ليس على أساس ما يطرحة الإخوان المسلمون «أعراق ومذاهب وأطياف» بل على أساس التمسك بالثوابت الوطنية وخلق جبهة شعبية وطنية. ديمقراطية على الأرض لمواجهة نذر العدوان المتسارع ضد شعبنا وبلدنا .

حزمة منذر

عضو مكتب هيئة الرئاسة

عضو اللجنة الوطنية لوحددة

الشيوعيين السوريين



ملوحيات



أديب ومسؤول

كنت في زيارة مسؤول كبير في الدولة ودخل أديب معروف قال للمسؤول: الأديب الفلاني يهاجم الدولة والحكم. واقتراح أن يعاقب ليكنف عن تخريبه.

قال له المسؤول:

يا أستاذ، أنت أديب والمفروض فيك أن تدافع عن الأديب وتدعو إلى حريتهم. فلماذا تخرضنا على أديب، وهو صديقك؟

قال الأديب متلعثماً:

حرصى على مصلحة النظام أكثر من حرصى على صداقة الأديب.

سكت المسؤول لحظة، ثم قال:

نشكرك.

وخرج الأديب الواشي مذموماً مدحوراً.

أرايتم ما أرقى ضمائر الكتاب؟!..

دمشق في ٢٤/٥/٢٠٠٥

■ عبد المعين الملوحي

«شيعوي مزمن»

قتلوا لومومبا

عاش في آسيا منذ ألفي عام عظيم دعا الأقياء إلى الرفق بالضعفاء فضلبه الأقياء وعاش في أفريقيا قبل أيام سيد عظيم دعا الضعفاء إلى التحرر من الأقياء فقتله الضعفاء وفي كلتا الحالتين كان الضعفاء هم الضحايا، سواء كانوا قتلى أم قتلة. ومنذ ألفي عام مثل دور الحياة اليهودي يدعى يهودا الأسخريوطي، وقبل أيام مثل دور الحياة سويدي يدعى داغ همرشولد. وفي كلتا الحالتين باع الخائنات نفسيهما للشيطان، باعا ضميريهما للطفاعة لقاء دربهما.

كان ذلك في آسيا منذ ألفي عام، وكان اسم السيد العظيم المسيح. وكان ذلك في أفريقيا منذ أيام، وكان اسم السيد العظيم لومومبا. وسمعت النبأ الجديد غابات أفريقيا فوجمت..

الأشجار فيها طأطأت رؤوسها إلى الأرض تخفي عارها عن السماء، الأوراق على الأغصان جمدت فلم تصفق تريد أن تسمع لومومبا يلفظ آخر أنفاسه. الأمليار فيها طارت عنها راحلة، تكاد تخفيها رائحة الجريمة. الأزهار فيها ذات الألوان أصبحت كلها وقد لبست ثياب الحداد.. الأثمار تكف عن الجري، تعود مياهاها القهقري إلى نيايبيها. لا تريد أن تسقي المجرمين وقد قتلوا ابنها الذي سقته ماعها الطاهر فكان أكثر تطهارة من مائها.

حتى الوحوش في غابات أفريقيا اجتمعت وقررت أن تغير أسماءها. فقد أصبحت أسماءها بعد الجريمة أكثر إنسانية من أسماء بعض الناس...

في البلد الوحيد في العالم الذي لا يعرف تاريخه في يوم من الأيام التمييز بين لون، ولون... لم يعرفوا أنهم أصبحوا أيتاما، شيء ما قطع في قلوبهم ولكنهم لم يدركوا لأنهم أطفال.. وغدا عندما يدركون سيعرفون أن أفريقيا كلها قد انتقلت لأبيهم وأصبحت حرة. وسيعرفون أن أباهم كان بطلام من أبطال الحرية وأنه يوم مات أصبح كل الأحرار أيتاما..

يقول العشاق: عشاق المرأة، وقد جمع الليل شملهم بمن يجبون: ليت هذا الليل ليس له فجر. ونقول نحن العشاق: عشاق الحرية، بل لومومبا، ونجن نذكر مصرعك، ونرى فجر أفريقيا ينبثق من أعماق الظلام:

ليت هذا الفجر لم يكن له ليل.

ذلك أنهم يا لومومبا في الهزيع الأخير من الليل، وقبيل تبلج الفجر قتلوك.

كذلك كنت يا لومومبا في النزاع الأخير حين كان ليل العبودية في النزاع الأخير.

■ عبد المعين الملوحي

نشرت هذه المادة في صحيفة «الميزان». العدد ٣٥٦ السنة ٢٢/ ١٦٠ شباط ١٩٦١

«أسرار اغتيال باتريس لومومبا»

تصبحون على وطن



«الإنسان.. حيوان يصطاد»!!

يزداد الحديث هذه الأيام حول «مكافحة الفساد والمفسدين».. وذلك بعد سنوات من القصف التمهيدي، المركز والعشوائي في البحث والنقصي عن مفهوم «الإصلاح» وأولوياته ضمن عالم اليوم المليء بالأحداث والمتغيرات على الصعيد كافة..

ويعد أن أشعبنا من الندوات والخطابات التي تبحث في اتجاهات الإصلاح السياسي والاقتصادي الاجتماعي.. لم يبق علينا إلا أن نستعد للولوج إلى المرحلة التنفيذية، وهي يوم الحساب العظيم لجميع المفسدين والفاسدين..

ولأن آلية الفساد بمنتهى التداخل والتعقيد.. وهي أشبه بشباك العنكبوت.. كان لا بد من وضع آليات محكمة وفعالة لمحاربة ذلك الفساد العنكبوتي..

ولأن آليات مكافحة الفساد بحاجة لصناعة متقنة.. كي تستطيع أن تخوض معركة المواجهة بأقل الخسائر، أو دون خسائر.. مع العدو اللدود المتمثل في آليات الفساد الخبيثة المستشرية في مفاصل البلاد والعباد.. كان لا بد من اتخاذ خطوات استباقية لتوقف هذا النزيف الوطني الكبير.. واستعادة المتضررين الثقة بإمكانية الخروج من هذا الوبء الخطير..

وبالنظر إلى أن الفساد قضية أزلية تحكمها طبيعة الإنسان في حب الامتلاك منذ أن أقدم الطمّاع قابيل على قتل أخيه هابيل.. واستنادا إلى القرآن الكريم الذي أورد خمسين آية تضمنت شتى أنواع الفساد مبينة خطورته ونتاجه السيئة.. ومحذرة المفسدين بالويل والثبور وعظائم الأمور.. كما في قوله تعالى: «وأصلح ولا تتبع المفسدين».. كان لا بد أن تأخذ هذه الآليات وقتها، وإن طال الزمن.. كي لا تقع في المحذور.. وتنام بين القبور!!..

وعطفا على مجريات الواقع.. ونتائج التحقيق في ملفات الفساد السابقة «للجنة الكسب غير المشروع» التي أطلقت وعطلت في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي، والتي كانت تحت شعار: «من أين لك هذا؟!».. وبعد أن تحول الكثير من المتهمين، بقدرة قادر، إلى أصحاب قرار.. بعدما غسلت أموالهم السوداء ونفذهم تاريخهم الموثق القذر!!.. كل ذلك يدعونا للسؤال عن إمكانية لحم مثل هذه القوى في الظروف الحالية!!..

بعد كل ذلك وذاك.. ازداد خلط الأوراق.. وأصبح الجميع يتحدثون عن امتلاك آلياتهم ومعداتهم لمكافحة.. كل على طريقة مصالحة..

ولأن اقتصاد السوق «طلعت ريحتو»، ولا اجتماعي طبيعته.. كان لا بد أيضا من إعادة النظر بهذا المفهوم «الحوتي» لإعطائه شكلا «اجتماعيا» ملطفا يوحى بتحقيق مصالح الغالبية الساحقة من أبناء البلد.. تحت شعارهم: «حسب السوق بنسوق».. ليسوقوا لنا الأوهام مجددا.. وتعاون في صياغة هذا الشعار كل جهازة اقتصاد السوق المرموقين، بمباركة ودعاء من غرف التجارة والصناعة بعد أن حسموا النقاش في مسألة: هل الإنسان حيوان ناطق.. أم هو حيوان عاقل.. أم حيوان يعمل.. ليقولوا حكمتهم البليغة: «الإنسان.. حيوان يصطاد».. مع تعديل السوق بالغاية!!..

وهذا ليس افتراءً على قراءتهم.. فبعد أن أصبح السيد الدردي نائبا لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية.. بث التلفزيون السوري لقاء مطولا معه حول واقع ومستقبل الاقتصاد السوري.. وكم تكتم سعيداً لتماسك السيد دردي واعتباره أن الاقتصاد الوطني ما زال حتى الآن بخير.. رغم كوابيس المسؤولية التي تجعله ينهض من النوم فزعاً.. ليعاود النوم بعد أن يستعيد ثقته.. إلا أنه يؤكد حتمية وضرورة الصراع التنافسي الحر في الأيام القريبة القادمة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص.. كي يكون التنافس شريفاً، ولا يعود قطاع الدولة عبئاً على ميزانية الحكومة.. وبالنتيجة البقاء للأقوى، أي للإصلاح (ضمن لعبة اقتصاد السوق).. وطبعاً لا ينسى الجانب الاجتماعي الذي تلحظه الحكومة.. من خلال ما يُسمى بـ «اقتصاد السوق الاجتماعي»!!.. ناسفاً بشكل كامل مفهوم السيادة لقطاع الدولة.. وتحدث عن الإمكانيات الكبيرة المتوفرة في سورية، عكس الكثير من دول العالم، والتي تؤمن الأرضية الأفضل لرجالات الاستثمار عرباً وأجانباً..

وحياكة على المنوال نفسه.. يطرح البنك الدولي واجهاته الاجتماعية ومبادراته «لمحاربة الفساد والاحتيايل».. محاولاً أن يُسبغ دوره وصفاته في الإفطار والخراب والمديونية والمجازر والفساد والإفساد أينما حل!!..

ولأن الهواء بات مشبعاً بالفساد.. ولأن الفساد في أفضل أشكاله فساداً، وإن علوه في هاتف محمول.. فإن رائحة الفاسدين تدل عليهم مهما طغت رائحة البخور والبرقان والعلطور!!..

الرائحة في ازدياد.. الوجود في ازدياد.. والضعف يأتي بهدوء.. إن قبلت به مرة تملكك على الدوام!!.. هل ينهض ضحايا الفساد.. قبل الاصطياد!!..

■ سؤال لا يقبل الانتظار!!..

■ كمال مراد
kamal@kassioun.org



إصدار: «قدمس» للنشر والتوزيع
٢٩٦ صفحة

تاريخ الصدور: نهاية حزيران ٢٠٠٥

■

الأكاذيب والنفاق والأضليل والخيانة التي أحاطت بعملية اغتيال باتريس لومومبا، ويفضح شبكة المتواطئين في الحكومة البلجيكية ووكالة الاستخبارات المركزية ودول «غربية» أخرى ودورها في تلك الجريمة، وتوظيفها للأمم المتحدة أداة «شرعية دولية» للتخلص من زعيم إفريقي كبير، وقف جنباً إلى جنب مع جمال عبد الناصر وكوامي نكروما وأحمد سيكوتوري وجوزيف بروز تيتو وأحمد سوكارنو وجواهر لال نهرو، وغيرهم من قادة حركة عدم الانحياز، ليجسد كبرياء الشعوب المستعمرة، وتطلعها للحرية والتطور الاجتماعي والاقتصادي، ما جعلهم هم وبلادهم هدفاً لمؤامرات الغرب الاستعماري بهدف تصفيتهم جسدياً واستبعاد شعوبهم وإعادة إخضاع بلادهم وثرواتها للاستعمار الجديد المتحضر دوماً لنهب ثروات الشعوب الضعيفة.

«أسرار اغتيال باتريس لومومبا»

الكاتب: لودودو فريته

ترجمة: رزق الله بطرس

مراجعة: زياد منى

في ظل ضباب الأفلام الأميركية

السينما الماركسية تطفئ على مهرجان نيوشاتل السويسري

وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا ويوغسلافيا السابقة بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٨٦. وافتتحت الفعاليات بالفيلم الياباني «آخر حروب غودزيبلا» الذي حضره مخرجه ريوهاي كيتامورا الذي قدم من خلاله أكثر من رسالة، فالفيلم يعتمد على شخصية غودزيبلا الحيوان الخرافي الذي ظهر للمرة الأولى على شاشات السينما قبل ٥٠ عاماً، ولكنه هذه المرة يظهر ليخلص العالم من الشرور المدفقة به.

ويرى النقاد أن رمز الشر في الفيلم يشير إلى الأمم المتحدة والوعلة ودعاة الانحلال الخلقى الذين يعتمدون على كائنات خرافية لتدمير العالم وترويعه. وعندما فشل المخلصون في القضاء عليهم لم يجدوا حلاً إلا في إيقاف غودزيبلا من مرقده بالقرب الجنوبي لينتصر على قوى الشر.

وقد تميز الفيلم باستخدام خدع تصويرية باهرة وإمكانيات صوتية كبيرة وتقنيات حديثة في التصوير، معتمداً على اللون الأزرق في مراحل الصراع والهجوم على الحضارة البشرية، كدليل على البرودة التي يتعامل بها أعداء الإنسانية مع سكان الأرض، إلا أن الفيلم يبقى مفتوحاً في نهايته أمام المشاهد.

معدل نشر الكتاب في العالم العربي أقل من 1/1

أكد الباحث التونسي الحبيب الإمام في كتابه الجديد «الاقتصاد الثقافى» أن معدل نشر الكتاب في العالم العربي لم يتجاوز نسبة ٠.٧٪ وأن نصيب كل مليون عربي من الكتب المنشورة في العالم لا يتجاوز الثلاثين كتاباً مقارنة مع ٥٨٤ في أوروبا و ٢١٢ كتاباً في أميركا.

ويتناول الباحث في كتابه حقلاً جديداً هو الاقتصاد الثقافى وهي مقاربة وصفها د. منجي الزيدى الذي قدم هذا الكتاب بأنها جديدة وخطيرة.. تتزاوج بين الإبداع والإنتاج الفني والاقتصادي وتستخدم مفاهيم جديدة ظلت لوقت طويل غريبة عن الخطاب الثقافى المتداول، حسب قوله.

وأوضح الإمام في كتابه أنه بحسب النسبة المئوية لحركة نشر الكتاب في العالم لم يتجاوز نصيب العالم العربي ٠.٧٪ بينما كانت النسبة ١.١٪ عام ١٩٦٠ في حين تصل نسبة النشر بأوروبا إلى ٥٤٪ و ٣٣٪ في آسيا حسب آخر تقارير اليونيسكو.

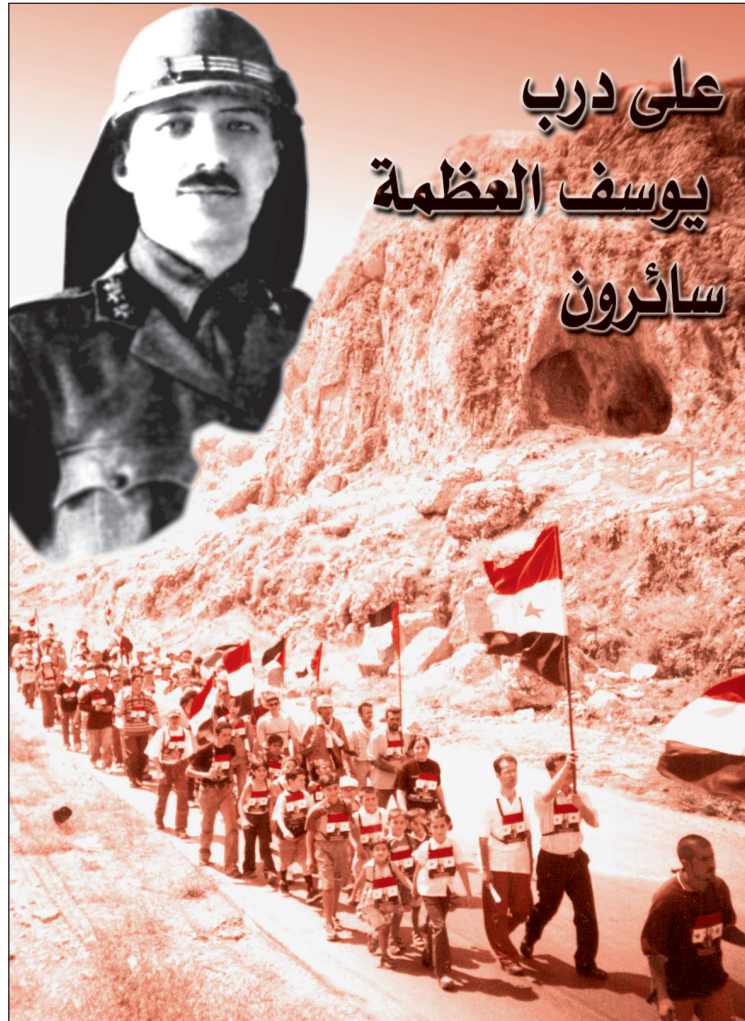
ويواصل الكاتب استعراض أرقام أخرى دالة على تراجع الاهتمام الثقافى لدى العرب ليكشف أنه في مجال توزيع الصحف عبر العالم لم يتجاوز نصيب الدول العربية ١.٥٢٪ بينما تتجاوز نسبة توزيع الصحف في أوروبا ٢٤٪.

■



تهتم بالمضمون الذي يبحث عنه المهرجان، في حين تحرص الأخيرة على اختيار أفلام متميزة في مجال الخيال العلمي فضلا عن المحتوى الذي يدفع إلى التفكير.

وقدم المهرجان هذا العام فقرتين متميزتين: الأولى حول أفلام الخيال في السينما الآسيوية مع أفلام من اليابان وتايلاند وكوريا الجنوبية والفلبين، أما الثانية فهي فقرة استرجاعية لثقافة أفلام الخيال العلمي في دول أوروبا الشرقية أثناء فترة ما يسمى بالحرب الباردة، من الاتحاد السوفياتي السابق



مسير الشباب الوطني نحو ضريح الشهيد البطل يوسف العظمة للسنة السابعة على التوالي. التجمع يوم الأحد ٢٤ تموز في الساعة ٤.٣٠ أمام منزل الشهيد يوسف العظمة في حي المهاجرين طلعة الباش كاتب.